المخيمات الفلسطينية

في لبنان

بين الواقع والحلول

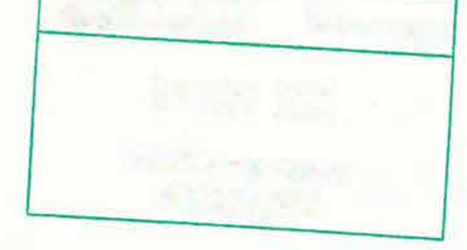




مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

المخيمات الفلسطينية في لبنان
بين الواقع والحلول

أعمال المؤتمر الخامس





مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

المخيمات الفلسطينية في لبنان
بين الواقع والحلول

الطبعة الاولى: آب (أوغسطس) ٢٠١٠
First Edition August 2010
ISBN 978-9953-0-1807-2

صورة الغلاف: مخيّم نهر البارد في العام ١٩٥١
المصدر: أرشيف الأونروا

الناشر: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
www.if-cl.org ifcl@if-cl.org
تلفون : 01-490561 & 03-667663
فاكس : 01-490566

الموزع: دار سائر المشرق للنشر والتوزيع
www.entire-east.com info@entire-east.com
تلفاكس : 01-900624

رسالة دولة الرئيس عصام فارس

ان ملف الوجود الفلسطيني في لبنان ملف شائك ومعقد نظراً لتشابكه وتشعباته، ولأثره وتأثيره على مجمل القضية اللبنانية ولتداعياته داخل الوطن وخارجه.

ومعلوم ان هذا الملف ينطوي على ما هو سياسي وأمني، وما هو اجتماعي وانساني، وما هو قانوني يتعلق بالشرعية اللبنانية او الشرعية الدولية وبخاصة منها القرار ١٩٤، الذي نص على حق العودة، وسائر القرارات وبينها انشاء منظمة الاونروا للاهتمام بجمع الاموال وتأمين – ولو بالحد الادنى – الحياة الطبيعية للاجئين الفلسطينيين بانتظار ان يتمكن المجتمع الدولي من الوصول الى الحل العادل والشامل والدائم لمعضلة الشرق الاوسط.

وان مؤتمر المخيمات الفلسطينية الذي نظمه «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» اصاب الهدف في توقيته وتوصياته وفي النخبة العلمية والاكاديمية التي شاركت في جدول اعماله.

فعسى ان تساهم نتائج المؤتمر في تسليط الضوء على هذا الملف، وعسى انها قدمت اسهاماً لصانعي القرار ولاصحاب الشأن.

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو تقرير شامل عن أعمال مؤتمر «المخيمات الفلسطينية في لبنان: واقعٌ بائس يبحث عن حلول» الذي نظمه «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» في ١٧ و١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٩، في حضور معالي وزير الدولة الدكتور عدنان السيد حسين ممثلا فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان، وسعادة السفير وليم حبيب ممثلا دولة رئيس الحكومة اللبنانية الشيخ سعد الحريري، إضافة الى عدد من الوزراء والنواب وحشد من المهتمين.

يحتوي الكتاب على المداخلات الكاملة للمشتركين التي قدموها في خلال خمس جلسات، والإستنتاجات والملاحظات التي توصلوا إليها. إضافة إلى ذلك يحتوي الكتاب على مقترحات يقدمها المركز لمعالجة الأوضاع البائسة في المخيمات الفلسطينية والتي يمكن أن يستفيدَ منها صناع القرار في لبنان في سبيل حل هذه المعضلة الشائكة خاصة أنها ما تزال محط اهتمام لبناني، فلسطيني، عربي ودولي كبير. كما تجدون مرفقاً الورقة الخلفية للمؤتمر وملاحق ذات صلة بالموضوع المطروح.

ويهدف المركز من خلال نشر هذا الكتاب إلى إيصال آراء نخبة واسعة من المثقفين والسياسيين والأكاديميين اللبنانيين والفلسطينيين من الإتجاهات المختلفة، للمساهمة في تفعيل النقاش والحوار وإيجاد الحلول الفضلى والأنسب لهذه المعضلة لما فيه مصلحة الشعبين اللبناني والفلسطيني.

ويجب التنويه بأن نشر هذا الكتاب هو ثمرة جهود أفراد عديدين في المركز تابعوا الإعداد له وإصداره ومنهم المتدربَين كارن ابي صعب وابراهيم الرز. وتنبغي الإشارة إلى أن مداخلات المشتركين في هذا الكتاب تعبّر فقط عن وجهة نظر أصحابها وليس بالضرورة عن اقتناعات المركز.

عبدالله بوحبيب
مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

المحتويات

التقرير التنفيذي

تمهيد

يشكّل واقعُ المخيمات الفلسطينية في لبنان معضلةً رئيسية تطرحُ نفسها أمام الدولةِ اللبنانية والسلطة والمنظمات الفلسطينية والمجتمع الدولي والعربي. فالوضع الإنساني المزري لهذه المخيمات حوّلها إلى عنوانٍ للبؤسِ والشقاء وساهم في جعلَ بعضِها بؤراً أمنية ومصدراً للتهديدات ومنطلقاً لحركات تكفيرية مسلحة ومتطرفة يتجاوز تأثيرها السلبي لبنان إلى المنطقة العربية والعالم.

وانطلاقاً من وعي «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» لخطورة هذه المسألة وتداعياتها على الإستقرار وتطوير العلاقات اللبنانية – الفلسطينية، نظم المركز مؤتمراً متخصصاً عن «المخيمات الفلسطينية في لبنان»، شارك فيه جمع من المسؤولين السياسيين والخبراء والمطلعين على هذا الملف من الجانبين اللبناني والفلسطيني على السواء. وضم المؤتمر مشاركون ومشاركات من الإتجاهات السياسية اللبنانية والفلسطينية المختلفة. وإلى جانب المشاركة اللبنانية والفلسطينية تميَّز المؤتمر أيضاً بحضور دولي من خلالِ منظمة الأونروا ومؤسسة الأبحاث الأميركية «راند» التي تخصِّصُ حيِّزاً مهمّاً من نشاطها في منطقة الشرق الأوسط لمقاربة المشكلات التي تواجه الشعب الفلسطيني.

ولمشكلة المخيمات الفلسطينية في لبنان أوجه عدة، اجتماعية وإنسانية وأمنية وحقوقية. إذ يعيش اللاجئون في المخيمات أوضاعاً قاسية على الصعد الصحية والتربوية والإجتماعية في ظلِّ تقلص موازنة وكالة غوث اللاجئين «الأونروا». وإلى جانب الواقع الإجتماعي والإقتصادي المتدهور، يشكّل انتشار السلاح في المخيمات وفي بعض المواقع خارجها، إضافة إلى وجود منظمات متطرفة ومسلحة وخاصة التكفيرية منها، قلقاً كبيراً ومتنامياً في لبنان. ولقد شكّلت المخيمات مكاناً مناسباً للجوء الفارين من العدالة والمتورطين في عملياتٍ إرهابية واشتباكاتٍ مع القوى المسلحة الشرعية. هذا الوضع، مُضافاً إليه موروثات الحرب اللبنانية التي شكّلت معظم المنظمات الفلسطينية طرفاً أساسياً فيها، ألقى بثقله على واقع العلاقة اللبنانية – الفلسطينية وجَعلَها محكومةً بالكثير من الإرتيابِ والحذر وسوء الفهم المتبادل، ما انعكس سلباً على امكانات النهوض بأحوال اللاجئين في المخيمات.

وبالتوازي مع واقع اللاجئين السيء في لبنان، لا يلوح في أفق العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أي أمل بتقدم حقيقي نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة اللاجئين إليها بعد واحد وستّين عاماً على نكبة ١٩٤٨، لا بل أنَّ المسار السلمي يشهد تراجعاً كبيراً على الرغم من كلِّ المحاولات الدولية وخاصةً الأميركية لتحريكه. فإسرائيل ترفض بقوة أيَّ نوع من الإلتزام بقرارِ الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي ينصُّ على عودة اللاجئين، ولا تقدّم أيَّ تنازلاتٍ حقيقيةٍ وفعليّةٍ في المفاوضات تؤدي إلى خرقٍ في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ويؤثر هذا الموقف الاخير بصورة خاصة على لبنان ذي التوازنات الديمغرافية والسياسية الدقيقة. وعلى الرغم من أنَّ الدولَ الكبرى والهيئات الدولية تدركُ مدى حساسيةِ قضية اللاجئين في المجتمع اللبناني، فإنَّ المشاريع السلمية على تنوعها لم تَلحَظ مقاربةً جدية وفعلية لإنهاءِ ملف اللاجئين الفلسطينيين بصورة عامة، واللاجئين في لبنان بصورة خاصة.

هذه المحاور والتعقيدات طُرحت في شكلٍ مُسهب ومفصّل على طاولة النقاش الجدّي في مؤتمر «المخيمات الفلسطينية في لبنان»، الذي عرض الجوانب المختلفة الأمنية والاجتماعية والقانونية والسياسية من قضية المخيمات. وبعدما تم استعراض مراحل هذه العلاقة وآفاقها المستقبلية، قدّم المتحاورون اللبنانيون

والفلسطينيون مقترحاتٍ عدة ومفصّلة لتحسين أحوال المخيمات الفلسطينية ولتنظيم العلاقة اللبنانية الفلسطينية ولحل المشاكل التي يتسبب بها الواقع السيء للاجئين في المخيمات. ويضع «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» توصيات المشاركين واستنتاجاتهم بتصرف الهيئات الرسمية اللبنانية والفلسطينية ومنظمات المجتمع الدولي وكل المهتمين في سبيل الإسراع في إيجاد حلولٍ لمشاكل المخيمات خاصة واللاجئين الفلسطينيين في لبنان عامة، تتناسب مع مصلحة الشعبين اللبناني والفلسطيني.

استنتاجات المشاركين

تركزت استنتاجات المشاركين بحسب محاور النقاش وجلسات المؤتمر، على آفاق عملية السلام وانعكاساها على وضع اللاجئين الفلسطينيين، والعلاقات اللبنانية – الفلسطينية، والوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين بحسب ما ترعاه المواثيق والإتفاقيات الدولية، وواقع المخيمات في لبنان.

واقع عملية السلام:

١- لا أفق في مسار عملية السلام العربية – الإسرائيلية بسبب تعنت إسرائيل وعدم وصول الجهود الدولية المتعددة إلى أي نتيجة عملية. وتبدو التسويات التي حصلت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وبعض الدول العربية مرحليّة لأنها لم تعالج جوهر القضية الفلسطينية وقضايا الوضع النهائي ولم تستند إلى العدل والتكافؤ، ما يبقي النزاع قائماً.

٢- إنَّ المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية لم تقارب حتى الساعة قضايا الوضع النهائي ومنها قضايا اللاجئين والحدود والقدس. وقد تجاهل اتفاق أوسلو الذي وضع أسس قيام السلطة الفلسطينية قضية اللاجئين ولم يُشِر إلى حق تقرير المصير، ما يعني أنَّ الحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يزال مؤجلاً. ويطرح هذا الواقع السلبي تحديات كثيرة أمام اللبنانيين تحثّهم على استنباط آليات وأفكار لمعالجة ملف اللاجئين الفلسطينيين من جوانبه كافةً.

٣- تواجه القضية الفلسطينية تحديات جوهرية وخطيرة اضافية بسبب تركيز إسرائيل على تصفيتها وتأكيد يهودية الدولة العبرية في مفاوضات الوضع النهائي. وهذا ما يشكّل خطراً داهماً على فلسطينيي إسرائيل الذين يزيد عددهم على مليون ونصف ويطرح تحديات رئيسية أمام لبنان والأردن.

٤- هناك تحولات على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي تصب في صالح القوى العربية المواجهة لإسرائيل. فتنامي قدرات المقاومة بأشكالها المختلفة أدى إلى تعزيز أثرها وأثر الرأي العام العربي على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي. وعلى المستوى الإقليمي والدولي نشهد تغييراً لافتاً ومتصاعداً في الموقف التركي تجاه إسرائيل، إضافةً إلى تراجع مفهوم الأحادية القطبية الأميركية لمصلحة التعدديّة والتوازن في النظام العالمي. ولكن إذا كان لهذه التحولات من أثر فعلى الأرجح أن يكون ذلك على المدى البعيد.

واقع المخيمات الفلسطينية في لبنان:

١- الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في المخيمات الفلسطينية مزرية للغاية على كل صعيد. فالبنية التحتية في حال سيئة جداً، والأوضاع الصحية تبقى الأشد سوءاً خاصةً وأنّ المخيمات تشهد نسبةً كثافة سكانية مرتفعة، فيما نسبةٌ كبيرة من سكان المخيمات تندرج دون الحدّ الأدنى للفقر. كذلك تسود البطالة وما يستتبعها من انحرافات اجتماعية وسلوكية خاصة لدى الشبان والأحداث، في ظلّ تدني مستوى التعليم وقلة عدد المدارس. وهذا الواقع يخلق اليأس والإحباط ويجعل من المخيمات الفلسطينة قنابل موقوتة قابلة للإنفجار في أي لحظة، وارضاً خصبة لتنامي العنف والتطرف والحركات التكفيرية.

٢- إن تحسين الأوضاع المعيشية في المخيمات يجب أن يترافق مع الحفاظ على خصوصية هويةِ هذه المخيّمات وأبنائها بما هم مقيمون مؤقتون حتى العودة، فتحسين أوضاع اللاجئين لا يعني استطراداً استثناءهم من حق العودة.

٣- إنّ تحسين أوضاع المخيمات هو بالدرجة الأولى مسؤولية دولية ولا يجوز للمجتمع الدولي ان يتنكر لواجباته الإنسانية الأساسية ويضع المسؤولية على البلد

المضيف وحده. غير أنّ مواقف الجهات الدولية المعنية بقضية اللاجئين الفلسطينيين تتعارض مع هذا المبدأ وتظهر تقصيراً متمادياً تجاه اوضاعهم المتفاقمة في مخيمات لبنان، إذ تمّ تخفيض موازنة «الأونروا» في السنوات الأخيرة بدلاً من زيادتها كما يتطلب واقع المخيمات السيء ونمو عدد سكانها. وتبرز في هذا الإطار الحاجة الملحّة إلى أن تتجاوز «الأونروا» مهامها في الخدمات التقليدية ووضع رؤيةٍ عملانية تمكينية بالتعاون مع الدول المضيفة والدول المانحة للنهوض بأحوال المخيمات.

٤- بناءً على أنّ المخيمات الفلسطينية باتت تمثّل خطراً أمنياً بسبب وجود منظماتٍ تكفيرية وقوى مسلحة ومتطرفة خارج سيطرة الشرعية اللبنانية، ونشوب نزاعات مستمرة بين الجماعات المسلحة فيها، واحتمال استخدامها كصندوق بريد لرسائل إقليمية أو فلسطينية داخلية، فإنّ ثمّة ضرورة قصوى وملحّة لبسط سيادةِ القانون في المخيمات بتعاون الشرعيّة الفلسطينية والفصائل كافة مع الدولة اللبنانية، مع التأكيد على جوهرية إنفاذ قرارات هيئة الحوار الوطني اللبنانية لعام ٢٠٠٦ في ما خصّ السّلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها.

العلاقات اللبنانية – الفلسطينية:

١- من الضروري الخروج من حصر التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في إطارٍ أحادي، لبناني أو فلسطيني، أمني أو اجتماعي، لصالح اعتماد مقاربة شاملة وخارطة طريق تقومان على أساس الحقوق والواجبات، وتحترمان أولوية السيادة لدى اللبنانيين ومصلحتهم الوطنية من جهة ومقتضيات توفير الحياة الكريمة والحصول على الحقوق الإجتماعية والإقتصادية لدى الفلسطينيين من جهةٍ أخرى. وفي هذا الإطار يُسجَّل الإفتقار إلى رؤية فلسطينية - لبنانية مشتركة يتأسس عليها برنامج مشترك للوصول إلى هذا الهدف.

٢- إنّ منح الحقوق الإجتماعية والإقتصادية المتنوّعة للفلسطينيين ضمن السيادة اللبنانية يتلازم تلازماً وثيقاً مع التمسك بحق العودة ومنع التوطين كثابتة وطنيّة لبنانية وفلسطينية، خاصة وان هناك سوابق في تجنيس أعداد كبيرة من الفلسطينيين في مراحل مختلفة منذ ١٩٤٨. لكن في المقابل ينبغي وقف التعامل مع مسألة التوطين

ك«فزاعة» للإستخدام في تفاصيل السياسة اللبنانية الداخلية، خاصةً وأنَّ الفلسطينيين يؤكدون أنهم شركاء اللبنانيين في مقاومة التوطين لأنه يؤدي إلى ضياع هويتهم الوطنية الفلسطينية.

٣- بعد العام ٢٠٠٥ برزت إمكانات إقامة علاقات لبنانية – فلسطينية على أسس ثلاثة، أولها احترام سيادة لبنان واستقراره، وثانيها تأمين حياةٍ كريمة للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع المجتمع الدولي، وثالثها دعم حقّ العودة بما يعني رفض أي شكلٍ من أشكال «التوطين المقنع». وقد برز الإهتمام اللبناني الرسمي بملف اللاجئينَ الفلسطينيين من خلال تأليف لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني التي بادرت إلى اقتراح عددٍ من الخطوات على هذا الصعيد. أبرزت هذه الاقتراحات وغيرها من المبادرات المشابهة حاجة ماسة إلى متابعة الملفين الأساسيين في العلاقة اللبنانية - الفلسطينية وهما السلاح خارج المخيمات وداخلها، وتحسين أوضاع لاجئي المخيمات الفلسطينية بمنحهم الحقوق الإجتماعية والإقتصادية المشروعة.

٤- هناك ارتباط وثيق بين تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وترسيخ سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. فلبنان الضعيف والمتسيّب لا يخدم الفلسطينيين لا بل أنه يعيق طريق الوصول إلى حقوقهم الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية المشروعة، في حين أن لبنان القوي والقادر والمستقرّ والمزدهر يسهم في حصول اللاجئين على هذه الحقوق المشروعة.

٥- من الأهمية بمكان بناء علاقة فلسطينية لبنانية جديدة قائمة على الإستفادة من عِبَر المواجهة في زمن الحرب، والإعتراف بالأخطاء المتبادلة لتنقية الذاكرة الجماعية. وقد حصلت في الأعوام الأخيرة مبادرات مهمة في هذا الإطار أبرزها «إعلان فلسطين في لبنان» في العام ٢٠٠٨، إضافة إلى مجموعة من المبادرات اللبنانية على مستوى الأحزاب والمجتمع المدني أكدت هذه المعلومات أهمية فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بما يخدم مصالح الشعبين. وفي إطار تعزيز العلاقة الثنائية يجب ألا يسقط اللبنانيون من اعتبارهم المساهمات الإيجابية التي يقدمها الفلسطينيون في الإقتصاد والفكر والثقافة، من أجل تكوين صورة متوازنة عن الفلسطينيين في لبنان.

اللجوء السياسي في العالم ووضع اللاجئين الفلسطينيين:

١- إن عدد اللاجئين في العالم يقدر بعشرات الملايين وهو إلى ازدياد، ما دفع بالمجتمع الدولي إلى تأمين الحماية القانونية لهم في انتظار إيجاد حلّ لمشكلاتهم. وتتأمن الرعاية الدولية للاجئين إما من خلال منظمات دولية كالأونروا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وإما من خلال مواثيق دولية كالاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين المعتمدة في العام ١٩٥١ أو البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين الذي بدأ نفاذه في العام ١٩٦٧.

٢- تؤكد المبادرات الدولية أهمية التمسك بحقّ العودة الذي حَفظَه القانون الدولي وإلزاميةَ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي ينصّ على هذا الحق بصورة متواصلة. إلى ذلك لا يمكن مساواة حق العودة، الذي هو من حقوق الإنسان الأساسية، بالتعويض. ويعتبر حق تقرير المصير في القانون الدولي من القواعد الآمرة الملزِمة لكل دولة وتالياً يستتبع الإقرار بحق العودة.

٣- ان تركيز إسرائيل على تغييبِ أحكام القانون الدولي واجتهاداته، فضلاً عن تكثيفِ الإستيطان لا سيما في القدس الشرقية يشكّلان خطراً كبيراً على الاستقرار الاقليمي والقضية الفلسطينية.

٤- من المهم بحث طبيعة القوانين التي تنظم علاقات الدول المستقبِلة مع اللاجئين الوافدين وبحث المعايير المعتمدة لكيفية تصنيف اللاجئين والقرارات المتعلقة بقبولهم في الدول العربية المضيفة.

مقترحات*

انطلاقاً من الواقع الحالي في المخيمات الفلسطينية على المستويات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية كافة والثغرات التي تعتري تطوير العلاقة اللبنانية الفلسطينية، وفضلاً عن الأفق المسدود في مسار العملية السلمية في الشرق الأوسط وما يخلقّه من تداعيات على وضع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يتقدم «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» بسلسلة مُقترحات تهدفُ إلى معالجةِ الملفّ الفلسطيني في لبنان بجوانبه كافة. وقد استندت هذه المقترحات** إلى الوقائع والاستنتاجات التالية:

١- إنَّ معالجة ملف المخيمات الفلسطينية باتت أمراً ملحاً للغاية، بعدما أصبح الواقع الفلسطيني في لبنان مصدراً للتوتر السياسي والأمني وعدم الإستقرار المتزايد. وتتحول المخيمات بصورة مطردة إلى قنابل موقوتة بسبب الحال الإنسانية المزرية المتفاقمة فيها وتنامي الحركات التكفيرية واستقطابها الفارين من وجه العدالة.

٢- ان المخيمات الفلسطينية ترزح حتى اليوم تحت وطأة ذكريات مؤلمة بسبب ارتباط الوضع الفلسطيني بتشعبات اقليمية شكلت عنصراً رئيسياً في الحرب اللبنانية من العام ١٩٧٥ حتى العام ١٩٩٠، والإجتياح الإسرائيلي وانعكاساته في العام ١٩٨٢. ولا تزال الساحة الفلسطينية في لبنان حتى الساعة تعكسُ في الكثير من الأحيان صراعات بين قوى إقليمية وتناقضاتٍ داخليّةٍ فلسطينية.

٣- الإجماع من المشاركين اللبنانيين والفلسطينيين على السواء على بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها واخضاع كل المقيمين على الاراضي اللبنانية لسلطة القانون اللبناني بلا استثناء والتمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ورفض التوطين في لبنان بأشكاله كافةً.

---

* إنَّ المقترحات الواردة هنا يجب أن تطبق من ضمنِ سلّة متكاملة حرصاً على حسن التنفيذ والحساسيات الموجودة وتوزيع المسؤوليات بين الأطراف المختلفة لما مَن شأنه تحقيق مصلحة الجميع.

** استفادت هذه المقترحات من الافكار والآراء التي وردت في مداخلات المشتركين في المؤتمر بالاضافة الى اراء ومقترحات اشخاص آخرين معنيين بهذه القضية، لكنها وبالصيغة التي وردت فيها تعبّر فقط عن رأي المركز.

٤- الإجماع من كل المشاركين على تحسين أوضاع المخيمات الفلسطينية ومنح اللاجئين الحقوق والتسهيلات المشروعة، الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.

٥- إنَّ المسؤولية الرئيسية في معالجة ملف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والاهتمام باوضاعهم تقع على عاتق الأمم المتحدة، التي أقرت تأسيس دولة إسرائيل بموجب قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ والذي أدَّت تداعياتُه إلى نكبة عام ١٩٤٨ وتهجير اللاجئين إلى الدول المجاورة. كذلك فإنَّ الأمم المتحدة مسؤولةٌ عن مصير اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العمومية رقم ١٩٤ في العام ١٩٤٨ الذي أقرَّ بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم والذي لا تزال إسرائيل ترفضُ تطبيقه، وقرار تأسيس وكالة «الأونروا» رقم ٣٠٢ لعام ١٩٤٩ الذي كلفها غوثَ اللاجئين وتشغيلهم بما يؤدي إلى تلافي حال البؤس بينهم ودعم السلام والإستقرار.

٦- اضافة الى ذلك، لقد هدف المركز الى التركيز في المؤتمر على الاوضاع الانسانية البائسة لسكان مخيمات اللاجئين في لبنان. ولكن نظراً لتطرق المشاركين في المؤتمر الى مشاكل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عامة، ارتأينا توسيع نطاق هذه المقترحات لكي تشمل اللاجئين خارج المخيّمات.

مقترحات إلى الحكومة اللبنانية:

١- استحداث وزارة دولة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين تتولى تنظيم وتنفيذ سياسة لبنان تجاه القضية الفلسطينية في شكلٍ عام ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في شكلٍ خاص.

٢- الإسراع في تطبيق مقررات هيئة الحوار الوطني اللبناني في العام ٢٠٠٦ المتعلقة بالسلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها، كي تصبحَ المخيمات من ضمن «الفضاء» اللبناني، وذلك عبر التعاون بين الدولة اللبنانية والسلطة والفصائل الفلسطينية.

٣- دعم جهود الأونروا لوضع خطة إنقاذ شاملة بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصّصة لمعالجة شاملة لملفّ اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، ومنحهم

الحقوق والتسهيلات المشروعة من ضمن السيادة والأمن اللبنانيين على أن تتولى الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية مسؤولية اعداد وتنفيذ هذه الخطة بإشراف الدولة اللبنانية والتنسيق معها، وأن تقوم الأممُ المتحدة بقيادة حملة جمع الأموال اللازمة من خلال مؤتمرٍ دولي (انظر ادناه المقترحات الى «الأونروا والامم المتحدة»).

٤- تصحيح الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وفق معايير حديثة وعصرية بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، مما يسمح لهم بحيازة جواز سفر فلسطيني أو وثيقة تعادله تصدر عن السلطة الفلسطينية بموافقة الدولة اللبنانية.

٥- منح اللاجئين بالتنسيق مع الدولة والنقابات المهنية والعمالية اللبنانية، حقَّ ممارسة المهن الحرة في المخيمات لتلبية حاجاتها الآنية والمستقبلية أولاً، على أن يُصارَ إلى البحث مع النقابات والجهات المعنية في إيجاد صيغةٍ للعمل خارج المخيمات للشريحة المتبقية.

٦- تعديل قانون تملك غير اللبنانيين للسماح للاجئين بحقِّ استثمار العقارات في لبنان ضمن ضوابط محددة وصيغة مرنة تشمل التأجير البعيد المدى على ألاّ تزيد المدة عن عشرين عاماً.

٧- تعديل قانون الجمعيات اللبناني للسماح للاجئين بانشاء الروابط والجمعيات الفلسطينية على أن يكون اهتمامها محصوراً قطعياً بالشؤون الاجتماعية والثقافية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والانشطة التي تعمق ارتباط الفلسطينيين بالوطن الفلسطيني وتنمي فيهم الروح الوطنية الفلسطينية.

مقترحات إلى السلطة والفصائل الفلسطينية:

١- التعاون الجدي مع الحكومة اللبنانية من اجل تنفيذ مقرَّرات هيئة الحوار الوطني اللبناني في العام ٢٠٠٦ المتعلقة بالسلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها.

٢- إنشاء مرجعية فلسطينية واحدة وشرعية في لبنان تتمحور حول السلطة الفلسطينية التي تحظى باعتراف دولي، بدلاً من الفوضى السارية التي تنعكس سلباً على معالجة قضايا المخيمات الفلسطينية في لبنان.

٣- العمل مع الدولة اللبنانية على تصحيح الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بحيث يصبح بإمكانهم حيازة جواز سفر فلسطيني أو وثيقة تعادله تصدر عن السلطة الفلسطينية، بموافقة السلطات اللبنانية المختصة.

٤- التأكيد على رسالة السلطة الفلسطينية الرسمية حول العلاقات مع لبنان: «إعلان فلسطين في لبنان» الصادر في العام ٢٠٠٨، والذي يلتزم بعدم التدخل في الشؤون اللبنانية واحترام سيادة لبنان على اراضيه وحرصها على امنه واستقراره.

٥- إنهاء عزلة المخيمات الفلسطينية واخضاعها للسلطة والقانون اللبنانيين يستلزم إرادة فلسطينية قوية للعمل مع الدولة اللبنانية وهيئات الأمم المتحدة على وضع خطة إنقاذ عمليّة لتحقيق هذا الهدف (انظر ادناه مقترحات الى الأونروا).

٦- وتبعاً لما تقدم، من المهم أن تؤكد السلطة والفصائل الفلسطينية للبنانيين التزامها هذه المبادىء من خلال حملة علاقات عامة شاملة تسهم في إلغاء صورة المخيمات التي تشكلت منذ أواخر الستينات، وتوطد علاقات الاخوة بين اللبنانيين والفلسطينيين. وفي هذا الإطار فانه من المفيد والمستحسن ان تضطلع السلطة الفلسطينية بالتعاون مع هيئات لبنانية معنية باطلاع اللبنانيين على المساهمات الايجابية للفلسطينيين في المجالات الاقتصادية والثقافية والفكرية والاجتماعية في لبنان.

مقترحات إلى الأونروا والأمم المتحدة:

١- على منظمة الأونروا في لبنان، باعتبارها المسؤولة الرئيسية عن شؤون مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، أن تبادر إلى وضع خطة إنقاذ عملية وجذرية، تنهي حالة «الغيتوهات» السائدة في المخيمات منذ أواخر الستينات، واخضاعها للسلطة والقانون اللبنانيين وجعلها مساحات للحياة الإنسانية الكريمة، وذلك بالتنسيق مع هيئات ومنظمات الأمم المتحدة المعنية والمختصة، وباشراف الدولة اللبنانية والفصائل الفلسطينية وموافقتها. يجب ان تهدف خطة الانقاذ الى:

- العمل على تحويل المخيمات من «غيتوهات» منعزلة عن المجتمع اللبناني وبؤر يلفُّها البؤس وينمو فيها الارهاب والتنظيمات الاصولية

وتكثرُ فيها الأعمال المخلّة بالأمن إلى مساحات للحياة الكريمة والفرح والتفاعل الإجتماعي.

- العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية للمخيمات والتركيز على معالجة الأوضاع الإجتماعية فيها، على أن يشمل ذلك شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والمدارس والمستوصفات وغيرها من مستلزمات العيش الكريم.

- التركيز على تأهيل كادرات فلسطينية وتدريبها لتلبية حاجات سكان المخيمات في مختلف الحقول (أطباء، مهندسين، محامين، معلمين، تقنيين...).

٢- الإعداد لمؤتمر دولي تشارك فيه الدول المانحة، العربية والاوروبية والاميركية والآسيوية، للنظر في خطة الإنقاذ الإنمائية التي تقترحها الأونروا والمساهمة في بلورتها بصورة نهائية وجمع الأموال اللازمة لتنفيذها.

٣- تأسيس هيئة رقابة مالية دائمة ومستقلة تشرف على تنفيذ المشاريع وصرف الاموال المخصصة، وتقدم التقارير الدورية الى هيئات المجتمع المدني في المخيمات والمانحين والمجتمع الدولي والحكومة اللبنانية.

٤- إشراك سكان المخيمات في صياغة خطة الإنقاذ وتنفيذها وإطلاعهم دورياً على أعمالها في المخيمات وخاصة المشاريع المبرمجة والجديدة.

٥- زيادة فرص العمل للاجئين الفلسطينيين في أجهزة الأونروا ومشاريعها وورش عملها.

مقترحات إلى المانحين الدوليين والعرب:

١- اعطاء الأولوية لحلّ مشكلةِ مخيمات الفلسطينيين في لبنان لأنّ أوضاع المخيمات واللاجئين فيه هي الأسوأ بين الدول التي ينتشرُ فيها هؤلاء (الضفة الغربية

وغزة، الأردن، سوريا ولبنان). وبسبب الوضع الإنساني المُزري في المخيمات وحال عدم الإستقرار الأمني التي تؤثر بتداعياتها على الأمن والسلام في لبنان والدول العربية والعالم، يقتضي ادراج موضوع الفلسطينيين في لبنان كبندٍ اساسي في مفاوضات السلام، وكل تجاهل لهذا الامر يزيد من خطورة الحال في هذه المخيمات وفي المنطقة برمتها.

٢- التعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كمعضلة معقّدة ذات وجهين إنساني وسياسي على السواء وترتبط تالياً بحقوق الدولة اللبنانية السيدة على ارضها وبحقوق الإنسان بالنسبة للاجئين والتي كرستها المواثيق والإتفاقات الدولية.

٣- الاقرار المطلق بسيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها ودعم خططها لمعالجة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها.

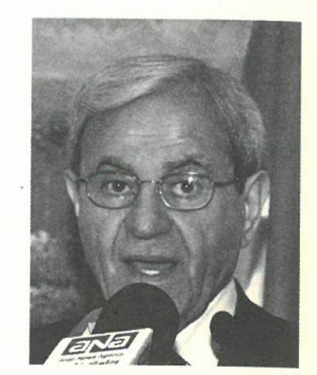
٤- التجاوب الكامل مع الأونروا لعقد مؤتمرٍ لجمع الأموال اللازمة لتمويل خطة إنقاذ مخيمات اللاجئين وتنميتها وجعلها مساحاتٍ للحياة الانسانية الكريمة.

٥- فتح الأبواب للشباب الفلسطيني للعمل في الدول العربية والغربية، خاصة وان الفلسطينيين يملكون كفاءات كبيرة ومهمة في المجالات المختلفة، ولا يشكل وجودهم في هذه الدول عبئاً عليها كما أثبتت ذلك تجاربهم اللامعة في بلدان الاغتراب.

مقدمة

فوزي صلوخ: المطلوب مقاربة شاملة للقضية الفلسطينية

رغيد الصلح: الحقوق الإنسانية للاجئين وسيادة الدولة على المخيمات



الوزير السابق فوزي صلوخ

وزير خارجية لبنان سابقا، سفير لبنان (متقاعد) وخريج الجامعة الأميركية في بيروت، صدر له كتاب «درب وسنابل» (٢٠١٠).

المطلوب مقاربة شاملة للقضية الفلسطينية

أود بداية أن أتوجه بالشكر والثناء على القيمين على مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية لاختيارهم موضوع المؤتمر الرابع الذي ينظمه المركز بعنوان المخيمات الفلسطينية في لبنان: واقع بائس يبحث عن حلول، وهو موضوع تتقاطع فيه اتجاهات محلية وإقليمية ودولية، وتتعدد المفاهيم المؤدية إلى تسليط الضوء عليه بين القانوني والسياسي والإنساني والأمني. ويقيني أن المؤتمر الهام الذي تعقدونه سيكون من شأنه أن يولي ما لهذا الموضوع من أهمية نظرا لكونه عميق الارتباط بالاستقرار في لبنان والمنطقة، بل أكاد أقول إن بعض جوانبه تصل إلى ملامسة حدود الأمن والسلم الدوليين.

ولا بد في هذه العجالة من ملاحظة منهجية أجدها تسارع لإبداء نفسها في حضرة رجال العلم والقانون والبحث الرصين، وهي أننا في لبنان عميقو الحاجة لدراسة شؤوننا وشجوننا بشكل علمي متوازن بعيدا من تحيز الأفكار المسبقة ومن تصادم الأراء السياسية الحادة التي باتت عبئا على حياتنا الوطنية، تلك الحياة التي أراها بأمس الحاجة إلى الهواء العليل الذي يؤمنه البحث الرصين والكلام المسؤول، ليقيها الاختناق بزعيق تلاطم المصالح وتغليب المصلحة على الحقيقة المطلقة التي تعلو ولا يعلى عليها. وفي هذا المضمار تبرز مراكز الأبحاث كالذي نلتقي في رحابه، فالأمم تزهو وتسود بمراكز ابحاثها وبعلمائها وقادة الرأي فيها، فإلى هذا المركز أحر تحية والى راعيه دولة الرئيس عصام فارس جزيل التقدير والثناء.

الصراع مع اسرائيل

وبالعودة الى الموضوع الذي التقينا بصدده، تصح الاشارة أولا الى ان قضية المخيمات الفلسطينية وتداعياتها هي نتيجة ناشئة ومتفرعة عن القضية الأساسية التي أودعها القرن التاسع عشر القرن العشرين الذي تركها بدوره للقرن الواحد والعشرين، وعنيت بها قضية فلسطين التي تختصر معاناة بشرية جماعية قل أن شهدها التاريخ بقديمه وحديثه سواء لناحية الحجم البشري الذي طاولته أو لناحية طول أمد تلك الجريمة المتمادية التي شكلها حرمان سكان البلاد الأصليين، وهم الفلسطينيون، من ديارهم ودفعهم قسرا نحو الشتات.

لقد شكلت جغرافيا لبنان الطبيعية والسياسية واقعا جعله على تماس مباشر بل على احتكاك وتفاعل وثيقين مع القضية الفلسطينية منذ نشأتها، بل أن لبنان كان بأرضه وشعبه ومكوناته عنصرا أساسيا للمشروع الصهيوني منذ أن حل بهذه المنطقة في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، بل أكاد أقول مع العديد من الباحثين الجديين أن مشروع انشاء كيان يفصل بين الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط كان مثار بحث وتخطيط في بعض الأوساط الاوروبية قبل ذلك بكثير أي منذ حروب البوغروم وتدفق اليهود الروس الى أوروبا والوهن الذي اصاب الدولة العثمانية والتحضير لتقاسم أراضيها. ومهما كان هذا المشروع ضاربا في أعماق القرون الماضية، فان لبنان بحكم ظروف وأسباب عديدة كان في صلب المخططات الصهيونية بدءا بأرضه التي كان جزء منها ضمن الخريطة التي قدمها وفد الوكالة الصهيونية الى مؤتمر فرساي، وصولا الى شعبه التي حاولت تلك الوكالة نسج علاقات مع بعض مكوناته منذ ما قبل الاستقلال عن الانتداب، وصولا الى سلامته الاقليمية التي استهدفتها اسرائيل بشكل مباشر من خلال دفع اللاجئين الفلسطينيين الى ترك ديارهم والانتقال القسري باتجاه الأراضي اللبنانية.

وقد شكل حلول آلاف اللاجئين في لبنان عام ١٩٤٨ تحديا مبكرا للدولة اللبنانية الناشئة حديثا بعد الاستقلال عن الانتداب وجرى نقاش بين اعتبار اللاجئين قوة انتاج اقتصادي وبالتالي دمجهم في سوق العمل المحلي وبين تجميعهم في مخيمات اللجوء ما يجعلهم متوثبين للعودة الى ديارهم، ثم استقر الرأي أن يكون في لبنان مخيمات لتجميع اللاجئين ترعاها قوانين وأنظمة، وبقيت الدولة اللبنانية ولاعتبارات

عديدة، مترددة في الحسم باتجاه سياسة واضحة تتعاطى مع قضايا المخيمات الانسانية والاجتماعية، وتصون في الوقت عينه قضيتهم وقضيتنا الأساسية جميعا أي حق العودة الى الديار الأصلية.

وبديهي القول أن تداخل عوامل عديدة بعضها داخلي وبعضها خارجي ناشئ بالدرجة الأولى عن تفاعلات الصراع العربي الاسرائيلي الذي تعددت محطاته، وتعامل الدول العربية مع هذا الصراع، مرورا بنكسة عام ١٩٦٧ وما سببته من صدمة للوعي الجماعي العربي، كل ذلك جعل التعاطي مع موضوع اللاجئين الفلسطينيين أمرا يصعب فصل الانساني فيه عن السياسي، والداخلي عن الخارجي، فكان أن تراكمت المشكلة وكبرت هوة انعدام الثقة، فبتنا أمام مشكلة حقيقية ملتهبة في صميم الواقع اللبناني.

النتائج المترتبة وموقع لبنان من الصراع

ولعل أحد أوجه المشكلة أيضا أن لبنان لم يحسم بسبب ظروفه موقفه من طريقة ادارة الصراع العربي الاسرائيلي، فمع مشاركة لبنان بشكل أساسي في حرب ١٩٤٨ واعتباره الكيان الاسرائيلي الناشئ عدوا منذ البداية، غير أن تطور ادارة لبنان للصراع لم يذهب دائما بنفس اتجاه بقية الدول العربية، وأقول هذا بعيدا عن تقييم مواقف الحكومات اللبنانية المتعاقبة في الخمسينات والستينات، بل ألاحظ واقع أن دول المواجهة العربية اعتمدت في تلك الفترة منهجا معينا في ادارة الصراع لم يتبناه لبنان بكامله، بل وجد في نفسه دولة مساندة وليس مواجهة، ما جعل موقفه عرضة لمزايدات كثيرة من جهة ولشعور بالقصور والتخلف عن الواجب القومي من جهة أخرى، فكان أن أتاحت كل هذه الاعتبارات فضلا عن تكوين النظام اللبناني وثغراته هامشا واسعا للعمل المسلح في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، ازداد بعد نكسة ١٩٦٧ واتفاق القاهرة وتدفق عدد من اللاجئين الاضافيين بعد أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن.

ولالقاء المزيد من الضوء على موقف لبنان في تلك الفترات وانعكاسات ذلك على وضع اللاجئين، يجب ايراد أن لبنان اعتبر أنه لم يشارك في حرب ١٩٦٧، وهو

فعلا لم يشارك وبالتالي لم يعتبر نفسه معنيا بالقرار ٢٤٢ بشكل مباشر، وهو بالمناسبة الموقف الذي يستمر لبنان بتبنيه حتى اليوم. فبتنا من جهة أمام دولة تعتبر أنها غير مشاركة بالمجهود الحربي الذي حصل عام ١٩٦٧ وتعتبر أن اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ ما زالت سارية، ومن جهة اخرى تحتضن تلك الدولة لاجئين فلسطينيين احتلت اسرائيل مزيدا من أراضيهم في القدس الشرقية و في الضفة الغربية وقطاع غزة، اضافة للأراضي العربية الأخرى، وبالتالي يجد هؤلاء اللاجئون أنه لا بد من أن يأخذوا بأيديهم بناصية العمل الفدائي والكفاحي، وهذا ما أوقع التعارض بين موقف لبنان بدولته على الأقل، وموقف اللاجئين الذين تحمست لهم فئات واسعة من الشعب اللبناني في مزيج ملتهب من الأسباب الداخلية والقومية.

أقول كل هذا لأؤشر الى أن موضوع المخيمات لم ينظر اليه طوال التاريخ اللبناني الحديث خارج الاطار الأكبر الذي تتداخل فيه كل تلك العوامل التي اوقعت لبنان في حروب واجتياحات واحتلالات طوال ثلاثين عاما.

لا توطين

أوجد كل ما سبق ذكره حالة من التخبط في السياسة التي اتبعتها الدولة اللبنانية تجاه المخيمات وباتت أية تقديمات اجتماعية يتم النظر اليها من باب الوضع السياسي وباب الهاجس الذي حكم لبنان الكيان والدولة، وما زال، وهو هاجس التوطين. وقد جاءت وثيقة الوفاق الوطني التي اقرت في الطائف عام ١٩٨٩، وأصبحت جزءا من الدستور لتحسم هذا الأمر حيث نصت مقدمة الدستور على أنه لا توطين ولا تجزئة، وبقي أن تتم ترجمة هذه الارادة اللبنانية الجامعة في مطابخ السياسة الدولية.

ثم جاءت فترة التسعينات وعملية السلام التي دارت خلالها والتي لم تستطع ان تبدد المخاوف اللبنانية من ان تقضي الحلول بنسيان قضية اللاجئين ما يشكل خطرا كيانيا على لبنان. كما جاءت فترة التسعينات باتفاق اوسلو الذي اوجد السلطة الفلسطينية التي تولت التفاوض بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أدى هذا الامر الى جعل قضية اللاجئين موضوع تفاوض بين الطرف الفلسطيني ممثلا بالسلطة الفلسطينية وبين اسرائيل ما أدى الى تغييب الدول المضيفة للاجئين وفي طليعتها

لبنان عن بحث هذه القضية التي يكتفي راعي عملية السلام الأميركي حتى هذه الساعة بالقول بأن قضية اللاجئين هي أحدى قضايا الحل النهائي التي يجب الاتفاق بشأنها بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني، في حين أن لبنان يعتبر أن الدول المضيفة صاحبة اختصاص أصلي في قضية اللاجئين بحيث لا يمكن لاي حل ان يمر دون ان يأخذ بالاعتبار مصالحها الوطنية، وفي حالة لبنان تقضي مصالحه باقرار حق العودة وفي مطلق الأحوال باستحالة توطين اللاجئين على أرضه بحكم وجود موانع دستورية وقانونية وسياسية متعلقة بصميم النظام اللبناني واستقراره المرتبط أيضا بالاستقرار الاقليمي. ولذلك فان الالتزام الدولي بعدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو ضرورة لا يمكن من دونها صيانة الاستقرارالاقليمي المنشود وضمان استقرار أي حل عادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي، وهذه قضية تستوجب متابعة لبنانية دائمة بعيدة عن تقاذف التهم في الداخل، وانما من خلال استراتيجية وطنية هادفة وعلمية توظف قدرات لبنان في تحقيق هذه المصلحة الوطنية الاساسية للكيان اللبناني.

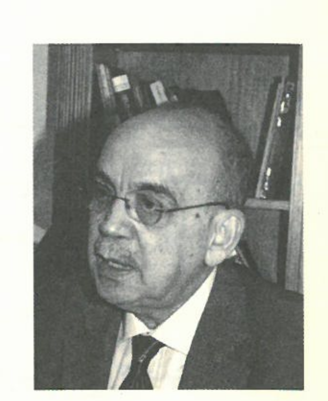
واقع المخيمات

أما لناحية دراسة واقع المخيمات الفلسطينية في لبنان وما لها وما عليها، واتخاذ ما يلزم لأجل ضمان عدم تحول المخيمات الى بؤر أمنية مسيئة للأمن اللبناني وللقضية الفلسطينية في آن معا، فان ذلك يتطلب مقاربة اجتماعية وسياسية وأمنية متكاملة ومترابطة. وكما اسلفت فان ما منع ذلك هو وجود أسباب داخلية وخارجية. وقد آن للبنان التوافق والوحدة الوطنية أن يتعامل معها بواقعية وحرص على ألا يكون العامل الفلسطيني مثارا لانقسام داخلي أو لتهديد للسلم الأهلي وللسيادة والأمن الوطنيين. لقد اعتمدت حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت عام ٢٠٠٥ وكان لي شرف العضوية فيها مقاربة جريئة في التعامل مع موضوع المخيمات قوامها الحوار مع الجانب الفلسطيني ضمن اطار السيادة اللبنانية مع الحرص على دراسة واقرار كل ما من شانه تحسين واقع المخيمات دون المساس بالقضية الأساسية للبنان وللفلسطينيين التي تبقى حق العودة ورفض التوطين، وقد تابعت الحكومة التي تلتها في تلك السياسة. وقد حرصت خلال وجودي في وزارة الخارجية والمغتربين على مواكبة وشرح تلك السياسة مع مختلف المحاورين الدوليين، وكنت دائما

أطلب مساعدة المجتمع الدولي باعتبار أن الوجود الفلسطيني في لبنان هو مسؤولية اسرائيلية في الدرجة الأولى ومسؤولية دولية بالتالي باعتبار أن المجتمع الدولي لم يتمكن من ارغام اسرائيل على اقرار حق العودة، ولذلك طالبنا ونطالب بزيادة الدعم للأونروا وتحويل جزء من تقديماتها في الأراضي الفلسطينية الى بلدان اللجوء ومنها لبنان.

لقد لاحظت اللجنة الوزارية التي أوفدتها الحكومة اللبنانية لزيارة مخيمات اللجوء في سابقة نوعية، أن وضع البؤس داخل المخيمات كبير، وبالتالي فان الحكومة اللبنانية واعية لذلك الوضع البائس الذي ينبغي معالجته، غير أن ذلك يقتضي تعاونا متعدد الأوجه بين الفلسطينيين واللبنانيين والمجتمع الدولي الذي عليه أن يتحمل مسؤولية عجزه عن الزام اسرائيل بايفاء الحقوق. ولا بد من الاشارة الى أن ما رافق تلك المرحلة وما زال من انقسام على الساحة الفلسطينية في الداخل والخارج نال من فعالية تلك المقاربة وهي مناسبة للدعوة العاجلة والملحة والحريصة الى تأمين وحدة الشعب الفلسطيني من خلال مقاربة تصون الحقوق الفلسطينية على قاعدة ثوابته الوطنية التي تتعرض اليوم لأخطر حملة اسرائيلية.

ان تأمين العيش الكريم للاجئ الفلسطيني هو أمر يفرضه تأمين موجبات صموده بانتظار عودته الى دياره، غير أنه يبقى على الفلسطينيين توطيد وحدتهم صونا لقضيتهم المركزية التي تبقى قضية العرب المركزية وقضية كل حر شريف في هذا العالم.



د. رغيد الصلح

مستشار رئيسي في «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» وكاتب ومحلل سياسي. عمل في بيروت مسؤولا للشؤون السياسية في منظمة «اسكوا» التابعة للامم المتحدة. يحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة اوكسفورد. من مؤلفاته «لبنان والعروبة» باللغتين العربية والانكليزية.

الحقوق الإنسانية للاجئين وسيادة الدولة على المخيمات

إننا في لبنان لا نشعرُ بوطأةِ المظالمِ التي أنزلتها الصهيونيةُ بشعبِ فلسطين عبر أفعالها في الأراضي الفلسطينية تحديداً، ولا عبر تحديها للشرائع الدولية والقيم الانسانية على الصعيدين الاقليمي والدولي فحسب، بل أيضا من خلالِ معالم البؤسِ التي تطبعُ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعبرَ المصاعب والأخطار الناجمة عن هذه الأوضاع. إن الصهيونيةَ والمجتمعَ الدولي الذي شرعن مشروعَها في فلسطين يتحملان، في نهايةِ المطاف، المسؤولية الرئيسية فيَ شقاءِ الفلسطينيين في بلادِ الشتات.

الأوضاع البائسةُ التي تجسدُها المخيمات الفلسطينية في لبنان تبحثُ عن حلولٍ. الحلُ الذي تقدمُه إسرائيل وحلفاؤها الدوليون هو توطينُ وتجنيسُ الفلسطينيين في لبنان. المشروعان يمثلان نقضا لحقِ العودةِ واستكمالا لرحلةِ العدوانِ الصهيوني. اللبنانيون والفلسطينيون يرفضونَ مثل هذه الحلول، ولكن رفض التوطينِ والتجنيسِ والتمسكِ بحقِ العودةِ وحدهُما لا يكفي. فلا بد، في تقديري، من ان يقترنَ هذا الموقف بثلاثةِ اجراءاتٍ ملحة:

أولاً، ان يتمتعَ ابناءُ المخيماتِ الفلسطينيةِ في لبنان بالحقوقِ الإنسانية التي تُقرها الشرعة الدولية لحقوق الانسان، مثل حقهم في العناية الصحية والتربية والتعليم والمسكن والعمل وضمان الشيخوخة والاجتماع والتعبير عن الرأي. ان حرمان

الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير، ومن الدولة الوطنية التي ترعى شؤونهم نتيجة احتلال بلادهم وتهجيرهم القسري، لا يحرم اللاجئين الفلسطينيين من هذه الحقوق. انه يرتب على المجتمع الدولي مسؤوليات مضاعفة من اجل توفير هذه الحقوق لهم، وتذليل الصعوبات القانونية والمادية والسياسية التي تمكنهم من التمتع بهذه الحقوق في عالم الشتات ريثما يحين وقت العودة الى ديارهم.

ثانيا، اضطلاع المجتمع الدولي وخاصةً الدول الغربيةِ التي تتحملُ مسؤوليةً رئيسيةً تجاه مأساةِ فلسطين بتوفير المساعدات المادية الضرورية لتأمين هذه الحقوق الانسانية للفلسطينيين. ان المسؤول عن هذه المأساة هو الحركة الصهيونية واسرائيل والدول الكبرى التي حرمت شعب فلسطين من ممارسة حقه في تقرير مصيره على ارضه، وتسببت في التهجير القسري للقسم الاكبر من الفلسطينيين الى الدول العربية المجاورة. وتعبيرا عن مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الفلسطينيين، فقد انشئت الاونروا عام ١٩٤٨ لتقديم المساعدات الانسانية الى اللاجئين منهم.

رغم محدودية المساعدات التي قدمتها دول الغرب للفلسطينيين، فان هذه الدول كثيرا ما منّنت الفلسطينيين بها ولوحت بانهاء الاونروا. ولا يخلو هذا الموقف من تنصل من تبعة الظلم التاريخي الذي الحق بالفلسطينيين، وامعان في افقارهم واذلالهم، وتوغل في الانحياز الى جانب اسرائيل وتقويتها في وجه العرب. وتبرز هذه المعاني عند اجراء بعض المقارنات بين ما قدمته دول الغرب الكبرى الى اسرائيل، من جهة، وبين موقفها تجاه الاونروا والمساعدات المقدمة الى الفلسطينيين، من جهة اخرى. ذلك اننا اذ قارنا بين ما تلقاه اليهود السوفيات الذين هاجروا الى اسرائيل من مساعدات دولية، وما تلقاه اللاجئون الفلسطينيون من هذه المساعدات، لبلغت قيمة المساعدة التي قدمت الى اليهودي السوفياتي المهاجر الى فلسطين بعشرة اضعاف المساعدات التي قدمت الى اللاجئ الفلسطيني في الدول العربية المجاورة، علما بان الاول هاجر الى اسرائيل مختارا بينما اضطر الفلسطيني الى الهجرة تحت وطأة التهديد بالموت. اما اذا اردنا ان نقارن بين المساعدات التي قدمتها قوى غربية الى الاسرائيليين من اجل دعم المشروع الصهيوني في فلسطين، من جهة، وبين المساعدات التي اعطيت عبر الاونروا الى الفلسطينيين الذين هُجّروا من بلادهم، من جهة اخرى، لفاق

النوع الاول من المساعدات النوع الثاني منها بما لا يقاس. فلقد كلفت اسرائيل دافع الضرائب الاميركي، كما جاء في دراسة اعدها توماس ستوفر، احد اساتذة جامعة هارفرد الاميركية، قرابة ثلاثة تريليونات دولارا.

ثالثا، استعادة سيطرةِ الدولةِ اللبنانيةِ على المخيماتِ مع إيجاد حلٍ ناجزٍ لمعضلةِ انتشارِ السلاحِ داخلَ المخيماتِ الفلسطينيةِ وفي بعضِ المواقعِ المحسوبةِ على الفلسطينيين خارجَها، وإلاّ فلا معنى لإعطاءِ سكانِ المخيماتِ الفلسطينية حقوقَهم المشروعة.

هذا المسار لن يجعل تطبيقَ التوطينِ وإسقاط حقِ العودةِ أكثر سهولةً واقرب إلى متناولِ يدِ الإسرائيليين ومناصريهم الدوليين. بالعكس، سيزيدُ من تمسك الفلسطينيين بحقِ العودة. فبإعطاء فلسطينيي لبنان حقوقهمَ الإنسانية المشروعة يتعمقُ تمسكَهُم بحقِ العودة، ويتحصن لبنان ضدَ التجنيسِ وأخطاره. تحديدُ هذه الحقوق والعثورُ على ترجمةٍ لبنانيةٍ لها يحتاجان إلى مجهودات كثيرة من بينها عقد المؤتمرات العلمية، وعقد طاولات الحوار لبحث قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعمق، والتحرك المستمر من اجل ضمان حق العودة للفلسطينيين.

مشاريع السلام:

هدنة مؤقتة أم طريق لحل دائم

غسان شبلي: العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية في ظلّ إدارة أوباما

عدنان السيد حسين: التسويات الجزئية لم تعالج جوهر القضية

معن بشور: الصراع مع إسرائيل خرج من يد الأنظمة والمقاومة إلى تصاعد



الأستاذ غسان شبلي
منسق مشروع «الإرهاب والمنظمات المتطرفة في الشرق الأوسط وأفريقيا» في مؤسسة RAND في واشنطن. حائز على شهادة دراسات عليا في الفلسفة والإقتصاد من جامعة بروكسل وفي العلاقات الدولية من المركز الأوروبي للدراسات والأبحاث الدولية.

العلاقات الأميركية - الإسرائيلية في ظلّ إدارة أوباما*

قبل أن أقدّم متحدّثينا المميّزين، أودّ مناقشة نظرة إدارة أوباما الجديدة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي. في بداية رئاسته، أبدى أوباما دعمه لما يسمى «حلّ الدولتين» الذي يؤسس لدولة فلسطينية في قطاع غزّة والضفة الغربية تتعايش بسلام مع الدولة العبرية. وبهدف إظهار التزام إدارته مبدأ الدولتين المتعايشتين جنباً إلى جنب بسلام وأمن، رشّح لمنصب موفد خاص السيناتور جورج ميتشل، فور تسلّمه الإدارة. لكن تحقيق الدولتين، كما اعترف ميتشل، لن يكون سهلاً، ولن يحصل تقدّم بين ليلة وضحاياها.

خلال العام الأول له في سدّة الرئاسة، واجه الرئيس أوباما تحدّيات كبيرة داخلية ودولية شتت انتباهه عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي. كان هناك الكثير في طبق الرئيس.

دولياً، هو يضع حداً لحرب العراق، إضافة إلى إعادة التركيز على أفغانستان وتنظيم القاعدة. في ما يتعلق بإيران، تبنّى المقاربة الديبلوماسية. إن الجدل الذي احاط بالانتخابات الإيرانية وازدياد المخاوف من البرنامج النووي الإيراني أجبرا الإدارة، وخصوصاً الوزيرة كلينتون على تكريس طاقاتها للتعاطي مع المجتمع الدولي وتوسيع التوافق الدولي على فرض عقوبات على إيران.

---

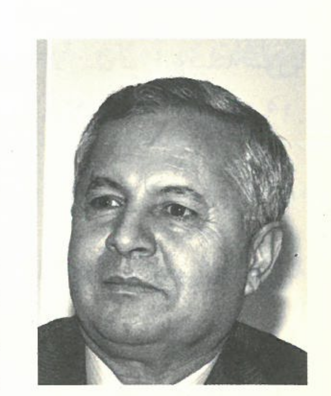
* إن الآراء الواردة هنا هي للكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة «راند».

داخلياً، يواجه الرئيس أوباما ضغوطاً كثيرة لصبّ تركيزه على الاقتصاد والبطالة وإصلاحات العناية الصحية المنتظرة منذ زمن طويل. في الواقع فاز أوباما في الانتخابات بناء على وعد بالتغيير والإصلاح في السياسات الداخلية. هذا يعني أن الإهتمام بالصراع العربي ـ الإسرائيلي قد تراجع عمّا كان عليه. للإيضاح، لا تزال الإدارة ملتزمة، لكن المسألة لم تعد من الأولويات. ناهيك بعدم وجود قيادة فلسطينية وعدم مقدرة الولايات المتحدة على إرغام إسرائيل على تجميد الإستيطان. من أكثر المسائل المقلقة هي أن الرئيس ومبعوثه قد يخسران اندفاعهما في ما يخص عملية السلام.

من ناحية أخرى، فإن ظهور لوبي إسرائيلي جديد وإعادة التفكير التي يقوم بها بعض الأكاديميين والفاعلين السياسيين في ما يتعلق بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة حيال علاقاتها المميّزة مع إسرائيل يعيد هيكلة الحوار في واشنطن. يقول المزيد من الناقدين إن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يشوّشها الدعم غير المشروط لإسرائيل، ما يضعف الأمن القومي الأميركي والأمن الإسرائيلي. مثال على ذلك هو ما نشره أخيراً Walt Mearsheimer عن «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية»، ممّا سبّب عاصفة من الإنتقادات والاتهامات بمعاداة السامية. إن بروز اللوبي الجديد J – Street، هو أيضاً تطور مهم. إن الموقع الإلكتروني للوبي يعلن أن «J – Street هو البيت السياسي للأميركيين الداعمين لإسرائيل والسلام الذين يدعون إلى قيادة أميركية حازمة لتحقيق حلّ الدولتين للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وتوسيع الحوار حول إسرائيل والشرق الأوسط في السياسة الوطنية والمجتمع الأميركي اليهودي». ورغم أن التأثير النهائي لهذا الفريق مجهول، ينبغي ألا نتجاهله.

إلى هذه الأصوات الجديدة، يقلق المؤسسة العسكرية الأميركية هذا الإستقرار في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. البعض يرى أنه، بسبب هذا الصراع، هناك وجهة نظر لدى العرب والمسلمين تقول إن الولايات المتحدة غير قادرة على مواجهة إسرائيل. وهذا يضعف العمليات العسكرية الأميركية، بمعنى أنها تغذي الكراهية ضد الولايات المتحدة وتقوّي حجّة المقاتلين بأنها معادية للعرب والإسلام. صحيح أن اللوبي الإسرائيلي قوي جداً في واشنطن، لكن لوبي الدفاع الأميركي أقوى بكثير. هذا القلق الذي ينمو عسكرياً، قد يكون له تأثير إيجابي غير مباشر على عملية السلام في الشرق الأوسط.

في الختام، إدارة اوباما هي الآن وستبقى ملتزمة أمن إسرائيل، وكذلك حلّ الدولتين. لكن هناك مسائل داخلية مهمة، وأخرى دولية مهمة كالحرب في أفغانستان والعراق والبرنامج النووي الإيراني تفوق عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية وزناً. في النهاية، أريد أن أقول إن هناك نقاشاً حول مدى ارتباط البرنامج النووي الإيراني وعملية السلام في الشرق الأوسط. هذا الجدل قد يضغط أيضاً على السياسة الخارجية الأميركية.



الوزير د. عدنان السيد حسين

وزير دولة منذ تشرين الثاني ٢٠٠٩. أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية. حائز على شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ومُتخصص في العلاقات الدوليّة. له ٢٠ مؤلفاً في العلاقات الدولية والفكر السياسي، منها: «الإنتفاضة وتقرير المصير»، «دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية-الإسرائيلية».

التسويات الجزئية لم تعالج جوهر القضية

لا توجد أزمة دولية استحوذت على نحو ثلث قرارات الأمم المتحدة كأزمة الشرق الأوسط على مدى عقود ستة.

الإشكالية الكبرى تكمن في مضمون التسوية المطروحة، منذ كامب ديفيد المصرية—الإسرائيلية سنة ١٩٧٨. فالتسوية التي لا تقوم على العدل والتكافؤ بين أطرافها، تقود إلى التنازع لأنها تخلّ بحقوق الأطراف المعنيين بها.

إن سياسة القوة هي التي حكمت مسار التسوية، فقرار تقسيم فلسطين (رقم ١٨١)، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، فرض على إسرائيل أن تعترف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وأن تلتزم حدود قرار التقسيم من الناحية الجغرافية. بيد أن سياسة القوة حالت دون تنفيذ القرار.

ولما وقعت الهزيمة العسكرية للعرب في العام ١٩٦٧، واحتلت إسرائيل كل فلسطين، إضافة إلى سيناء والجولان، جاء القرار ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ الداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، مع ربط هذا الانسحاب بالتسوية السلمية، واختصار قضية فلسطين بموضوع اللاجئين فقط. أي أن حق تقرير المصير ظل غائباً.

القرار المذكور هو المرجعية الدولية للتسوية، قبلته مصر والأردن فوراً. وقبلته سوريا مع القرار ٣٧٣ الصادر بعد حرب ١٩٧٣، ثم وافق عليه الفلسطينيون لاحقاً في العام ١٩٨٨.

تسويات جزئية أطاحت بقضية اللاجئين

إن الذي تحقق لاحقاً ليس تنفيذ القرار (المرجعية) ٢٤٢، وإنما تسويات جزئية ذات طابع مرحلي لأنها لم تعالج جوهر القضية الفلسطينية، وهنا بعض التفاصيل:

تسوية ثنائية بين مصر وإسرائيل، في اتفاقات كامب ديفيد، التي تحوّلت إلى سياسة قائمة على التطبيع (وهذا ما لم يدعُ إليه القرار ٢٤٢)، وتأجيل حلّ القضية الفلسطينية وبقاء احتلال الجولان.

تسوية ثنائية أردنية — إسرائيلية في وادي عربة سنة ١٩٩٤، قائمة على ترتيبات أمنية وتعاون إقليمي شرق أوسطي، دون إيجاد حل لقضية فلسطين. واللافت هنا تعاظم عمليات التطبيع، على الأقل على المستوى الرسمي.

غزو لبنان في صيف ١٩٨٢، واحتلال أجزاء كبيرة من الأراضي اللبنانية. بيد أن هذا الغزو أوجد مقاومة شعبية أفضت إلى انسحاب إسرائيل من معظم الأراضي اللبنانية في ٢٥ ايار ٢٠٠٠ دون قيد او شرط. وبقيت إسرائيل تصرّ على التطبيع مع لبنان وعقد اتفاق ثنائي معه.

انعقاد مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١، لتتقدم فكرة المفاوضات الثنائية على المسارات السورية والأردنية والفلسطينية واللبنانية. لقد تراجعت فكرة (الأرض في مقابل السلام) لتتقدم مكانها فكرة أمن إسرائيل فوق أي اعتبار.

جاء اتفاق أوسلو غامضاً بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٣/٩/١٩٩٣، وهو مجرد مجموعة مبادىء لم تلتزم بها إسرائيل حتى اليوم. الجيش الإسرائيلي لم ينسحب من الضفة الغربية وإنما أعاد انتشاره في مناطق محدّدة. وقضية اللاجئين بقيت منسيّة، والقدس مؤجلة تحت وطأة اعتمادها عاصمة الدولة العبرية. وكيف إذا دُمّر الاقتصاد الفلسطيني، وجرت السيطرة على المياه الجوفية في الضفة، وبقي الانسحاب الإسرائيلي من غزة في العام ٢٠٠٥ خطوة ناقصة طالما أن الحصار مستمر، وها هي حرب غزة تطيح بكل معاني الانسحاب أو تحرير الأرض!

اتفاقات لم تعالج جوهر النزاع

إلى ذلك تبقى أسباب التنازع كامنة، وما وُقّع من اتفاقات ومعاهدات مجرد هدنة مهتزة، وحسبنا ملاحظة المعطيات الآتية:

تقدم شعار أمن إسرائيل قبل أي شعار آخر في قضية الصراع العربي — الإسرائيلي، وتراجع حقّ تقرير المصير لشعب فلسطين من الناحية الواقعية.

تطبيع بارد مع مصر، وتعثّر التطبيع العربي - الإسرائيلي على الرغم من الضغوط الدولية والإسرائيلية لإطلاق عمليات التطبيع.

إصابة قضية فلسطين بتراجع كبير من جرّاء التنازع بين فتح وحماس، بحيث صار أي مشروع للتسوية يراهن على تعميق الخلافات الداخلية الفلسطينية.

ليست صدفة أنه بعد كل اتفاق او معاهدة عربية - إسرائيلية حصلت وتحصل نزاعات داخلية عربية، وأحياناً نزاعات عربية - عربية. ويمكن الاستنتاج أن عملية التسوية برمتها تنطوي على مخاطر وجود حروب أهلية في الشرق الأوسط.

المطلوب إرادة دولية للتنفيذ

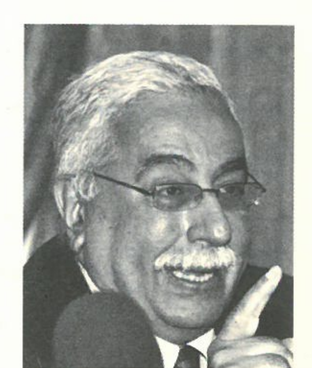
لم يعتذر الإسرائيليون عن جريمة اغتصاب فلسطين، ولا عن تشريد أهلها، ولا عن العدوان على البلاد العربية. لم يصدر اعتذار واحد منذ ستين عاماً عن أي عمل عدواني ضد فلسطين والعرب.

لم تتوفر إلى اليوم إرادة دولية ضاغطة من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كل ما هنالك مجرد استعراضات دبلوماسية وسياسية منذ مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ وحتى اليوم.

لم تثبت الإدارة الأميركية خلال عهود ماضية أنها ستكون وسيطاً عادلاً في المفاوضات. لقد اثبتت مراراً أنها ملتزمة بالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، وما يترتب عليه من التزامات وسياسات ضد فلسطين وقضايا العرب العادلة.

التوفيق بين حق العودة وحقوق اللاجىء

إن وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والحال هذه، مستمر بالتراجع منذ ٦١ عاماً. وتبدو قضيتهم مؤجلة الحل، طالما أن إسرائيل ترفض الاعتراف بهذه القضية، وتتجاهلها في المحافل الدولية. وإذا كان لبنان يقف ضد التوطين حتى يبقى حق العودة قائماً، فإنه ينطلق في ذلك من اعتبارات وطنية وقومية. بيد أن هذا الموقف الإجماعي اللبناني لا يجب أن يُسقط حقوق الإنسان الفلسطيني المقيم في لبنان، بحيث تُعالج مطالبه المدنية العادلة وفق القوانين المحلية والعالمية، وبما يحفظ كرامته الإنسانية بعيداً من الضغوط اليومية التي يرزح تحتها.



الأستاذ معن بشور

رئيس «المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن» والمنسق العام لـ«تجمع اللجان والروابط الشعبية» في لبنان. يحمل شهادة في الإقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت وإجازة حقوق من الجامعة اللبنانية. من ابرز مؤلفاته «دولة بعض فلسطين».

الصراع مع إسرائيل خرج من يد الأنظمة والمقاومة إلى تصاعد

انني إذ اشكر الصديق القديم الجديد السفير الدكتور عبد الله بوحبيب مدير عام مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، ورفيق العمر الطويل الدكتور رغيد الصلح على دعوتي للمشاركة في هذا المؤتمر الهام، لا بد من أن أنوه بالدور الفاعل الذي يلعبه هذا المركز في تسليط الأضواء وإدارة الحوار والنقاش على ابرز القضايا الحيوية في لبنان ليقدم بذلك نموذجاً في عمل مراكز الدراسات من جهة، وليقدم صاحبه الأستاذ عصام فارس من خلاله نموذجاً لدور رجال الأعمال المقتدرين في تحمل مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم ومستقبله.

فشل المفاوضات ونجاح المقاومة

ليست مصادفة بالتأكيد أن يقول في يوم واحد، رغم تباين الرؤى والواقع، كبير المفاوضين في فلسطين صائب عريقات، وكبير المقاومين في لبنان السيد حسن نصر الله: إن ١٨ سنة من المفاوضات مع الكيان الصهيوني قد فشلت، بل يضيف أمين عام حزب الله إن ١٨ سنة من المقاومة قد أثبتت جدواها في تحرير الأرض ومواجهة العدوان، فالرجلان وصلا إلى النتيجة ذاتها، ومن بابين مختلفين، ومسارين متعارضين أحيانا، ورؤيتين متناقضتين في معظم الأحيان...

إن استحضار ما قاله الرجلان اليوم أكثر من ضروري للإجابة على سؤال القيمين على هذا المؤتمر: «مشاريع السلام: هدنة مؤقتة أم طريق لحل دائم؟» لنجد أنفسنا، منذ البداية، أمام دراسة احتمال ثالث أيضا وهو «أم أننا أمام صراع مديد» لا ينتهي إلاّ كما قال المفكر اللبناني العروبي نجيب عازوري، قبل أكثر من قرن تقريباً، إلاّ «بانتصار إحدى الحركتين، الحركة القومية العربية أو الحركة الصهيونية، حيث رأى المفكر البعيد النظر إن القرن العشرين سيكون قرن الصراع بين الحركتين».

نصف قرن من الحروب

فالسنوات الـ ٦١ ونيف التي مرّت على إعلان دولة الكيان الصهيوني في ١٥ أيار ١٩٤٨ كانت في أكثر من ثلثيها تقريباً، (٤٢ سنة) - أي منذ إقرار مجلس الأمن للقرار ٢٤٢ في تشرين الثاني ١٩٦٧ وجولات أمين عام الأمم المتحدة داغ همرشولد ومبعوثه الاممي يارنغ لتنفيذه وحتى الساعة - سنوات مخصصة لما يسمى بمشاريع السلام في الشرق الأوسط، وان ما شهدناه من حروب واشتباكات واعتداءات، إنما كانت تصب في خدمة هذه العملية أو تلك المشاريع أو بعضها، على الأقل من الناحية النظرية، لكن كل تلك الجهود، بما فيها معاهدتا السلام مع مصر والأردن، واتفاقيات فك الاشتباك مع سوريا، ومؤخراً مبادرة السلام التي أقرتها قمة بيروت العربية، لم تنجح في الوصول إلى سلام دائم، كما لم تنجح في إنجاز هدنة مؤقتة.

فالحروب الإسرائيلية لم تتوقف طيلة العقود الماضية من حرب الاستنزاف في مصر وسوريا في سنوات ما بعد نكسة ١٩٦٧، إلى حرب استنزاف في سوريا استمرت عدة اشهر بعد حرب تشرين، فحروب متعاقبة في لبنان بدءاً من تدمير الأسطول الجوي اللبناني في مطار بيروت في ٢٨ كانون أول ١٩٦٨، إلى غزو العرقوب في ١٢ أيار ١٩٧٠، إلى غزو واسع للجنوب في شباط ١٩٧٢ ثم في أيلول ١٩٧٢، وصولاً إلى غارات جوية متواصلة لم توفر العاصمة ذاتها عام ١٩٧٤، حتى بدأت الحرب اللبنانية ١٩٧٥ ذاتها التي كانت في جانب مهم منها حرباً إسرائيلية طويلة غير مباشرة على لبنان، كانت تتوجها، بين الحين والآخر، حروب مباشرة كعملية الليطاني في آذار عام ١٩٧٨، وكعملية «سلامة الجليل» التي وصلت معها القوات الإسرائيلية إلى قلب العاصمة في صيف ١٩٨٢، بالاضافة إلى أكثر من عملية توغل وإنزال في المناطق المحررة في

الثمانينات، وصولاً إلى اعتداءات كبرى في تموز ١٩٩٣، ونيسان ١٩٩٦ وصولا إلى ما يسميه الإسرائيليون بالحرب الثانية على لبنان خلال عدوان تموز/ آب ٢٠٠٦.

أما في فلسطين فالحروب الإسرائيلية لم تتوقف طيلة العقود الماضية، بل إن الدماء الفلسطينية التي هدرت بعد اتفاقيات السلام في اوسلو التي تم توقيعها في واشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣ كانت أضعاف أضعاف تلك التي سفكت قبل تلك الاتفاقيات، بل إن المجازر، وأحياناً المحارق، التي ارتكبها العدو الصهيوني بحق الفلسطينيين على مدى ١٨ عاماً، كانت أقسى وأكثر عنفاً ووحشية من كل المجازر الصهيونية المرتكبة منذ نشوء المشروع الصهيوني قبل ١٢٠ عاماً.

وإذا أضفنا إلى تلك الحروب، ما نراه من إصرار على حرب الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية وحرب تهويد للقدس، وحرب الحصار على غزة مع العدوان، وحرب ضم للجولان، وحرب الخروقات ضد لبنان لا سيما احتلال مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وأخيراً وليس آخراً حرب الإصرار على اعتراف فلسطيني وعربي بيهودية دولة «إسرائيل»، بكل ما يمكن أن ينجم عن هذا الاعتراف من تهجير جديد للفلسطينيين يعادل تهجير النكبة، ومن مجازر تحاكي مجازر دير ياسين وكفرقاسم وقبية والسموع وغيرها.

اتفاقيات لا جدوى منها

إذن لم يتم السلام الدائم، ولا يبدو انه سيتم في المنظور القريب والمتوسط في ظل التطورات الراهنة، وان أكثر ما يمكن التوصل إليه بعد وقت طويل هو «اتفاقيات سلام» مع الحكومات العربية تبقى «اتفاقيات» مع حكومات، ولا تصل إلى مرحلة قيام السلام مع الشعوب التي وحدها تصنع السلام وتقرره، كما قال قبل أيام الرئيس السوري بشار الأسد في حواره مع المشاركين في المؤتمر العام الخامس للأحزاب العربية.

بل إن اتفاقيات السلام التي انعقدت بين الكيان الصهيوني وحكومتي مصر والأردن لم تستطع أن تنجز تطبيعاً مع الشعبين المصري والأردني، تماماً مثلما لم تنجح اتفاقيات اوسلو بان تحول دون استمرار المقاومة وتجدد الانتفاضة وحصول الاجتياحات الصهيونية المتكررة داخل فلسطين وأبرزها اجتياح ٢٠٠٢، بل أكثر ما فعلته تلك

الاتفاقيات أنها كبلت أقطاراً بعينها، وهي أقطار بالغة الأهمية في عملية الصراع، ليصار بعدها إلى استفراد أقطار أخرى سياسياً، كما هو الحال مع سوريا، أو عسكرياً كما كان الحال مع لبنان، أو دموياً كما هو حال فلسطين دوماً.

فماذا يمكن لنا أن نستنتج من خلال هذا العرض التاريخي السريع لحال الصراع العربي – الصهيوني، وهو أطول الصراعات التي شهدها عالمنا المعاصر وربما الصراع المرشح لأن يستمر أيضاً لعقود طويلة:

أولاً: إن الكيان الصهيوني دولة ومجتمعاً وعقيدة، كيان قلق وحائر بين إحساسه باستحالة العيش بسلام في محيطه، وبين شعوره بالعجز عن مواصلة الحرب مع هذا المحيط، قلق وحائر بين أن يكون مركزاً لعالم شرق أوسطي مفتوح لاقتصاده ونفوذه وهيمنته، وهو ما تنبأ به رئيسه الحالي شيمون بيريز بعد اتفاقيات اوسلو ١٩٩٣ في كتابه الشهير «شرق أوسط جديد»، وبين أن يتحول إلى قلعة مقفلة، على طريقة اسبارطة أو طروادة، قلعة تحمي مواطنيه من غزوات الخارج، وهو ما يحاول اليوم أن يفعله هذا الكيان من خلال «جدار الفصل العنصري» الذي تشاء سخرية القدر أن يتم إنشاؤه بعد سنوات قليلة على مشروع بيريز الشرق أوسطي الشهير.

ثانياً: إن الكيان الصهيوني عاجز عن تقديم استحقاقات ما يسمى بعملية السلام ولو بحّدها الأدنى، أي القبول بانسحاب من معظم الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ووقف بناء المستعمرات وإزالة ما تم منها، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وتداعيات التطور الديموغرافي الطبيعي الذي يشي بتفوق عدد الفلسطينيين المقيمين على ارض فلسطين عن اليهود المقيمين فيها، وهو في الوقت ذاته عاجز عن تحمل أعباء حرب طويلة الأمد، جوهرها المقاومة، لانعكاسات تلك الحرب على أمنه واقتصاده وحياته اليومية وعلاقاته الدولية وخصوصاً على الهجرة اليهودية من ربوعه. باختصار إن ما يستطيع أن يقدمه العدو هو اقل بكثير مما يستطيع العرب والفلسطينيون القبول به، وما يقبل به المسؤولون العرب لا تستطيع تل أبيب تحّمل إعطائه.

ثالثاً: إن أي حاكم عربي، مهما أجرى من مفاوضات ووّقع من اتفاقيات، لن يكون قادراً على تسويق سلام مع الكيان الصهيوني لا يعيد للفلسطينيين حقوقهم الكاملة، وللعرب أراضيهم المحتلة، وبالتالي لا ينسف المشروع الصهيوني من أساسه.

فشمولية السلام وعدالته التي يضعها بعض المسؤولين العرب إطاراً لأي سلام محتمل مع الكيان الصهيوني تعنيان في جوهرهما تحرير الأرض، وعودة كل الفلسطينيين، وإلغاء كل الوقائع الشاذة التي نشأت منذ قيام العدو الصهيوني.

فهل يكون السلام شاملاً إذا لم يشمل كل المسارات لا سيما المسار الفلسطيني، وهل يستقيم العدل مع بقاء اغتصاب حقوق وانتهاك مستمر لشرعة السماء ومواثيق الأرض.

رابعاً: إن قضية الصراع العربي – الصهيوني باتت تخرج تدريجياً من يد النظام الرسمي العربي لتقع شيئاً فشيئاً في قبضة الحركة الشعبية العربية، وتحديداً في يد المقاومة المسلحة التي أخذت تتحول من مجرد بنى تنظيمية وعسكرية إلى خيار شعبي واسع والى ثقافة جماهيرية عامة، خصوصاً بعد أن أثبتت هذه المقاومة جدواها وفعاليتها بالإضافة إلى سلامة منطق وصحة التزامها الوطني والقومي والأخلاقي.

خامساً: إن تحولات هامة تجري على المستوى الإقليمي والدولي من شأنها أن تترك بصماتها على مصير الصراع العربي – الصهيوني، وهي تحولات أغلبها ليست لصالح المشروع الصهيوني، وستسهم في المزيد من أحكام الحصار عليه.

التحولات الإستراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي

فالتحولات في الموقف التركي بعد خروج إيران منذ ثلاثين عاما من الفلك الأميركي – الصهيوني، ستجعل من البيئة الإقليمية، لا سيما الإسلامية منها، بيئة مؤاتية لدعم الحق الفلسطيني والعربي، وستعوض تدريجياً عن غياب النظام الرسمي العربي عن تحمل مسؤولياته وهذا الغياب هو نقطة الضعف الأخطر في المواجهة مع الكيان الصهيوني، بل لعل تعاظم الدور التركي والإيراني سيكون منبهاً لقيام هذا النظام بواجباته المفترضة.

كما إن التحولات الاستراتيجية على المستوى العالمي لا سيّما لجهة خروج النظام العالمي من شرك الأحادية القطبية الأمريكية، وعودة التوازن والتعددية إلى هذا النظام، والآثار الكبيرة للازمة الاقتصادية العالمية، ستكون لها بصماتها على مستقبل

هذا الصراع لا سيّما بعد تزايد الانكشاف الدولي والداخلي للحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني أي الولايات المتحدة الأميركية، وبعد تزايد الاحتجاج الدولي. لا سيّما الغربي، على ولوغ تل أبيب في جرائم حرب – جرائم ضد الإنسانية، في غزة وعموم فلسطين وجنوب لبنان.

وكانت ذروة الاحتجاج ممثلة في (تقرير غولدستون)، ناهيك عن تزايد الأصوات داخل الولايات المتحدة، بما فيها أصوات بعض اليهود أنفسهم، بضرورة تحرير السياسة الأميركية في الخارج، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، من الخضوع للاولويات الصهيونية.

إن هذه التحولات المترافقة مع تحولات استراتيجية على مستوى تنامي قدرات المقاومة واتساعها.ستزيد حتما من حيرة الكيان الصهيوني وقلقه إزاء مستقبله، وستزيد حتماً من الصدامات داخله، بل بينه وبين حلفائه الاقربين، حيث سيعجز المجتمع الصهيوني، وهو المنزلق نحو المواقف الأكثر تطرفاً، عن رؤية المستجدات الجديدة، معّولاً في ذلك على دعم «ثابت» لحلفاء أقوياء في مراكز القرار الأميركي – الغربي، فيما سينجح يهود في الخارج، ومعهم بعض الإسرائيليين في الداخل، إلى الضغط باتجاه الاعتراف بالمتغيرات الجديدة، مما سيجعل من ظاهرة اغتيال رابين عام ١٩٩٤ على يد متطرفين صهاينة أكثر من حادث فردي في قلب الكيان الصهيوني.

مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي

لذلك كله فإنني اعتقد إن السلام الدائم في ظل المعطيات السابقة متعذر قيامه إن لم يكن مستحيلاً، فيما «الهدنة المؤقتة» قد تشمل بعض الجبهات والدول ولكن من الصعب أن تشمل الشعوب وجبهات المواجهة كلها، لا سيّما داخل فلسطين حيث يتصاعد العدوان والاستفزاز والتعنت الصهيوني كل يوم إلى الحد الذي يجد فيه كل من راهن على الوصول إلى حل مع هذا الكيان، أو على ضغط أمريكي لصالحه، انه أمام طريق مسدود مثلما نرى اليوم في واقع السلطة الفلسطينية ومواقف ابرز قياداتها.

إن الاحتمال الأرجح، هو أن يستمر الصراع مفتوحاً، وبصيغ وعناوين متعددة، وأن يتصاعد نهج المقاومة وخيارها على مستويات عدة، عسكرياً وسياسياً وثقافياً وتربوياً وإعلامياً، خصوصاً بعد أن أثبتت العقود الماضية عقم الخيارات الأخرى.

ملاحظات ومقترحات

أما كيف سينعكس هذا الاحتمال على واقع الفلسطينيين في لبنان، فهو مرهون، أولاً وأخيراً، بطريقة تعامل الفلسطينيين واللبنانيين مع المستجدات عبر حوار جدي وشفاف يعالج المشكلات الحقيقية التي تواجه هذه العلاقة، ويضع لها استراتيجية متكاملة تتراوح بين إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين، وبين برنامج عمل فلسطيني لبناني مشترك لإقرار حق العودة وإسقاط كل مشاريع التوطين التي ستبقى احتياطياً استراتيجياً للكيان الصهيوني، في لبنان والأردن، لأنها تشّكل تربة لفتنة خطيرة ومستمرة في هذه الدول المجاورة لفلسطين والمرشّحة لأن تستوعب المزيد من التهجير الفلسطيني إذا نجح الصهاينة في تنفيذ مشاريع «الترانسفير» الضرورية للصفاء اليهودي لكيانهم الغاصب.

وإذا كانت المحاور التالية ستعالج جوانب مختلفة من حلول للواقع اليائس الذي تعيشه المخيمات الفلسطينية، إلاّ انني اعتقد إن من واجبي، وفي ضوء تحليلي لمشاريع السلام في المنطقة، أن أنبه إلى الأمور التالية:

إن على جميع اللبنانيين والفلسطينيين أن يعتبروا أن مشروع التوطين هو مشروع صهيوني يستهدف لبنان كما يستهدف فلسطين، وبالتالي فان مقاومته هو مهمة مشتركة للبنانيين والفلسطينيين معاً، وأن ما من أمر يخدم التوطين ومن ورائه سوى تصوير المعركة ضد التوطين بأنها معركة ضد الفلسطينيين.

إن جميع اللبنانيين والفلسطينيين مدعوون إلى وضع برنامج عمل مشترك لتطبيق حق العودة المنصوص عليه في القرارات والمواثيق الدولية، بحيث يستخدم الطرفان كل الوسائل المتاحة لديهم من اجل تنفيذ هذا الحق.

إن الأفق المسدود أمام الحلول المتصلة بالقضية الفلسطينية سيؤدي إلى احتدام حال الاحتقان الوطني لدى عموم الفلسطينيين، ولدى الفلسطينيين المقيمين في لبنان خصوصاً، وهو الاحتقان المقرون بالاحتقان الاجتماعي والمعيشي المتفاقم مما سيجعل من المخيمات ساحات مفتوحة على كل الاحتمالات، بما فيها قوى التطرف،

إذا لم يتم عمل فلسطيني – لبناني مشترك لتنفيس هذا الاحتقان بدءاً من الشروع الفوري بإقرار الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين والإسراع في أعمار مخيم نهر البارد.

إن وجود مرجعية فلسطينية موحدة لعموم الفلسطينيين في لبنان هو أمر في غاية الأهمية لا لمعالجة القضايا الشائكة المتصلة بواقع المخيمات اليائس فحسب، بل أيضاً لمنع انتقال تداعيات الانقسام الفلسطيني الحالي إلى لبنان، وهذا أمر يحتاج إلى جهد لبناني، رسمي وشعبي، وعربي، بالإضافة إلى ضغوط شعبية فلسطينية.

إن سلاح المقاومة ليس فقط اداة لردع أي عدوان اسرائيلي ضد لبنان، بل هو احد عناصر القوة التي يمتلكها لبنان، ومعه العرب جميعاً، للضغط على الكيان الصهيوني لاقرار حق العودة للأخوة الفلسطينيين.

انني إذ أضع هذه الأفكار بين أيديكم، فأنا على ثقة أنها ستحظى باهتمامكم بما يغنيها بتجربتكم وخبرتكم.

العلاقات اللبنانية الفلسطينية

بين الآمال والتوترات



الإعلامية نجاة شرف الدين

مقدمة أخبار وبرنامج «ترانزيت» في تلفزيون المستقبل وأستاذة في الإعلام في الجامعة الأنطونية في بعبدا. مجازة في الصحافة من كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية.

الإرتباط اللبناني – الفلسطيني

ارتبط الملف الفلسطيني أو القضية الفلسطينية في أذهاننا بمشروع بناء الدولة اللبنانية لا سيما أن الملف الفلسطيني دخل كعنصر أساسي على لبنان منذ العام ١٩٤٨ ولا يزال وكانت الدولة اللبنانية في بداية استقلالها طرية العود.

المشهد اللبناني تطور في معظم محطاته السياسية والأمنية بالتزامن مع التطور في المشهد الفلسطيني، وتداخلت العوامل الداخلية والخارجية في التركيبة السياسية اللبنانية وتحولت القضية الفلسطينية إلى قضية خلافية داخلية، من خلال دعم أطراف لبنانية لمشروع المقاومة الفلسطينية ومعارضة أطراف أخرى. كما ساهمت التطورات الإقليمية بانعكاساتها خاصة نكسة العام ١٩٦٧ في تمهيد الطريق أمام توقيع إتفاق القاهرة في العام ١٩٦٩ الذي حمّله البعض مسؤولية فتح الباب امام الحرب الأهلية اللبنانية في العام ١٩٧٥.

إذن دخل العامل الفلسطيني في البيئة اللبنانية ومكوناتها وشكل عامل الخوف من التوطين عنصراً أساسياً في الحرب اللبنانية وانخرطت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس ياسر عرفات ومن خلال تحالفاتها مع القوى السياسية اللبنانية في ميدان الحرب. حتى العام ١٩٨٢ عندما خرجت القوات الفلسطينية عسكرياً وتوجهت إلى تونس وتم فيما بعد إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار وإتفاق القاهرة.

وقد رافق الملف الفلسطيني الوضع اللبناني إلى ما بعد اتفاق الطائف حين تم البحث مجدداً في موضوع السلاح الفلسطيني، عدا عن ذكر رفض التوطين في الدستور اللبناني وجرى نقاش لأوضاع الفلسطينيين المدنية من دون التوصل إلى أي قرارات تنفيذية فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين الإنسانية ليعود مجدداً إلى الواجهة في العام ٢٠٠٦ مع تشكيل لجنة الحوار اللبناني التي اتفقت على سحب السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وتنظيمه داخلها.

وكما في السياسة كذلك في النظرة الإنسانية تداخل الوضع الإنساني مع المطالب السياسية لنشهد على واقع فلسطيني بائس كما أشارت الورقة الخلفية للمؤتمر مقابل أصوات سياسية تطلب عدم ربط الواقع الاجتماعي والاقتصادي بالأزمة السياسية الداخلية.

إذن العلاقات الفلسطينية اللبنانية رافقت نشوء الدولة وشكلت مكوناً أساسياً في الصراع الداخلي كما انعكست التطورات الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو إلى الانقسام الفلسطيني الداخلي بين غزة ورام الله اليوم على الوضع اللبناني، وكانت القضية الفلسطينية تلعب الدور الأساس في الصراع اللبناني وفي الحلول أيضاً، ومن هنا دخل التوطين والسلاح الفلسطيني في معظم أدبيات الحوار اللبناني وتمكين الدولة اللبنانية.



السفير خليل مكاوي

رئيس سابق للجنة «الحوار اللبناني – الفلسطيني» في رئاسة مجلس الوزراء ورئيس الجمعية العالمية لرابطة خرّيجي الجامعة الأميركية في بيروت. سفير سابق للبنان في الأمم المتحدة ولندن وبرلين وروما ورئيس سابق للمجلس التنفيذي لليونيسيف.

قراءة في الأسس والالتباسات والتطلّعات

في بداية مداخلتي، لا بدّ لي من أن أتقدم من القيّمين على مؤتمر «المخيمات الفلسطينية في لبنان: واقع بائس يبحث عن حلول» بالتقدير لمبادرتهم القيّمة في مقاربة قضية اللاجئين الفلسطينيين وعلاقتهم بلبنان دولةً وشعباً، وليس بجديد على مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية الإطلالة على قضايا وطنية شائكة وجامعة من مثل هذه القضية. ولقد اطّلعت باستفاضةٍ على الوثيقة الخلفية لهذا المؤتمر، واستنتاجاتي فيها قائمةٌ، على جدّية الوثيقة، في أنّ قراءة تاريخ العلاقات اللبنانية – الفلسطينية وامتداداتها على المستوين الإقليمي والدولي حتّى، يجب أن تُبنى على قاعدة التأسيس لمستقبل سليم أكثر منه الاستمرار في ترداد شعاراتٍ من الماضي أو حتّى محاكمة آلياتٍ في التعاطي أصبحت من زمنٍ ولّى. من هنا أجدني مدعوّاً إلى الابتعاد عن التأريخ التّفصيلي لهذه العلاقات، والتوجه إلى محاولة قراءةٍ في الأسس والالتباسات لأختم في التطلّعات بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين المشتركة.

في أسس العلاقات اللبنانية – الفلسطينية

حين هُجّر إلى لبنان في العام ١٩٤٨ «١٢٠،٠٠٠» فلسطيني بفعل العدوان الصهيوني، عاد من فلسطين إلى لبنان «١٠٠،٠٠٠» لبناني كانوا يعيشون ويعملون في فلسطين. هذا التماسّ الحياتيّ ينفي أيّ ضرورة لبذل جهدٍ في التأسيس لعلاقات

لبنانية – فلسطينية إذ إنّها كانت قائمة في الجغرافيا والتاريخ والعائليّة والثقافة والاقتصاد، وحتّى في الدبلوماسيّة إذ كان للبنان في فلسطين ثلاث قنصليات. وفي مرحلة التهجير إبان النكبة استضاف اللبنانيون إخوتهم اللاجئين الفلسطينيين دولةً وشعباً بمحبّة طبيعية ووقفوا إلى جانب قضيتهم العادلة. من جهةٍ أخرى حمل الفلسطينيون المهجّرون إمكاناتهم الثقافية والاقتصادية ووضعوها في خدمة لبنان الذي كان حينها دولة ناشئة. بطبيعة الحال توزّع الفلسطينيون المهجرون في مخيمات على الأراضي اللبنانية ترسخت فيها هوية اللجوء كطابع نضاليّ حتى إنفاذ حقّ العودة. في مقاربةٍ تحليلية للمرحلة بين ١٩٤٨ و١٩٦٩ يبدو جليّاً أنّ أسس العلاقات اللبنانية – الفلسطينية حكمتها المصالح المشتركة من ناحية، كما دعم مبدأ الحضور الفلسطيني الإيجابي والفاعل في لبنان إنما المؤقت أيضاً. وطابع المؤقت كان مؤسّساً في الذاكرة الجماعية اللبنانية إنطلاقاً من مناصرة حقّ العودة كما استعادة فلسطين عبر بلورة إستراتيجية عربية.

ولا يسعني في هذه العجالة سوى الإشارة إلى أن اللبنانيّين تحديداً كانوا الأكثر استشعاراً لخطر قيام «إسرائيل»، وأحيلكم في هذا السياق إلى كتاباتٍ كثيرة، ومنها للمفكرَين الكبيرَين ميشال شيحا وشارل مالك. كما أحيلكم إلى دور لبنان الدبلوماسي في الأمم المتحدة وكافة عواصم القرار في الدفاع عن القضية الفلسطينية خصوصاً في مرحلة ما قبل الحرب إذ كانت شغله الشاغل، وكنت شاهداً شخصياً على ذلك خلال توليّ مهامّ تمثيل لبنان دبلوماسيا في الأمم المتحدة، وروما ولندن وبرلين. وإنّ تطوّر العلاقات اللبنانية – الفلسطينية في هذه المرحلة حكمها البحث عن السّبل الأجدى للعيش والتعاون معاً. لكنّ حذراً بدأ يطفو على السطح بين الشعبين حين استُهلّت عمليات التسلح الفلسطيني ليقابلها لبنانياً من ثمّ قبضة أمنية حديدية. أتى اتّفاق القاهرة عام ١٩٦٩ تسويةً هشّة. فمزاوجة منطقي «الثورة» مع «الدولة» صعبٌ وشائك. استمرّت هدنة المزاوجة حتّى كان الانفجار الكبير بعد الالتباس الكبير في العام ١٩٧٥. حينها تزعزعت أسس المصالح المشتركة. دخل اللبنانيون والفلسطينيون معاً نفقاً مظلماً كان يمكن أن يدمّر قضيتهم لولا نقاط مضيئة ومبادرات جريئة حافظ على التواصل فيها كثيرٌ من اللبنانيين والفلسطينيين على حدٍّ سواء. في العام ١٩٩٠، وبعد أن وضعت حرب لبنان أوزارها، برز معوّقان جوهريّان لإعادة ترتيب هذه العلاقات وهما استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتنامي الوصاية. بعد العام ٢٠٠٠ حيث كان عيد التّحرير، استمرّت للوصاية

قبضة مفاوضة ومقايضة على هذه العلاقات. لم يكن من أسس سوى تصفية حسابات وتهويل وتحريض. في العام ٢٠٠٥، إنجلت إمكانات بناءٍ جديد للعلاقات اللبنانية – الفلسطينية على أسسٍ ثلاثة. أولها احترام سيادة واستقلال واستقرار لبنان. وثانيها تأمين حياةٍ كريمة للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع المجتمع الدولي. وثالثها دعم حقّ العودة بما يعني رفض أي شكلٍ من أشكال «التوطين المقنع» أو «التهجير المنظم».

في التباسات العلاقات اللبنانية – الفلسطينية

الإضاءة على هذا المحور يجب أن ينطلق من القناعة بالاعتراف بالأخطاء المتبادلة، وإيقاف الاستغلال غير المسؤول لمبدأ الإعتداء من طرف واحد. كلّنا، لبنانيين وفلسطينيين، أخطأنا بحقّ بعضنا البعض. وتمّ في السنوات الأخيرة ترسيخ مبادئ إعلانين تاريخيين، أعادا إنتاج مواقف اللبنانيين والفلسطينيين معاً لجهة استعادة نقاء ذاكرتيهما الجماعية وتصويب مساراتها، عنيت «إعلان بيروت» (٢٠٠٤) و«إعلان فلسطين في لبنان» (٢٠٠٨)، لتكرّ بين التاريخين سبحة من المبادرات لدى الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية كما هيئات المجتمع المدني من الطرفين. وفي مفصليّة هذه المبادرات تشكيل مجلس الوزراء بمبادرة من دولة الرئيس فؤاد السنيورة لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني العام ٢٠٠٥، وهي تضمّ ممثّلين عن وزارات معنيّة بشكلٍ أو بآخر بحياة اللاجئين الفلسطينيين، وحتماً بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثّل شرعي للشعب الفلسطيني، إنما مع التأكيد على التواصل مع كافة الفصائل الفلسطينية الأخرى ودعوتها إلى تحييد لبنان عن منظومة خلافاتها. ومفصليّة لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني، والتي ثبّت روحية عملها فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في خطاب القسم، تأتّت من أنّ الاهتمام الأساس للّجنة وفريق عملها تمثّل في إزالة الالتباسات في مفاهيم عدّة حكمت علاقتيْ الشعبين اللبناني والفلسطيني وهي باختصار بعد تفكيكها وتصويبها ما يلي:

الحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين أي منحهم حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية حتّى عودتهم التزامٌ إنساني لبنانيّ لا حياد عنه مع حثّ المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته عبر الأونروا في هذا الخصوص.

السيادة للدولة اللبنانية على كامل أراضيها، وتنفيذ قرارات هيئة الحوار الوطني لجهة نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وضبطه وتنظيمه داخل المخيمات تحت سيادة الدولة اللبنانية كمرحلة أولى، حقّ للدولة بالحوار إنما ليس بمنطق المقايضات والمزايدات والتحذير والتخوين.

حقّ العودة ثابتةٌ كيانية لبنانية بقدر ما هي فلسطينية، ورفض أي شكل من أشكال «التوطين المقنع» أو «التهجير المنظم» مفاده دعم العدالة الدولية لا الخوف من اختلالات ديموغرافيّة أو مذهبيّة.

في تطلعات العلاقات اللبنانية – الفلسطينية

لا ريب في أنّ ما سبق من مقاربتين للأسس والالتباسات يمهد لتطلعات مستقبلية في العلاقات اللبنانية – الفلسطينية أوردها في رزمة اقتراحات عملية:

إنتهاج سبيل الإستناد إلى مصطلحات جديدة على مستوى التخاطب السياسي والعلمي، وما يعنيني تحديداً في سياق تصويب المفاهيم تمهيداً لتصويب المسارات استبدال:

«رفض التوطين» بـ «دعم حق العودة»؛

«الرؤية الأمنية» بـ «الإجراءات الأمانية والسيادية»؛

«الحقوق المدنية» بـ «الحقوق الاجتماعية والاقتصادية»؛

«ذاكرة الماضي الأليم» بـ «تحدي بناء مستقبل مستقر»؛

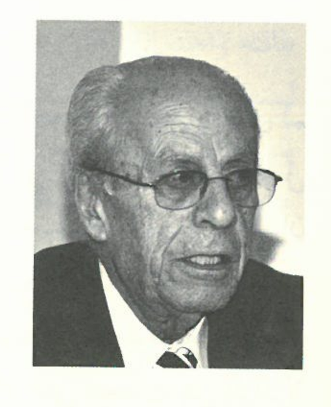
«السلاح الضمانة للمقايضة» بـ « القانون محترماً حقوق الإنسان والسيادة وحده ضمانة»؛

إنتهاج سبيل إحياء مبادرات إيجابية وورش عمل أكان على المستوى السياسي، أو على المستوى الأكاديمي، أو على المستوى الإعلامي، والإضاءة على الأبعاد المضيئة في العلاقات اللبنانية – الفلسطينية، بدل الاستمرار من هنا وهناك بضخّ نماذج سلبية والبناء عليها ما يسيء إلى هذه العلاقات؛

إبتداع أطر تواصلٍ لبناني – فلسطيني إبداعي في الثقافة والرياضة خصوصاً حيث المخيمات والتجمعات تعيش امتداداً مع المجتمع اللبناني؛

دراسة تجربة «مخيم نهر البارد» من حيث التعاون في المعركة ضدّ الإرهاب والإعمار استكمالاً جوهرياً لهذه المعركة بمنأى عن الاستعراضات الدونكيشوتية واستغلال وجع الناس لتحقيق مآرب هنا وهناك. والتأكيد على أن مخيم نهر البارد سيكون بعد إعادة إعماره، ولو أنّه مؤقت حتّى عودة لاجئيه إلى دولتهم فلسطين بحسب قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، سيكون نموذجاً في احترام كرامة اللاجئين الفلسطينيين من جهة، وسيادة الدولة اللبنانية من جهة أخرى بالاستناد إلى منطق الحقوق والواجبات.

نكءِ الجراح، واستنفار الغرائز، والبقاء في الماضي، لا يفيد. فنحن أبناء الغد. و«لبنان أوّلاً» كما «فلسطين أولاً» في أعناقنا أمانة.



الأستاذ جوزف أبو خليل
كاتب وصحافي، تولى رئاسة تحرير «العمل» الناطقة باسم حزب الكتائب (١٩٦٨ – ١٩٨٨) ثم رئاسة تحرير «نداء الوطن» (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) ومن مؤلفاته: «قصة الموارنة في الحرب»؛ «لبنان وسوريا او مشقة الاخوة»؛ «بيار الجميل: قصة رجل ووطن» اضافة الى مقالات في الصحف اللبنانية والعربية.

ضحيتان في وطن واحد

لا أدري إذا كانت المسألة مسألة مخيّمات فقد باتت معروفة بمخيّمات البؤس والقهر و«التعتير» أو بالبؤر الأمنية وما إلى ذلك من أوصاف. وفي الورقة أو بطاقة التعريف التي وزعت علينا ما يكفي ويزيد من مشاهد عن أحوال هذه المخيّمات وأهلها حيث الحياة هي، بالفعل، حياة لا تطاق، بل مصدر خطر على أهلها ومحيطها كما على لبنان كلّه. فثمّة ما يشبه الإجماع على ذلك كما على وجوب تأمين الحدّ الأدنى من الحياة اللائقة والكريمة في هذه الأماكن التي سمّيت مخيّمات للدلالة على طابعها المؤقت لكنّه لم يعد كذلك منذ زمن، منذ ستين عاماً ونيفاً. ومن كان يتصوّر في أيار من العام ١٩٤٨ أن الأمر سيكون كذلك؟ ولا شيء يؤكّد أو ينبئ بعكسه في الأيام والسنين الآتية. وتلك هي برأيي، الإشكالية، بل المعضلة، أو «الواقع البائس الذي يبحث عن حلول» كما يقول عنوان الورقة الخلفية التي أعدّت، بكفاءة عالية لهذه المناقشة. وأكرّر: لا بدّ من إحلال الحياة الكريمة في المخيّمات الفلسطينية مكان البؤس وسائر أشكال القهر. ولكن السؤال إلى متى هذه المخيّمات، بل «الغيتوات» الموزعة هنا وهنالك على الأراضي اللبنانية، من الجنوب إلى الشمال؟ وهل صحيح أنها ستصبح أقلّ قهراً على أهلها وأقلّ نقمة على محيطها إذا ما تمّ تحسين أو تجميل أوضاعها من الداخل؟ إلى متى العودة، وإلى أين، وإلى أي فلسطين، وإلى أي دولة فلسطينية؟

إعادة النظر في أوضاع اللاجئين

في ضوء هذه التساؤلات ينبغي أن يُنظر في أوضاع اللجوء الفلسطيني الذي لم يسبق أن عرف العالم مثله، لا في حجمه ولا في ظروفه ولا في أبعاده. إنّه شعب كامل تمّ تهجيره عن أرضه وموطنه بقوّة السلاح ليأخذ مكانه شعب آخر، فلجأ إلى بلدان أخرى في صورة مؤقتة، ومنها لبنان، لكن المؤقت يكاد يصبح حالة دائمة. الأمر الذي لم تلحظه الإتفاقات الدولية أبدا ولا سبق أن وضع له القانون الدولي توصيفا أو قواعد أو أصولا، لا في اتفاقية جنيف الموقع عليها في العام ١٩٥١ التي تتحدّث عن أفراد لا عن مئات الألوف، ولا في أي اتفاق آخر من هذا الطراز. يحكى عن لاجئين ولا يحكى عن شعب لاجئ برمّته، ولو تعدّدت أماكن لجوئه. بل إن القرار ١٩٤ نفسه الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٨ يتحدث عن حق العودة بصفته حقاً لأفراد لا لشعب كامل، و«للراغبين» منهم في العودة والعيش بسلام مع جيرانهم فقط... وعن وجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقرّرون عدم العودة إلى ديارهم. هذا وغيره يضفي على اللجوء الفلسطيني طابع الإقامة الدائمة في أماكن وقوعه. فماذا أيضا لو كان الإستيطان الإسرائيلي يسابق ما يسمّى العملية السلمية التي بدأت مع إنشاء «لجنة التوفيق الدولية» في العام ١٩٤٨ ولما تنته، بعد، فصولاً، فيتخطّاها دوماً ويحكم بقصورها ؟

عودة الدولة قبل حق العودة

طبعاً، لا يموت حق وراءه مطالب، وقد أثبت الشعب الفلسطيني عظم تمسّكه بحقه مهما طال الزمن، إلاّ أن العودة إلى فلسطين مؤجّلة إلى زمن لاحق. وثمة من يرى أن لا حلّ لما يسمّى أزمة الشرق الأوسط إلاّ بمشروع الدولة الديمقراطية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية كلّها، أمّا حلّ الدولتين «تعيشان جنباً إلى جنب» كما يقال، فليس أقلّ صعوبة من الدولة الديمقراطية الواحدة أو الثنائية القومية، باعتبار أن وجود إسرائيل هو المسألة أو العقدة أو المعضلة . إنّه انسداد الأفق على هذا الصعيد ما يجعل من اللجوء الفلسطيني بالنسبة إلى لبنان معضلة أيضاً، وخصوصاً بعد التفكّك الذي «أصاب دولته واقتصاده واجتماعه الإنساني وصيغة عيشه» نتيجة اللجوء الفلسطيني «بحجمه البشري والسياسي والعسكري الذي أثقل كثيرا عليه ورتّب عليه أعباء فوق

طاقته واحتماله» على حدّ ما جاء في «إعلان بيروت»، إعلان ممثل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان تاريخ ٧ كانون الثاني، ٢٠٠٨ . وفوق هذا كلّه لا يسمح لهذا البلد حتى الآن بإعادة تركيب «دولته واقتصاده واجتماعه الإنساني وصيغة عيشه»، وللأسباب أو الذرائع نفسها التي أدّت إلى تفكّكه على كل هذه المستويات. كان الشيخ بيار الجميل يقول لدى دخول العمل الفلسطيني المسلّح إلى لبنان: «كنّا أمام قضية واحدة هي قضية فلسطين فأصبحنا أو نكاد أمام قضيتين ، قضية فلسطين وقضية لبنان»، والصحيح أمام «ضحيتين»، والكلمة لبيان بيروت أيضاً. نعم، لا يمكن النظر في أحوال هذه الضحية من دون النظر أيضا في أحوال تلك، وبالتالي، لا يمكن النهوض بأحوال اللجوء الفلسطيني في لبنان من دون النهوض بأحوال لبنان نفسه، أمنياً وسياسياً في المقام الأول. فالخوف، الخوف على المستقبل والمصير من هذا التسيب المتواصل لأوضاع لبنان، هو الذي يحكم موقف اللبنانيين، وخصوصاً المسيحيين منهم على هذا الصعيد. حتى ليصحّ القول إنّ ألف «لا للتوطين»، أينما كتبت وكيفما قيلت، لا تقوم مقام عودة الدولة، الحقيقية، أي السيدة على كل حدودها وأراضيها، والمدنية بطبيعة الحال، والديمقراطية، والتي من أجلها كان لبنان السياسي، لبنان الحرية، وبالتحديد حرية المعتقد، أو حرية الضمير في المقام الأول. فماذا لو كان الغرض حرمان لبنان هذه النعمة، بل غاية وجوده، حتى زوال إسرائيل أو حتى السلام الشامل والعادل كما يقال أو حتى العودة إلى فلسطين؟

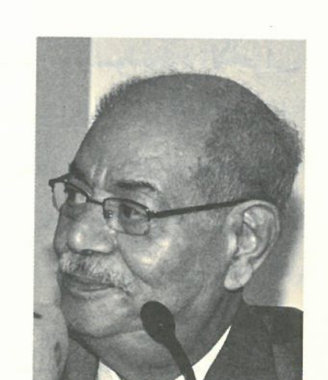
وغني عن القول إن لا دولة في لبنان طالما أن هذا البلد مرغم على أن يكون منصة لإطلاق النار والصواريخ على إسرائيل .

التوطين «فزّاعة»

وأين الفارق، في هذه الحال، بين التوطين وهذه الإقامة الدائمة لما يناهز الأربعمائة ألف فلسطيني يتمتعون، أو يجب أن يتمتعوا بكل الحقوق إلاّ الحق في أن يكونوا في عداد الناخبين، مثلا، الذين يمتنعون عن الذهاب الى صناديق الإقتراع في الانتخابات العامة أو لا يمتنعون ؟

لقد تخطت أوضاع لبنان السياسية والأمنية، والإقتصادية كما الإجتماعية، مسألة الأعداد والتوازنات بين المسيحيين والمسلمين، والمطروحة منذ ما قبل تأسيس دولة

لبنان الكبير، لكن الرهان كان دائماً ولا يزال رهاناً على لبنان الحريات وكرامة الشخص البشري، الموقوف على قيام دولة الحق والمؤسسات أو اكتمالها، أياً كانت الأعداد والتوازنات. إن أي مقاربة لمسألة اللجوء الفلسطيني إلى لبنان من خارج هذه الصورة هي مقاربة خاطئة أو منقوصة، وخصوصاً بعدما أصبح اللبنانيون هم أيضا، مثل إخوانهم الفلسطينيين، طلاّب عودة إلى ديارهم ووطنهم. وغني عن القول إن هذه تتقدّم على تلك، بحكم الضرورة والجدوى لا من قبيل التمييز بينهما. والمسألة تتطلّب حواراً بين اللبنانيين كما بينهم وبين الفلسطينيين، وتتطلّب، خصوصاً، شجاعة الإعتراف بالحقيقة والكف عن استعمال لفظة «التوطين» كفزاعة فقط أو تهرّبا من الحقيقة. فما هو قائم يقارب التوطين، أو ما يشبهه، وإن كان قسرياً وغير معترفٍ به. وبناءً على هذه الحقيقة يجب أن ينظر في أمر المخيّمات الفلسطينية وكيفيّة النهوض بأحوال أهلها. لكن المهم أن يبقى لبنان، لا كما هو الآن، طبعاً، بل كما كان على الأقل قبل تحميله «أعباء فوق طاقته واحتماله كما فوق نصيبه من واجب المساهمة في نصرة القضية الفلسطينية»، فأدّى الأمر إلى حرمانه الحق في أن يكون دولة أو مجتمعاً منظماً يسوده حكم القانون ويضمن كرامة الشخص البشري ولو ضدّ المجموع.



الأستاذ صلاح صلاح

عضو في المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان الفلسطيني) منذ عام ١٩٧٠، ورئيس لجنة اللاجئين فيه منذ عام ١٩٨٨. من مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد نكسة ١٩٦٧ وأحد قادتها حتى عام ١٩٩٤. من العاملين الأوائل في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية حين افتتاحه في بيروت عام ١٩٦٤ ومن مؤلفاته «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان».

رفض التوطين وحقوق اللاجئين

أتوجه بالشكر لمركز عصام فارس لمبادراته المتعددة في تناول موضوع اللاجئين. هذا الموضوع الذي ينطبق عليه قول «السهل الممتنع» وكعقدة الكشاف «يسهل ربطها لكن يصعب حلّها».

وكل التقدير لمن ساهموا بإعداد ورقة «المخيمات الفلسطينية في لبنان» لتضع أرضية الحوار بين الحضور في هذا اللقاء وربما خارجه أيضاً. أخص بالذكر د. مهى زراقط التي حاولت في عناوين البحث أن تكون واقعية وموضوعية ما أمكن في عرضها وضع المخيمات «البائس» إلى أن تصل إلى «العلاقة مع الدولة اللبنانية» و«غياب الثقة المتبادلة» مع الفلسطينيين. هذا التشخيص صحيح، لكن من المسؤول؟ الفعل الفلسطيني ورد الفعل اللبناني بسبب «المخاوف من مشاريع التوطين» وانتماءات اللاجئين الفلسطينيين «العقائدية الراديكالية» وأخيراً لا آخراً «العدد الكبير نسبياً من اللاجئين الفلسطينيين بالمقارنة مع عدد سكان لبنان». لا أشارك القائل بأن سياسة الدولة اللبنانية القانونية والأمنية تجاه الفلسطينيين هي رد فعل للأسباب المذكورة أعلاه وذلك للحيثيات التالية:

رفض اللاجئين في لبنان للتوطين

١- هذه السياسة (حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المدنية والاجتماعية) متبعة ضدهم منذ أوائل الخمسينات، وكانوا لا يزالون يعيشون في الخيم، يعانون الفقر

والحرمان، تلسعهم مرارة النكبة واللجوء، يلفهم الإحباط واليأس. وليسوا بوارد الأحزاب ولا الأحزاب بواردهم. وعددهم الذي لم يزد عن ١١٠ آلاف لم يكن محل شكوى بل رُحب «بالإخوان الفلسطينيين» على أعلى مستوى في الدولة «مهما كان عددهم». مع الإشارة إلى أن الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الأردن في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ يزيد عن النصف بكثير من سكان الأردن الأصليين.

٢- التوطين: التخويف من الفلسطينيين، والحذر المفرط في التعامل معهم ليس لهما علاقة بالتوطين، ولا تعكسان تنبهاً مبكراً لخطر التوطين، وعلى هذا أسجل الوقائع التالية:

كل الحضور، وكل الأوساط السياسية في لبنان، يعرفون أن الحديث عن التوطين بدأ مع ما يسمى إستراتيجية السلام، ومفاوضات الحل السلمي في أوائل التسعينات، أي بعد ما يزيد عن ٤٠ سنة على وجود الفلسطينيين في لبنان بدون أي حقوق.

مشاريع التوطين (الإسكان) والتجنيس والتهجير لحل مشكلة اللاجئين بحرمانهم من حق العودة لم تتوقف منذ أوائل الخمسينات، أبرز هذه المشاريع المعروفة بأسماء المروّجين لها (كلاب)، الخبير الأمريكي الذي كلفته لجنة التوفيق الدولية بوضع «التوصيات فيما نراه من وسائل لإعادة دمج اللاجئين في حياه المنطقة (الشرق الأدنى) الإقتصادي». وعلى ضوء ذلك عقدت لجنة التوفيق مؤتمراً في باريس ١٩٥١ حضره الدول العربية وإسرائيل، واقترحت «أن تقبل إسرائيل عدداً محدوداً يمكن دمجه في الإقتصاد الإسرائيلي، على أن تُوطن الدول العربية بقية اللاجئين». وفي عام ١٩٥٩ تقدم «همرشولد» الأمين العام للأمم المتحدة بمقترحات إلى الجمعية العامة، تتضمن في فقرتها الثانية «توطين اللاجئين (الفلسطينيين) في الأماكن التي يتواجدون فيها».

وبتكليف من حكومة الولايات المتحدة الأميركية عمل د. جوزيف جونسون من عام ١٩٦١ حتى ١٩٦٣ على إقناع الأنظمة العربية بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين «بشكل متدرج، متزامن، خطوة بعد خطوة، وأخيراً أن ينشأ صندوق خاص تسهم فيه إسرائيل بمبلغ كبير للتعويض عن الأملاك العربية، والمساعدة على توطين اللاجئين حتى يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم».

لم تكتف الولايات المتحدة الأميركية بذلك فتدخّل رئيسها (ليندون جونسون) وأعلن بعد حرب ١٩٦٧ مشروعه للسلام الذي تضمن في إحدى فقراته «لا بد من حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً، خاصة أن النزاع الجديد أدّى الى اقتلاع العديد من الناس من موطنهم الأصلي. ولا بد أن توجه دول الشرق الأوسط جهودها لرفع الظلم عن هؤلاء».

واضح التجاهل لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ الذي يستوجب حلاً عادلاً «بعودتهم إلى وطنهم» ولا يترك الأمر «لجهود دول الشرق الأوسط».

طيلة تلك الفترة التي كانت تطرح فيها مشاريع توطين اللاجئين، التي ذكرت أبرز عيّناتها، كان الفلسطينيون هم الأبرز في التصدي لها من خلال المظاهرات والإضرابات والإعتصامات وتوزيع البيانات، والمؤتمرات التي عُقد اثنان منها عام ١٩٥٩ في إطار الرد على مشروع همرشولد، الأول في بيروت والثاني في صوفر، قام بهما ممثلون من جميع المخيمات الفلسطينية بعد أن بدأ سكانها يستعيدون أنفاسهم ويخرجون من صدمة النكبة للدفاع عن حقهم في العودة. في هذا المناخ تربّى جيلي سياسياً، ومن خلال المشاركة في هذه النشاطات اعتقلت لأول مرة في صيدا ١٩٥٦ مع زملائي الطلاب اللبنانيين الذين يتظاهرون ضد مشاريع التوطين والتهجير والتجنيس، ومنهم من أخذ مواقع على رأس السلطة ومنهم ما زال.

الكفاح المسلح عنوانٌ للتمسّك بحق العودة

ولا أُجافي الحقيقة إذا قلت إن هذه المرحلة التي جرى فيها الدفاع عن حق العودة بالنضال السياسي والجماهيري والإعلامي هي التي أسست فيما بعد للنضال المسلح في منتصف الستينات ليس فقط كرد فعل على مبادرة الرئيس الأميركي للسلام، وهزيمة الأنظمة العربية، بل لتأكيد تمسّك الفلسطينيين بحقهم بالعودة ورفض كل المشاريع التي تحمل حلولاً غير عادلة ومنطقية لقضيتهم كالتوطين وغيره. لم يأخذ الفلسطينيون ومن شاركهم من القوى العربية والدولية (بما في ذلك اللبنانية) خيار الكفاح المسلح إلا بعد أن ظهر تعنت إسرائيل في رفضها تنفيذ القرار (١٩٤)، مع أن قبولها عضواً بالأمم المتحدة مشروطاً بإعلان الالتزام بتنفيذه إضافة للقرار ١٨١ الداعي لإقامة دولة فلسطينية بموجب التقسيم ١٩٤٨. وبعد أن تبين للفلسطينيين وحلفاءهم

أن الأنظمة العربية فشلت في ممارسة ضغوطات جدية لتنفيذ القرارين أعلاه، بل إن الأمم المتحدة نفسها التي صدر عنها القراران أول من قام في طرح مشاريع، تحت تأثير الإدارة الأميركية، لتعطيل تنفيذهما، ولا زالت.

انعدام الثقة المتبادل

من حق اللبناني، أي لبناني رسمي وشعبي، حزبي وسياسي أن يقلق ويتخوف من مشاريع التوطين أو التجنيس التي تطرح وتتجدد باستمرار، وأن يعبّر عن ذلك بكل الوسائل، ويعد نفسه لمواجهتها وإفشالها بكل قوة. ولكن من حق الفلسطيني أيضاً أن يكون لديه نفس القلق والمخاوف لنفس أسباب اللبناني بما فيها المخاوف الجدية من التفريط في حق العودة والتآمر الدولي عليه، التي يعبّر عنها الموقف الرسمي اللبناني على أعلى المستويات. إسمحوا لي أن أضيف إن من حق الفلسطيني أن يغضب أيضاً؛ إذ لا يجوز أن ينظر للفلسطيني بأنه مصدر «المخاوف» من التوطين بل هو شريك في مقاومتها كما أن اللبناني شريك مع الفلسطيني في الدفاع عن حق العودة. ليست في مصلحة الطرفين استمرار المخاوف التي تولّد «تبادل عدم الثقة»، وتدفع لاتخاذ إجراءات أمنية، خاصةً ضد المخيمات، غير مبررة وتراكم أحقاد يمكن أن تكون بين أعداء وليس أخوان. الأحقاد تفقد صاحبها المعالجة الموضوعية وتؤدي إلى مزيد من التوتر والانفعال تنعكس سلوكاً خاطئاً ومدمراً تجاه الآخر، كما حصل في نهر البارد، وسبق أن حصل في تل الزعتر، وجسر الباشا، وصبرا وشاتيلا، وحرب المخيمات، ولا زال مستمراً في الحواجز الإستفزازية على مداخل المخيمات. ماذا تستفيد الأجهزة الأمنية من منع سكان مخيم نهر البارد العودة إلى بيوتهم المدمرة وإلقاء النظر على أنقاضها؟ وما يفيد المعنيون من تعطيل إعادة بناء المخيم؟ غير أن يبقى أهله مشردين في ظروف سكن غير صحي ويواجهون مصاعب عدم الاستقرار وفقدان فرص العمل، مع كل ما يترتب على ذلك. ما فائدة أن يحاط مخيم عين الحلوة بالأسلاك الشائكة وتتحكم حواجز الجيش في معابره وتخضع الناس لإجراءات غير مفهومة؟

قرأت خبراً في جريدة السفير بتاريخ ٣ ت٢ تحت عنوان «مطالبة بتخفيف الإجراءات حول عين الحلوة» يتضمن في نصه «إن هذه الإجراءات أصبحت تلامس القضايا الحياتية والمعيشية لسكان المخيم، خصوصاً العمال والموظفين لما تسببه

من تأخير في وصولهم إلى مراكز عملهم. إضافة لما تسبب من عرقلة وتأخير لدى الطلاب والتلامذة في الوصول إلى مدارسهم». هذا الأسلوب لا يمنع الهاربين من وجه العدالة والمخربين من التسلل إلى أو الخروج من المخيم بل يخلقهم من داخله. من يستطيع تحديد «المخاوف والمشاعر» التي تنتاب أبناء المخيم عندما يوضعون ضمن غيتو بالإكراه، في سجن كبير. ألا يلفت النظر ويبعث إلى التساؤل أن مخيم عين الحلوة رغم كل هذه الإجراءات هو الأكثر شبهة بإيواء الخارجين عن القانون(؟!) في حين أن المخيمات المفتوحة في مناطق أخرى ليس فيها المشكلة نفسها.

الحواجز على مداخل المخيمات والأسلاك الشائكة تعقد الأمور بينما الأكثر جدوى، وبدون أن يترك مضاعفات سلبية، بل بالعكس، يتمثل في أسلوبين مارستهما الأجهزة الأمنية:

التنسيق بين الاجهزة اللبنانية والفلسطينية.
إستدراك المشتبه بهم والمطلوبين بطرق تجيدها الأجهزة.

حقوق الفلسطينيين المنقوصة

لا أخفيكم بأني، وسمعت كثيرين مثلي، نشعر بأعمق درجات الإستفزاز والإهانة عندما يقال بأن عدم إعطاء الفلسطينيين حقوقهم، خاصة العمل والتملك، مبعثه الخوف من التوطين، لأن الظروف المعيشية المريحة ستوفر لهم الإستقرار وتجعلهم يقبلون التوطين.

هذا التبرير فيه تشكيك، مرفوض بشدة، بوطنية الفلسطينيين. تصوير الفلسطيني بأن الوطن بالنسبة إليه مجرد عقار للبيع، قطعة أثاث أو راتب يتخلى مقابله عن قِيَمه وتاريخه وقضيته. لا أريد أن أسترسل في هذه النقطة فالوقائع والمعطيات تنفي هذه التهمة الباطلة؛ فبالإضافة لما أشرت له قبلاً حول العمل الوطني الفلسطيني أُعطي أمثلة أخرى:

- الفلسطينيون في سوريا يعطيهم القانون الصادر عن مجلس الشعب الحقوق كافة كالمواطن السوري باستثناء الجنسية والإنتخابات مع ذلك فإن لجان حق العودة في سوريا أضعاف مما عليه في لبنان. ولا زالوا تحت إشراف الأونروا ولم يتوطنوا.

- اللاجئون في مناطق السلطة لهم كامل حقوق المواطن إلا أن حقهم بالعودة لم يسقط، ومخيماتهم لم تُلغى، والأونروا تمارس مهماتها.

- الفلسطينيون في الشتات يحملون جنسية البلدان المقيمين فيها لكنهم لم يتخلوا عن حق العودة، ويعقدون مؤتمرات سنوية في أوروبا يحضرها الآلاف لتأكيد تمسكهم بالعودة.

بعيداً عن المشاعر والإنفعالات دعونا نقرأ العناصر التي تسبب «المخاوف» عند اللبنانيين بواقعية وموضوعية، وبإيجاز شديد:

التملك؛ صدر القانون لمنع الفلسطينيين من تملك العقار عام ٢٠٠١ قبل ذلك؛ أي لمدة ٥٣ سنة كان يحق للفلسطيني التملك. فهل تَوطَّن؟ أم قاوم التوطين؟

الفلسطيني هو الوحيد من كل شعوب العالم المحروم من هذا الحق؛ يحق لكل إنسان أن يتملك بحدود ما نص عليه القانون بما في ذلك يهودي أو حتى إسرائيلي يحمل جنسية أي بلد أخرى أن يتملك في لبنان. ما هي الحكمة بأن يُعطى العدو هذا الحق ويحرم منه الفلسطيني؟

العمل؛ أوضح بداية خطأً شائعاً يقول بأن قانون العمل يمنع الفلسطيني من عدد من المهن (البعض يقول ٧٢ وآخرون يقولون أقل أو أكثر). الحقيقة أنه لا يحق للفلسطينيين العمل بالمطلق وفي هذا نص قانوني واضح «عدم جواز تشغيل الأجنبي (ضمناً الفلسطيني) في لبنان إلا ضمن المدى الذي تأخذ به دولة الأجنبي في تشغيل اللبنانيين» وكون الفلسطيني ليس له دولة إذاً لا عمل. وهذا ينطبق على شرط «المعاملة بالمثل لرعايا الدولة الأجنبية» الذي لا يتوفر للفلسطيني.

أما لماذا اللّبس في الأرقام التي تُذكر للمهن المحروم منها الفلسطيني؟ فسببه أن القانون يجيز لوزير العمل أن يحدد سنوياً المهن التي يسمح للأجنبي ممارستها مقابل الحصول على إجازة « مع مراعاة تفضيل اللبناني» وهذه تختلف من وزير لآخر. الشروط للحصول على إجازة تعجيزية ليس من السهل توفرها عند الفلسطيني. أنهي هذا العنوان بتسجيل بعض الفقرات من دراسة تُعد حول العمالة الفلسطينية في لبنان

تقول: «ومتى وجد الفلسطيني فرصة عمل، فإن المال الذي يجنيه سوف يعود ويضخه في سوق المال اللبناني، ولن يرسله إلى بلاد الخارج». وفي فقرة أُخرى «لم يؤثر عمل الفلسطينيين في لبنان على العمالة اللبنانية. ربما يؤثر على العمالة الأجنبية» وتضيف الدراسة «فالعمل كرامة الإنسان. ولن يؤدي هذا الأمر إلى دمج الفلسطينيين في المجتمع اللبناني بل إلى إيجاد مجتمع فلسطيني بصحة أفضل، مجتمع عامل ومنتج في الدولة اللبنانية، ريثما يتمكن من ممارسة حق العودة إلى بلاده». وتقدم الدراسة مقترحاً للحل ينُص «على التشريعات المنشودة أن تلحظ ليس فقط إزالة العراقيل على عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بل أن تتناول أيضاً وعلى الأخص الضمانات الأساسية المتصلة بعقد العمل؛ كتعويضات طوارئ العمل، وتعويضات نهاية الخدمة، وسائر المنافع التي تضمن نهاية عادلة لعقد العمل الخ...».

لماذا مخيمات اليوم بؤر أمنية؟

أما على الصعيد الأمني فأكتفي بصراحة القول: إن النظرة الأمنية تجاه الفلسطينيين ومخيماتهم بشكل خاص واسترخاص دمهم هي التي حولتها إلى جزر أمنية؛ عندما فرضت الشعبة الثانية تسلطها على المخيمات ١٩٥٩-١٩٦٩ لم يكن لدى سكانه سلاح، ولم تكن قد وجدت فصائل المقاومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تكن قد تأسست بعد. كل ما كان يقوم به الفلسطينيون: التصدي لمشاريع التوطين والتجنيس والتهجير حماية لحقهم بالعودة، وبالأساليب السلمية التي لا تتجاوز المظاهرة، الإضراب، الإعتصام، المؤتمر، توزيع البيانات والقصاصات. كان لبنانيون كثر، منهم قد يكون بينكم، يشاركهم هذه النشاطات. وعندما حاصر الجيش المخيمات ليتحكم في مداخلها كان الفلسطينيون منهكين؛ من الإجتياح الإسرائيلي إلى الحروب على المخيمات، التي قام بها أكثر من طرف لبناني، مما أدى إلى تدمير عدد كبير منها (كعين الحلوة الذي دمّر بالكامل، شاتيلا دمّر حوالي ٧٣٪ من بيوته، برج البراجنة حوالي ٢٦٪) لم يكن بوارد أي أحد ولم يكن بمقدور أي أحد من الفلسطينيين أن يهدد أمن البلد. أضف إلى ذلك بعد الطائف عُقد اتفاق بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين بجميع فصائلهم يتضمن (كما تشير الورقة) حلاً لموضوع السلاح والقواعد العسكرية التي أعيد إحيائها بسبب ما تعرضت له المخيمات، ولم يظهر أي موقف فلسطيني ضد

دخول الجيش أو الأجهزة الأمنية، بل العكس من يرجع للصحف وغيرها من وسائل الإعلام في تلك الفترة سيلحظ تصريحات عدة من قيادات فلسطينية ترفض النظر للمخيمات بأنها جزر أمنية، وترحب بالسلطة اللبنانية ودخولها. الجيش هو الذي قرر عدم الدخول إليها، ووعد المتحاورين الفلسطينيين أن يكون وجوده مؤقتاً على مداخلها.

أما فيما يتعلق بالتطرف الديني الأصولي فهي حالة ليس الجسم الفلسطيني وحده مصاباً بها، بل ظاهرة ربما في كل دول العالم. في لبنان هي مشتركة بين الفلسطينيين واللبنانيين؛ قبل نهر البارد ظهرت في الضنية، وأثناء الحرب على المخيم برزت في شوارع طرابلس.

الجيش عالج بروية وحكمة هذه الحالة في المناطق اللبنانية. لم يذهب البريء في جريرة المجرم، ولم يعاقب كل سكان القرى والأحياء التي لجأ اليها «الإرهابيون». لم تحاصر ويفرض على سكانها الحصول على ترخيص من المخابرات قبل دخولها، ولم يجرِ تفتيش النساء وحتى الأطفال الذاهبين إلى مدارسهم أو عائدين منها. بينما المخيم يُدمر ويُشرَّد سكانه، وتُنهب موجوداته، ويجري نسف متعمد لبعض البيوت التي سلمت من القصف. علماً «أن من أصل أكثر من ٤٠٠ عنصر شكلوا قوام «فتح الإسلام» لم يكن أعضاؤه من سكان المخيم يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، وفقاً للتحقيقات القضائية والأمنية التي تبعت إنتهاء المعارك وأسر أكثر من ٢٠٠ من عناصر التنظيم الإرهابي». (هذا النص مأخوذ من موضوع منشور في جريدة النهار ٢٩ أيلول ٢٠٠٩ بقلم غسان عبدالله).

محاولات تنظيم العلاقة اللبنانية - الفلسطينية

جرت ثلاث محاولات أساسية لتنظيم العلاقة الفلسطينية اللبنانية، لعل عدم أخذها على محمل الجد، وإعطائها صلاحيات كافية، والعمل على تطويرها لتكون مدخلاً لمعالجة قضايا الشكوى من الطرفين، ساهم في الوصول إلى «عدم الثقة المتبادلة»:

الأولى؛ إتفاق القاهرة ١٩٦٩ الذي جرى إلغاءه مقروناً بإلغاء إتفاق ١٧ أيار مع العدو الإسرائيلي، وفي نفس القرار.

الثانية؛ اللجنة اللبنانية الفلسطينية المشتركة التي بدأت الحوار عام ١٩٩٠ بعد اتفاق الطائف على مرحلتين: في الأولى عولج فيها موضوع السلاح والقواعد العسكرية خارج المخيمات، وأمن المخيمات. والثانية تناولت موضوع الحقوق المدنية والإجتماعية، ضمن التوجه الذي أَشرت إليه أعلاه، لكنها توقفت فجأة، بدون تبرير رسمي، عندما بدأ النقاش في موضوعات المرحلة الثانية.

الثالثة؛ لجنة الحوار اللبناني/الفلسطيني القائمة الآن برئاسة سعادة السفير خليل مكّاوي.

لا أنكر محاولاتها الصادقة والجادة للمعالجة، وقد نجحت في بعضها، ولكنها (في تقديري) تواجه ثلاث عقبات:

غياب أو تغييب الظرف الفلسطيني.
خضوعها لقوانين لا تستطيع تجاوزها.
إجراءات أمنية لا تدخل ضمن صلاحياتها.

اقتراحات للتحسين

حتى لا تكون مداخلتي من نوع قل كلمتك وامشِ أتقدم بالإقتراحات التالية:
أن تصدر عن مجلس النواب اللبناني تشريعات جديدة تستثني الفلسطينيين المسجلين في كشوفات مديرية شؤون اللاجئين من كونهم أجانب، ويتم التعامل معهم كحالة خاصة، تعطى لهم الحقوق التي طرحها الوفد اللبناني في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني عام ١٩٩٠، وهي كما تبلغها الفلسطينيون من ٣ وزراء (محسن دلول، عبدالله الأمين وشوقي فاخوري) بحضور مدير عام أمن الدولة اللواء فرحات «توافق الدولة اللبنانية على إعطاء الفلسطينيين المسجلين في مديرية شؤون اللاجئين كامل حقوقهم المدنية والإجتماعية باستثناء الجنسية والوظائف العامة». على أن تنطلق اللجنة التي يرأسها سعادة السفير مكاوي من هذا الإلتزام لمعالجة هذه المشكلة المزمنة مع الفلسطينيين.

التوقف عن التعامل مع الفلسطينيين كحالة أمنية وتغيير النظرة التي تعتبر المخيمات بؤراً أمنية، وتبدأ الخطوة العملية برفع الحواجز عن مداخل المخيمات وإزالة

الأسلاك الشائكة المحيطة بها. بعدها يجري الحوار مع الفلسطينيين حول كيف تمارس الدولة سلطتها داخل المخيمات كما يجري في أي قرية لبنانية.

الإسراع في إعادة إعمار مخيم نهر البارد، وإزالة الذرائع التي تحول دون ذلك.

تشكيل لجنة دائمة تضم ممثلين عن ثلاثة أطراف: الدولة اللبنانية، الأونروا، الفلسطينيون لمعالجة البنية التحتية في المخيمات وتحسين الخدمات.

وأنهي جازماً بأن مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيون لن تمر، لأن تنفيذها يتطلب أربعة شروط، غير متوفرة:

نجاح ما يسمّى عملية السلام، والوصول إلى اتفاق حول قضايا المرحلة النهائية التي تتضمن في أحدها موضوع اللاجئين. وهذه بعد محاولات استمرت حتى الآن ١٦ سنة، أصبح واضحاً أنها وصلت إلى طريق مسدود.

قبول إسرائيل بالمبادرة العربية المقرة في مؤتمر القمة العربية قبل ٧ سنوات، ومن ضمنها «حل عادل لمشكلة اللاجئين». وقد رفضتها إسرائيل قبل أن يجف حبرها، ولم يعد لها أي قيمة.

قبول الدول المضيفة بتوطين اللاجئين في بلدانها، منها لبنان الذي يرفض ذلك بنص دستوري.

موافقة الفلسطينيين أصحاب القضية المباشرين في التوطين. وهم يقاومون بشدة كل مشروع لا يضمن لهم حق العودة.

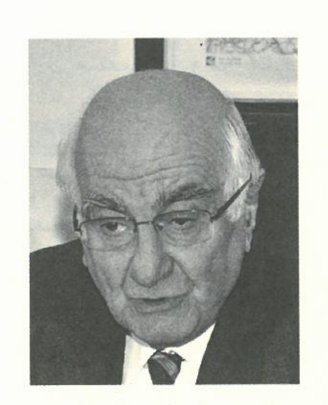
اللجوء السياسي في عالم اليوم

ووضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

رمزي جريج: اللجوء السياسي وتأثيره على الصعيدين الوطني والسياسي

شفيق المصري: حق تقرير المصير قاعدة آمرة ملزمة لكل الدول

محمود العلي: القوانين الناظمة وعلاقات الدول المستقبلة مع اللاجئين



النقيب رمزي جريج

نقيب سابق للمحامين في بيروت. أستاذ محاضر في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية. عضو في لجنة توحيد وتحديث القوانين في وزارة العدل وعضو المجلس الأعلى للتحكيم لدى المركز اللبناني للتحكيم. عضو المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي.

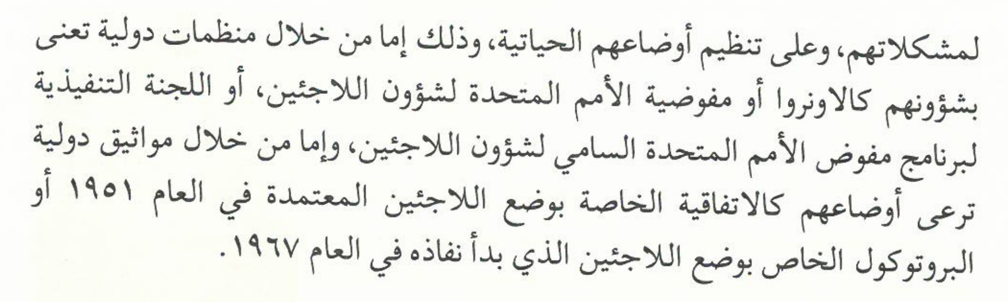
اللجوء السياسي وتأثيره على الصعيدين الوطني والسياسي

يسرني أن أشارك في المؤتمر الذي نظمه مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية حول «المخيمات الفلسطينية في لبنان»، وأن أدير الجلسة الثالثة المخصصة لموضوع «اللجوء السياسي في عالم اليوم ووضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان».

في مستهل هذه الجلسة اسمحوا لي أن أوجه تحية تقدير إلى «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» الذي يستضيفنا اليوم، لما يقوم به من نشاط بارز وما ينظمه من ندوات علمية في مواضيع وطنية هامة.

إن موضوع الجلسة الثالثة يتمتع بأهمية بالغة لسببين رئيسيين:

الأول أن عدد اللاجئين الذين أُرغموا على مغادرة بلادهم بالقوة يقدر في العالم حالياً بعشرات الملايين، وأن هذا العدد يرتفع باستمرار بسبب تكاثر النزاعات المسلحة بين الدول ولا سيما المتجاورة، وبسبب أيضاً الحروب الأهلية والصراعات الداخلية وما نتج عنها من عدم استقرار سياسي وأمني، مما دفع العديد من الجماعات والأفراد إلى الفرار واللجوء إلى دول أخرى طلباً للحماية واتقاء للاضطهاد. ولقد حمل هذا الواقع المجتمع الدولي على تأمين الحماية القانونية لهؤلاء اللاجئين بانتظار إيجاد حلّ



لمشكلاتهم، وعلى تنظيم أوضاعهم الحياتية، وذلك إما من خلال منظمات دولية تعنى بشؤونهم كالاونروا أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وإما من خلال مواثيق دولية ترعى أوضاعهم كالاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين المعتمدة في العام ١٩٥١ أو البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين الذي بدأ نفاذه في العام ١٩٦٧.

والسبب الثاني يكمن في أهمية الموضوع إذ أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يزيد عن نصف مليون، ووجودهم في لبنان يطرح مسألتين لهما شأنٌ كبير على الصعيدين الوطني والسياسي:

الأولى مرتبطة بالإرادة الوطنية وبالتوافق اللبناني باعتبار أن هناك إجماعاً لبنانياً على رفض التوطين، وقد كُرِسَ ذلك في مقدمة الدستور، وأن هذا الرفض مرتبط إلى حدّ كبير بحق العودة، الذي أقرته المواثيق الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما المسألة الثانية التي يطرحها الوجود الفلسطيني في لبنان، فهي ضرورة تنظيم هذا الوجود في المخيمات، مع ما يفترض ذلك من توضيح للإطار القانوني والإداري والأمني لعلاقتهم مع الدولة اللبنانية ومن ترتيب لأوضاعهم المعيشية على مختلف الأصعدة.



الدكتور شفيق المصري

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في الجامعات اللبنانية الأميركية واللبنانية الأميركية. وأستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان في الجيش اللبناني. له مؤلفات عدة آخرها «النظام العالمي الجديد، ملامح ومخاطر».

حق تقرير المصير قاعدة آمرة ملزمة لكل الدول

أولاً: في التعريف القانوني لحق العودة

كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في المادة ١٣ منه على:

«١ -لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة؛

٢ -لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده».

وهذه المادة تؤكد، إذن، على أن حق كل فرد في العودة إلى «بلده» انما هو من الحقوق الإنسانية الأصيلة ولا يجوز أن يحرم الإنسان من هذا الحق. وقد حرصت هذه المادة على القول «بلده» وليس «دولته» حتى لا تُثار بوجه هذه المادة أية ذريعة بصدد التمييز بين البلد (الذي قد يكون غير مستقل) وبين الدولة.

ثم جاءت الشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية في العام ١٩٦٦ وأكدت الحق ذاته في المادة ١٢ منها ولا سيما الفقرة الرابعة التي تنص على أنه «لا يجوز حرمان أحد تعسفاً من حق الدخول إلى بلده».

وتحظى هذه الشرعة الدولية اليوم بتوقيع العدد الأكبر من الدول وبالتالي فهي ملزمة لكل هذه الدول الموقعة عليها بما في ذلك إسرائيل أيضاً.

والملاحظ، في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، أن هذه الحقوق مقررة أصلاً لكل فرد أي أنها تعتبر حق العودة محفوظاً لكل فرد أسوة في ذلك بالحقوق الإنسانية الأخرى المدرجة في الإعلان العالمي. وهذا ما يميز في المبدأ وفي الواقع أيضاً بين هذا الحق المشار إليه أعلاه وبين القرار ١٩٤/١٩٤٨ الذي أكد على حق الجماعة أي اللاجئين في العودة إلى بيوتهم «to their homes» وليس إلى مجرد «بلدهم» بشكل عام وغير محدد بالنسبة إلى المكان ذاته. والواقع أن الترجمة العربية لكلمةtheir homes «ديارهم» لم تكن دقيقة كما وردت في القرار ١٩٤/١٩٤٨ لأن هذه الترجمة أتت من دون الضبط أو الحيّز المكاني المحدد.

فالعودة واجبة إلى «بيوتهم» بصرف النظر عامة إذا كانت هذه البيوت في دولة مستقلة أو في إقليم محتل.

أما كلمة «التعويض» فقد وردت في المادة ١١ ذاتها من القرار ١٩٤/١٩٤٨ في حالتين:

حالة الذين لا يرغبون في العودة إلى بيوتهم.

وحالة الذين يصرون على العودة ويحق لهم تقاضي التعويض عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم.

ولكن الجمعية العامة حسمت هاتين الحالتين ابتداء من العام ١٩٦٩ حيث قررت أن حق العودة (لأنه يتعلق بحق الجماعة) هو من الحقوق غير القابلة للتصرف «inalienable right» والحق غير القابل للتصرف محكوم، في القانون الدولي بالشروط القانونية التالية:

إن فكرة الحق غير القابل للتصرف مستمدة أصلاً من الفكر السياسي الذي يستند موضوعياً إلى القانون الطبيعي الحريص على الكرامة الإنسانية والحقوق الملازمة لها من دون أي تبديلٍ ولا تعديلٍ ولا تقليل.

إن الحق غير القابل للتصرف حق أصيل inherent لا يحتمل التفسير الفردي ولا التصرف الكيفي حياله ولا يقبل التسويف من أية جهة كانت.

إنه يسمو في مرتبته القانونية على أي حق تعاقدي آخر ومتغير وفقاً للظروف.

إنه عائد للشعب وليس للفرد وحده مُنفرداً ومتغيراً. فهو مساوٍ في وضعه القانوني لحقوق الشعوب الأخرى كالحق في الاستقلال والحياة بسلام وما إلى ذلك.

وبالتالي لا يستطيع أي فرد أو حتى مجموعة أفراد التصرف به. ولا يحق كذلك لأي قيادة منتخبة أو معينة أن تتصرف به. ولو فعلت ذلك تكون قد تجاوزت الوكالة التي أعطاها إياها الشعب ذاته.

وبذلك فإن القول إن الاختيار وارد بين العودة والتعويض ليس في محله القانوني الصحيح وذلك لعدم التساوي بين الحق غير القابل للتصرف وبين أي حق تعاقدي شخصي آخر.

ثانيا: في الطبيعة القانونية للقرار ١٩٤

المعروف إن قرارات الجمعية العامة تصدر، وفقاً للمادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، بشكل توصيات وبالتالي فهي غير ملزمة قانوناً. ولكن الميثاق نفسه اعتبر أن بعض القرارات الصادرة عن الجمعية العامة تصبح ملزمة إذا صدرت بشأن يتعلق بالسلم والأمن الدوليين وفقاً لشروط المادة ١٢ أو إذا صدرت بشأن يتعلق بموازنة المنظمة وإسهامات الدول فيها (المادتان ١٧ و١٩). ولكن الاجتهاد الدولي أضاف إلى هاتين الحالتين ثلاث حالات أخرى:

إذا أكد قرار الجمعية على قاعدة عرفية في القانون الدولي؛

إذا أتى بمثابة تفسير مرجعي authoritative interpretation لمبادئ أو لقواعد ملزمة في القانون الدولي؛

وإذا أكدت الجمعية العامة مضمون هذا القرار ذاته من دون أي تعديل مرات كثيرة ومتكررة وبأكثرية موصوفة وكبيرة.

والسبب في ذلك إن مثل هذا التأكيد المتكرر من دون أي تعديل ولا تبديل يعكس رأياً عاماً دولياً ثابتاً لجهة الإقرار بهذا الحق.

والواقع أن القرار ١٩٤ تأكد تكراراً عشرات المرات (أي أكثر من مئة) من قبل الجمعية العامة ولاسيما لجهة اعتبار «حق العودة» من الحقوق غير القابلة للتصرف.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هذا القرار (١٩٤) ملزم تحديداً لإسرائيل. فالجمعية العامة قبلت عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة في العام ١٩٤٩ بشروط. ولعلها الدولة الوحيدة التي دخلت الأمم المتحدة بعد أن قدمت تعهداً خطياً بالتزامها القرارين ١٩٤٧/١٨١ (تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية) و١٩٤٨/١٩٤ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم.

وقد ورد هذا التعهد في قرار الجمعية العامة بقبول إسرائيل. ذلك أن القرار ١٩٤٩/٢٧٣ الذي صدر عنها ينص على أن الجمعية

«...إذ تلاحظ تصريح دولة إسرائيل بأنها تقبل، من دون تحفظ، الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد أن تحترمها منذ اليوم الأول الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة،

إذ تذكر قراريها الصادرين في ٢٩ تشرين التأني ١٩٤٧ (أي القرار ١٨١) وفي ١١ كانون الأول ١٩٤٨ (أي القرار ١٩٤) وإذ تأخذ علماً بالتصريحات وبالإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة،

فإن الجمعية العامة ... تقرر أن إسرائيل دولة محبة للسلام، راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك. وتقرر أن تقبل إسرائيل عضواً في الامم المتحدة».

وبذلك نلاحظ أن الالتزام الإسرائيلي بالقرار ١٩٤ كان أمام الجمعية العامة الممثلة للرأي العام الدولي وليس فقط أمام المستفيدين وحدهم أي الفلسطينيين. وبالتالي فإن إلزامية القرار ١٩٤ متواصلة وإن للجمعية العامة الحق في محاسبة إسرائيل على أي مخالفة أو تخلف.

وبالفعل قامت الجمعية العامة في العام ١٩٨٢ بهذه المحاسبة وطالبت بمعاقبة إسرائيل على مخالفاتها للتعهد الذي قامت به. وبذلك أصدرت الجمعية القرار الرقم ١٢٣/٣٧ في ١٦ /١٢/١٩٨٢ ومما جاء فيه:

«...تقرر إن سجل إسرائيل وإجراءاتها تثبت أنها ليست دولة عضواً محبة للسلم، وأنها تمعن في انتهاك المبادئ الواردة في الميثاق، وأنها لم تقم بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق والالتزامات المترتبة عليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٤٩/٢٧٣ ... (أي القرار المشار إلي أعلاه).

واستنادا لذلك طالبت الجمعية من كل الدول الأعضاء الامتناع عن إمداد إسرائيل بأي أسلحة أو معدات متصلة بها والامتناع عن اقتناء اية أسلحة من إسرائيل، ووقف المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية لإسرائيل وقطع العلاقة الدبلوماسية والتجارية والثقافية معها ...الخ.

وقد واظبت الجمعية العامة على تأكيد هذا القرار سنوياً بعد ١٩٨٢ لغاية عشية إتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣. عندها اضطرت الجمعية العامة إلى تغيير لهجتها وبدأت تطالب بالتعجيل بعقد كل بنود هذا الاتفاق الجديد (أوسلو) وتفعيل كل تفاصيله اللاحقة لكي يعم السلام في المنطقة كلها».

ثالثاً: في العلاقة بين حق العودة والحق في تقرير المصير

يندرج الحق في تقرير المصير في معالم الإنجاز النوعي للأمم المتحدة، وهو، على الرغم من اثارته من قبل الرئيس الأميركي ويلسون في السنة الأخيرة للحرب العالمية الأولى، لم يرد في عهد عصبة الأمم في العام ١٩١٩. إلا أن ميثاق الأمم المحتدة حرص على مبدأ تقرير المصير في أكثر من مادة واعتبره النتيجة الحتمية لمناهضة الاستعمار وتحرير المستعمرات.

والواقع أن الأمم المتحدة حرصت، منذ البدء، على التمييز بين مستويين من المساواة: المساواة في السيادة بحيث تتساوى الدول المستقلة من دون أي تفضيل أو تهميش لأي منها بسبب الحجم أو القدرة أو الغنى. والمستوى الثاني من المساواة هو

المساواة المطلقة بين الشعوب من دون أي تمييز بينها ولا تفضيل لأحدها على الآخر. وبالتالي فإنه لا يحق لأي شعب أن يستغل ولا أن يحكم أي شعب آخر (وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا).

وهو يكمّل فكرة مناهضة الاستعمار decolonization. وهي الركن الأساسي من أركان المنظمة الدولية والرسالة الأولى من أهدافها.

وعلى هذا الأساس يميز القانون الدولي بين حالتين من تقرير المصير كمبدأ وكممارسة في الوقت نفسه:

حالة تقرير المصير للمستعمرة أو البلد المحتل من أجل تحقيق استقلاله السياسي ووحدته الإقليمية وسيادته على كامل إقليمه (البر والمياه الإقليمية عند وجودها والمجال الجوي فوقهما) وهذه الحالة تأتي في سياق مناهضة الاستعمار. وهي بالتالي غير مشروطة وعلى المجتمع الدولي أن يمتنع عن عرقلتها وأن يقوم بكل ما يساعد على تحقيقها.

والحالة الثانية من تقرير المصير تتعلق بشطر أو بجزء من إقليم دولة مستقلة ولكن «الشعب» المقيم على هذا الجزء يطالب بالانفصال بسبب تميّزه عن بقية مواطني الدولة ولأنه يعاني من إنكار حكومة هذه الدولة لحقوقه المدنية أو السياسية. والواقع أن القانون الدولي، في هذه الحالة الثانية، يكون اكثر حسماً وتدقيقاً وربما تحفظاً أيضاً وذلك بسبب حرصه على تماسك الدولة الأم وعدم السماح بتفكيك أوصالها بحجة تقرير المصير لفئة إثنية أو عرقية أو دينية من فئات هذه الدولة. وهناك الكثير من الدول المتعددة الأعراق أو الإثنيات أو الأديان وبالتالي لا يجوز أن يتاح لكل منها أن ينفصل عن دولته المستقلة الأم من دون مبررات موضوعية يقبل بها القانون الدولي.

ويبقى الأصل في مبدأ تقرير المصير هو في تمكين الشعب الواقع تحت الاستعمار أو الاحتلال من التحرّر وإنشاء دولته الوطنية المستقلة. وهذا ما ينطبق فعلاً على الشعب الفلسطيني.

وتقرير المصير ليس حالة جامدة وواحدة فهو لا يُستنفذ بمجرّد تحقيق الاستقلال. فقد حرص القانون الدولي (بدءاً بميثاق الأمم المتحدة ومروراً بقرار الجمعية العامة

للعام ١٩٦٠ ووصولاً إلى الشرعة الدولية الملزمة للعام ١٩٦٦ حول الحقوق المدنية والسياسية) على أن يعتبر تقرير المصير عملية واجبة ومتواصلة لأنها تستكمل وتتواصل مع حق الشعب في إنماء نفسه على كل صعيد. وبالتالي فإن حق تقرير المصير هو حق متواصل في إمكانية الشعب من ممارسة سيادته على مقدراته وثروته الطبيعية والقومية ومن تطوير وإنماء قدراته المختلفة فوق إقليمه المحدد تحت سيادته. والتالي فإن ممارسة هذا الحق لا تصحّ إلا على الإقليم الذي سيقرر الشعب نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث يقيم بشكل دائم ومتواصل.

ومن هنا يأتي الترابط الحكمي والمصيري بين حق العودة وبين الحق في ممارسة تقرير المصير. وإذا لم يعد الشعب إلى أرضه فكيف له أن يمارس حقه في تقرير سيادته على ثرواته ومصيره السياسي فوق إقليمه؟

والمعروف أن حق تقرير المصير (في الحالة التي نشرحها) أصبح وفقاً للاجتهاد الدولي منذ منتصف الثمانينيات من القواعد الآمرة التي يقتضي أن تكون ملزمة لكافة الدول؛ ويقتضي بالتالي قيام هذه الدول بدعم هذا المبدأ إيجاباً وبالامتناع عن كل ما يعرقل تحقيقه سلباً. ولا يجوز إنكار هذا الحق على نصف الشعب الفلسطيني خارج إقليمه وبالتالي فإن الإقرار بالحق في تقرير المصير يستتبع بل يجب أن يكون مسبوقاً بالإقرار بحق العودة.

رابعاً: في المعوّقات الداخلية التي تواجه حق العودة

ليس جديداً القول إن حق العودة يستند في إمكانية تحقيقه على العوامل الثلاثة المتعاضدة والمتكاملة: وحدة فلسطينية تستند إلى وحدة عربية وتحتضنها وحدة إسلامية راعية.

وهذا التصور ليس مثالياً في مبدئه بالنظر لما لهذا الموضوع من أهمية فلسطينية – عربية – إسلامية في آنٍ معاً. ولكنه خيالي في مجرد افتراضه بالنظر للتشرذم الحاصل على كل صعيد.

ولعل أخطر مظاهر هذا التشرذم هو الوضع الفلسطيني – الفلسطيني ذاته. لقد كانت إسرائيل ولا تزال تعقد الآمال منذ انسحابها من غزة على أن يصار إلى وضع

فلسطيني وليس فلسطين واحدة. والواقع المؤسف الذي نحن فيه الآن، وبصرف النظر عن المسؤوليات والتبعات، أن ثمة فلسطينيين متواجهتان ومتباعدتان. فإلى أن نصل إلى فلسطين واحدة تستطيع أن تفرض كلمتها الموحدة وموقفها الموحّد، يبقى الحديث عن الحقوق الفلسطينية المشروعة أسير التمنيات إن لم نقل الفرضيات.

وبقدر ما تطول حالة الفلسطينيين بقدر ما يتاح لإسرائيل مواصلة العمل في مجال الاستيطان والقضم وفرض الأمر الواقع سواء على طاولة مقبلة للمفاوضات أو حتى من دونها.

ولعل الأسوأ من الواقع الراهن التي تشهده الساحة الفلسطينية المتشرذمة ما حصل لهذه الساحة وعليها من مشاهد وحالات أدّت وستؤدي إلى استضعافها والى المزيد من القصور بل العجز التام. ومن هذه الحالات:

إن الإعلان عن الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف في العام ١٩٨٨ قوبل بإيجابية دولية ملحوظة سواء من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة التي رحّبت بهذا الإعلان واعترفت بنتائجه أو من قبل أكثر من مئة دولة اعترفت بالدولة الفلسطينية كما أن بعضها أقام علاقات دبلوماسية معها. إلا أن اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ أطاح كل هذه الاعترافات والعلاقات ولم يشر إطلاقاً إلى مبدأ تقرير المصير ورحّل مسألة اللاجئين الفلسطينيين إلى مفاوضات الحل النهائي الذي لم يتقرر بعد.

إن بعض الفلسطينيين وبعض العرب والمسلمين يميلون إلى الاعتقاد أن «الحقوق الشرعية» للفلسطيني تتمثل بتطبيق القرار ١٩٤/١٩٤٨ وهذا القرار لحظ في المادة ١١ منه إمّا العودة أو التعويض فإذا تعذّرت العودة لأسباب ديمغرافية وسياسية فلا ضير من دفع هذا التعويض للاجئين الفلسطينيين. ولكننا أوضحنا في هذا البحث أن:

حق العودة من حقوق الإنسان الأساسية وبالتالي لا يمكن تساويه مع التعويض الذي هو حق تعاقدي فردي متغيّر. كما أن حق العودة يشكّل الخطوة اللازمة والحتمية لتحقيق تقرير المصير ولا يجوز حرمان نصف الشعب الفلسطيني (أكثر من أربعة ملايين نسمة) من تحقيق تقرير مصيره.

وبالتالي فإن القانون الدولي بأحكامه واجتهاده عصم حق العودة للأسباب التي أكد عليها ولا يجوز الآن تضييع هذا الحق ببدائل تعاقدية تؤدي الى تغييب حصاناته القانونية.

ثمة مشاريع ظهرت الى العلن منذ العام ٢٠٠٣ ولحظت توزيع اللاجئين الفلسطينيين على عدد من الدول بدءا بالدولة الفلسطينية العتيدة والدول المضيفة ودول الطرف الثالث وإمكانية (وليس إلزام) قبول إسرائيل بنسبة مئوية طفيفة منهم. وقد اقترن هذا المشروع الذي عرف بوثيقة جنيف بتوقيع فلسطيني – إسرائيلي وبمناسبة اجتماع احتفالي دولي أيضاً. ولغاية اللحظة لم يظهر هذا المشروع – وثيقة جنيف – إلى العلن إنكاراً أو إلغاءً أو تأييداً. ولا بد من التنبيه والتحذير من مضمونه ولو كان لا يزال في الأدراج.

إن الوعود والمواعيد التي تتداولها الدوائر الدبلوماسية اليوم لا تتضمن أي إشارة إلى البحث في حق العودة وبذلك فإن تلبية هذه الوعود والبحث في هذه المواعيد ليست مضمونة النتائج. وقد يكون صرف النظر عن حق العودة شرطاً مسبقاً لتنفيذ الوعد وإقرار الموعد.

وبالإضافة إلى ما تقدم وفي سياق الهواجس ذاتها، لا بد من التذكير أن وكالة الاونروا تشكل ضمانة مزدوجة للاجئ الفلسطيني بقدر ما تقدم له من معونات إنسانية كثيرة وبقدر ما تحفظ له «قانونية حق العودة». فالهدف الأساس لهذه الوكالة الدولية أن تساعد اللاجئ الفلسطيني على الصمود بانتظار ان تتاح لهم كشعب (وليس كفرد فقط) عودة مضمونة إلى بيوتهم.

ولكن الأوضاع القانونية الدولية التي ترعى شؤون اللاجئين عموماً تتمثل، منذ العام ١٩٥١، بالإتفاقية الدولية لشؤون اللاجئين.

وتنص هذه الاتفاقية أن اللاجئين الذين تشملهم رعاية دولية أخرى لا يستفيدون من الاتفاقية الأساسية للعام ١٩٥١. حتى اذا سقطت عنهم، لأي سبب، هذه الرعاية الدولية الأخرى يدخلون ضمن نطاق اتفاقية ١٩٥١ ويستفيدون من أحكامها.

وهذه الاتفاقية لا تتعامل مع اللاجئين كشعب أو حتى كجماعة وهي لا تنص على عودة هؤلاء إلى بيوتهم إلا إذا أصروا على ذلك وكانت أوضاع بلادهم الأصلية تسمح بهذه العودة. يعني ذلك أن كل الضمانات الدولية المرافقة للحق في العودة غير القابل للتصرف والمرتبط بتقرير المصير وغير ذلك من حقوق الشعب الفلسطيني اللاجئ تصبح غير واردة في محلها القانوني الأصيل وغير ممكنة مع الرفض الإسرائيلي المتواصل.

وبذلك يصبح التوطين الفلسطيني خارج فلسطين من الأمور التي تسعى إلى إقرارها عملياً المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تطبيقاً لاتفاقية ١٩٥١.

وبذلك أيضاً يصبح العمل على بقاء وكالة الاونروا قادرة وصامدة أكثر من مُلحّ من أجل الاستمرار في الوضع القانوني الضامن لمسألة اللاجئين الفلسطينيين ولحقهم القانوني غير القابل للتصرّف.

وهذا الواجب المفروض لمساعدة وكالة الاونروا على المثابرة والاستمرار في مهمتها يقع على عاتق الدول العربية كلها. المطلوب عدم الاكتفاء بالخطب السياسية وشعارات «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». المطلوب هو إثبات صدقية هذه الشعارات وضمان المصالح الحيوية الفلسطينية من خلالها.

خامساً: في التحديات الخارجية التي تواجه حق العودة

وهي كثيرة ولا تقتصر على إسرائيل وحدها:

فالمعروف أن إسرائيل تسعى بكل ما أوتيت من قدرات دبلوماسية وسياسية وعسكرية من أجل إلغاء حق العودة مع أنها، كما شرحنا، ملزمة منذ العام ١٩٤٩ وتجاه العالم كله بإحترام هذا الحق وتطبيقه وهي بدءًا بالعام ١٩٦٧ على الأقل تتشبث بتفسيرها الخاص (ويبدو أن الدولة الأميركية وبعض الدول الأوروبية لم تسفه ولا تعترض على هذا التفسير) الذي يشير إلى أن الفقرة الملحوظة في القرار ٢٤٢/١٩٦٧ حول «تسوية عادلة لمسألة اللاجئين» تشمل أيضاً اليهود الذين غادروا الدول العربية إعتباراً من ١٩٦٧ وتتمثل بالتعويض على هؤلاء جميعاً.

ورفضت إسرائيل تكراراً أي بحث بلاجئي ١٩٤٨ وقبلت بمناقشة موضوع نازحي ١٩٦٧ تحت عنوان لمّ شمل العائلات وليس العودة وهي في معرض قبولها خريطة الطريق في العام ٢٠٠٢ بتحفظات كثيرة قرّرت رسمياً وعلناً أنها في مقابل هذا القبول تعلن رفض أي بحث أو نقاش أو إثارة أي موضوع يتعلق بحق العودة بشكل نهائي.

واليوم تسعى الدبلوماسية الإسرائيلية إلى تغييب ثلاثة أمور أساسية للقضية الفلسطينية وقد تنجح في هذا المسعى:

– تغييب أحكام واجتهادات القانون الدولي وهي التي ذكرنا بعضها في حماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ولعل غياب أي تفعيل لهذه الأحكام والاجتهادات يصب (أي الغياب) في المصلحة الإسرائيلية بدءاً بالقرار ١٩٤ وصولاً إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار الفاصل في العام ٢٠٠٤.

– تأكيد يهودية الدولة الإسرائيلية في النطاق العالمي وليس المقصود هنا الدولة التي لحظها القرار ١٨١/١٩٤٧ مع الدولة العربية في فلسطين إنما دولة للشعب اليهودي في العالم وذلك لاستقدام مزيد من المستوطنين وحرمان أولاد الفلسطينيين الذين يحملون جنسية إسرائيلية وبالتالي التمكن من طردهم خارج هذه الدولة.

– تكثيف الاستيطان واستكمال تهويد القدس لكي تصبح عاصمة إسرائيلية أبدية بحكم الأمر الواقع وليس بمجرد مطلب دبلوماسي.

– وإلى جانب الجهود الإسرائيلية نلاحظ اليوم الآتي:

أن الرئيس الأميركي الذي أعلن تكراراً أنه سيتعامل مع العالم الإسلامي على قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة يبدو اليوم عاجزاً (وإن لم يكن رافضاً) عن تحقيق هذا الالتزام وذلك لعدة أسباب منها: محدودية القدرة الأميركية الحاسمة في وجه إسرائيل، ومحدودية القدرة الاقتصادية التي في بلاده، وتنامي القدرات الأخرى التي تفرض عليه منطق المشاركة، وفشل سياسة سلفه في كل الشؤون الشرق أوسطية، ومأزق الإدارة الأميركية في اعتماد ملائم لاستراتيجية الخروج من العراق وربما من باكستان وأفغانستان أيضاً. والواقع أن كل هذه الأسباب أوقعت الرئيس الأميركي

في وضع ضعيف وغير محصّن. وهذه الأسباب دفعته أيضاً إلى الانتقال من خطاب الانتصار والوعود إلى خطاب الاحتواء وأحياناً الجمود. وقد يصحّ ما صرّح به نتنياهو وهو أنه (أي نتنياهو) «جذب الإدارة الأميركية إليه ولم ينجذب هو إليها».

وإلى جانب هذا الموقف الأميركي الراهن نلاحظ أن الدول الأخرى تلمّح أحياناً إلى أن مسألة اللاجئين تشكل العقبة الأساسية للحلول السلمية في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن وجود بدائل مناسبة لها تعجّل في هذه الحلول من أجل التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط.

ولا يصعب الاستنتاج أيضاً أن الدول الأخرى المعنية بالشرق الأوسط ولاسيما روسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها تنتظر عما ستسفر عنه زيارات جورج ميتشل إلى المنطقة وبالتالي عما ستقرره الإدارة الأميركية بصددها. علماً أن هذه المساعي باءت، لغاية الساعة، بالفشل الذريع وإن كانت ستستمر من خلال لقاءات مقبلة.

وبذلك يبدو أن الجميع، اليوم، من الدول الكبرى صاحبة القرار في الشرق الأوسط يلجأ إلى اعتماد سياسة مترددة ومائعة من أجل احتواء ردود الفعل المتزايدة ضد الاستيطان اليهودي في فلسطين من جهة وضد التوطين الفلسطيني خارجها من جهة أخرى.

واليوم لا بد من أن يتنبه الفلسطينيون المقيمون واللاجئون إلى ما يجري في المنطقة وكيف يمكن الإفادة أو على الأقل عدم الوقوع في ما يخطط لها:

١- يجب أن تفعل الجمعية العامة للأمم المتحدة ثلاثة ملفات أساسية: تقرير غولدستون الذي رفعه مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار الذي شيدته إسرائيل والذي سبق للجمعية أن أقرّته بعد صدوره، والموقف الذي اتخذته الجمعية خلال عشر سنوات ١٩٨٢ - ١٩٩٢ بإدانة إسرائيل ومطالبة الدول الأخرى بعزلها لأنها دولة غير محبة للسلام وبموجب القانون الدولي تصبح القرارات التي تصدر عن الجمعية العامة في جلسات طوارئ خاصة «Special emergency session» ملزمة أسوة في ذلك بقرارات مجلس الأمن. وبما أن مجلس الأمن بسبب الفيتو المعروف لن يصدر أي قرار ضد إسرائيل فإن الحل

الوحيد الذي يجب تفعيله هنا هو دعوة الجمعية إلى مثل هذه الجلسة والعمل على استصدار قرارات ملزمة عنها. وهذا الأمر ليس عسيراً لأن دول عدم الانحياز مثلاً أو دول المؤتمر الإسلامي تستطيع أن تؤمن النصاب لمثل هذه الجلسات كما أن أي تسعة أعضاء من مجلس الأمن يستطيعون أن يدعوا الجمعية العامة لمثل هذه الجلسات. ثم ان الجمعية ذاتها وافقت (بالنسبة للجدار ولطلب عزل إسرائيل) على هذه المواضيع.

٢- تفعيل الدعاوى القضائية الفردية أمام المحاكم الوطنية ذات الولاية العالمية «International Jurisdiction» ذلك لأن هذه المحاكم، حيث وجدت، تستطيع في المبدأ أن تقبل الدعاوى ضد مسؤولين إسرائيليين وتستطيع أيضاً أن تتخذ الإجراءات اللازمة بحقهم حتى قبل صدور الأحكام. ولنا في محاكم بلجيكا (قبل أن تضغط الولايات المتحدة لرفض العراقيين الذين حاولوا تقديم شكاوى ضد ضباط أميركيين في العراق) وبريطانيا وإسبانيا خير دليل. وبالتالي فإن بعض المسؤولين الإسرائيليين لم يتجرأوا على زيارة بعض هذه الدول للأسباب ذاتها لذلك يقتضي التقدم بمثل هذه الدعاوى إلى المحاكم الوطنية الأخرى ذات الولاية العالمية من أجل محاصرة هؤلاء المسؤولين الإسرائيليين وربما إدانتهم.

٣- إن إصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو على أن يعترف الفلسطينيون بالدولة اليهودية يهدف إلى عدة أغراض منها:

التملص من التعهد الذي قدمته إسرائيل منذ العام ١٩٤٩ باحترام القرارين ١٨١ و١٩٤ ذلك لأن هذا التعهد يلزمها أمام المجتمع الدولي كله كما تقدّم. وعندما يعترف الفلسطينيون بيهودية الدولة كما هي الآن بحدودها التي تجاوزت القرار ١٨١ بكثير يصبح هذا التعهد الأساسي ساقطاً بما فيه من مسألة تدويل القدس وحقوق غير اليهود في إسرائيل.

الطلب الإسرائيلي أن تصبح إسرائيل دولة للشعب اليهودي وليس دولة يهودية كما ارادها القرار ١٨١ في العام ١٩٤٧. يعني ذلك أن الصيغة الشاملة للدول اليوم هي «الدولة - القومية» وقياساً على ذلك يمكن لإسرائيل بعد الاعتراف بها أن تصبح الدولة القومية للوطن اليهودي. وبذلك ينشأ حقها في حصر جنسيتها باليهود فقط ويمكنها أيضاً حجب هذه الجنسية عن الأجيال المقبلة من الفلسطينيين الإسرائيليين.

إلغاء حق عودة الفلسطينيين «إلى بيوتهم» كما تقدم ولاسيما إذا كانت بيوتهم في إسرائيل. وبالتالي يصبح الإلغاء من قبل أصحاب الشأن ذاتهم.

٤- يبدو، بعد فشل الشرق الأوسط الكبير، أن ثمة بوادر لفرض شرق أوسط يجمع فتات الدول بعد تقسيمها. وبذلك نرى هذه البوادر في موضوع السودان «سودانيين» (وليس السودان الموحد) وفي اليمن «يمنين»، والمطلوب أيضاً أن يصار إلى تدويم فلسطينيين وليس فلسطين واحدة.

وهذا المشروع لن يتحقق إلا إذا قام به أصحاب الشأن أنفسهم عن حسن نية أو قصر نظر أو أي سبب آخر والمعروف طبعاً أن سياسة إسرائيل الاستيطانية تؤدي حكماً إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين. لذلك يقتضي العمل على فرض فلسطين واحدة لكي تستطيع مواجهة ما يحاك لها وللمنطقة من مشاريع خطيرة.



الدكتور محمود العلي

استاذ في الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية وعمل سابقا مع الاونروا في لبنان والأردن. له العديد من الدراسات والأبحاث منها «الأطفال في مدارس الاونروا في لبنان بين الإرث والوارث».

القوانين الناظمة وعلاقات الدول المضيفة مع اللاجئين

أبدأ تعقيبي بالإشارة إلى الأهمية القصوى لمضامين الورقة المميزة التي قدمها الدكتور شفيق المصري والتي تتعلق بالتعريف القانوني لحق العودة والطبيعة الإلزامية لهذا الحق في القانون الدولي والتي تشكل مرجعاً وسنداً موثقاً لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين في القوانين الدولية وأبرز ما يلفت النظر في الورقة ما يلي:

توضيح مفهوم العودة إلى بلد المنشأ الذي طرد منها اللاجئون أو اضطروا لمغادرتها. وأهمية ذلك تنبع من كون البعض يعمد إلى المناورة بما يتعلق بمضمون الفقرة المتعلقة بحق عودة اللاجئين في القرار ١٩٤، حيث يشير هؤلاء إلى أن اللاجئين الفلسطينيين لم يكن لهم دولة عند تهجيرهم من أراضيهم ووطنهم، وبالتالي فإن التذكير بالفقرة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٢ من الشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦ والتي وقّعت عليها أكثر من ١٠٠ دولة بما فيها إسرائيل؛ إن هذا التذكير يشكل إضافة مهمة لحماية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين على مستوى الخيارات والحلول العادلة لقضيتهم. كما أن هذا التذكير يشكل دعماً للفقرة ١١ من قرار الأمم المتحدة ١٩٤ والذي اعتمدته الجمعية العمومية بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٤٨، إذ تشير الفقرة بوضوح إلى «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم» أي إلى مكان المنشأ.

إضافة لما سبق فان الورقة تربط بين حق العودة كحق غير قابل للتصرف وحق تقرير المصير و بالتالي توضيح المفهوم الجماعي لحق العودة، مقابل المفهوم الفردي بما يتعلق في «التعويض على من لا يرغب في العودة».

كما توضح الورقة الأهمية القانونية لتكرار تبني الجمعية العمومية للقرار ١٩٤، ما أعطاه صفة إلزامية بالتنفيذ استنادا إلى المادة ١٢ القائلة بضرورة تنفيذ القرارات المتكررة الصادرة عن الجمعية العمومية لأن عدم تنفيذها يمس بالأمن والسلم الدوليين. وفي هذا السياق تشير الورقة إلى القرار٢٣٧/ والذي اتخذ في ٥ أيار ١٩٤٩ والمتعلق بقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة؛ هذا القرار الذي دأبت إسرائيل على نقضه لعدم التزامها بتنفيذ قراري الأمم المتحدة ١٨١و ١٩٤ واللذين تعهدت بتنفيذهما استنادا إلى قرار القبول بعضويتها. وبالتالي فان عدم إيفاء إسرائيل بالتزاماتها بشكل متكرر أدى لاتخاذ قرار بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٨٢ تحت الرقم ١٢٣/٣٧ يشير فيه إلى خطورة سلوكها اتجاه السلم العالمي وبالتالي مطالبة الدول الأعضاء بعدم مد إسرائيل بالأسلحة ووقف أشكال المساعدات كافة عنها، وقطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية معها.

إضافة مبادئ قانونية لدعم حق العودة

وفيما ليس لدينا أي تحفظات على ما أشار إليه الدكتور المصري في ورقته إلا أننا يمكن أن نضيف إلى ما سبق لدعم نضال الفلسطينيين حول حق العودة مبادئ قانونية أخرى تدعم هذا الحق ومنها على سبيل المثال ما هو متوفر في قانون توارث الدول حيث يعطى سكان المنطقة (الذين يشار إليهم عموما بأنهم السكان المعتادون)، التي تمر بتغيير السيادة عليها في المنطقة الجغرافية عندما تصبح تحت سيادة جديدة، الحق في العودة إلى وطنهم، وهم أولئك اللاجئين الذين اضطروا بسبب إحداث مرتبطة بتوارث الدول إلى مغادرة سكنهم المعتاد في المنطقة التي كانوا يعيشون فيها. وهذا الحق منصوص عليه في الفقرة ٢/١٤ من مواد لجنة القانون الدولي لهيئة الأمم المتحدة حول قانون الجنسية/توارث الدول. بل وأكثر من ذلك فان الفقرة إياها تعطي هؤلاء الحق في جنسية الدولة الوريثة.

إضافة إلى تأكيد أهلية اللاجئين الفلسطينيين لحق العودة فان الورقة ألقت الضوء على الأسس التي يعتمد عليها حق تقرير المصير و ضرورة عدم التمييز بين الشعوب المستعمرة، كما التمييز في حالات تقرير المصير للمستعمرات، مشيراً إلى الأصل في القوانين مرتبط في تمكين الشعوب من التحرر من الاستعمار. وفي حالة الفلسطينيين فقد أشار إلى الروابط بين حق العودة وحق تقرير المصير؛ هذه الروابط التي تجد تجلياتها في قراري الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٦٠ كما في معاهدة الحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦. بيد أن الدكتور شفيق قد فاتته في الورقة الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت أيضا قرارا تاريخيا واضحا في شأن ربط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبالاستقلال الوطني من خلال تبنيها القرار رقم ٣٢٣٦ عام ١٩٧٤. وتشير الورقة إلى أن هذا التوجه العام الايجابي تجاه قضايا الشعب الفلسطيني استمر لحين الوصول إلى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ حين بدأ هذا التوجه بالتراجع.

أما المعوقات التي تواجه النضال لتأمين حقوق اللاجئين ومن بينها حق العودة فقد لخصها الباحث بما يلي:

- التشرذم الفلسطيني وغياب سياسة واضحة وحكيمة ما أدى إلى عجز في حماية حقوق اللاجئين، وابرز السياسات التي أدت إلى مخاطر على حقوق اللاجئين:

- الثغرات المتعلقة بتغييب حقوق اللاجئين في اتفاق أوسلو.

- خلو إعلان الدولة الفلسطينية الذي قوبل باعتراف أكثر من ١٠٠ دولة من الإشارة إلى حق تقرير المصير، بل أنه دفع قضية اللاجئين وحق العودة لمفاوضات الحل النهائي.

- ميل بعض الفلسطينيين والعرب إلى المساواة بين العودة والتعويض في تفسير الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، والذي سيؤدي إلى تغييب الحصانة القانونية لحق العودة من خلال مساواته مع حق تعاقدي فردي وهو التعويض.

كما تبرز الخشية لدى الباحث في ورقته من تداعيات هذا النهج عبر المشاريع التي برزت اعتبارا من عام ٢٠٠٣ حين طرحت مبادرة جنيف والتي تضمنت دعوة إلى توزيع اللاجئين وخطورة ذلك يتمثل في عدم التمسك بحق العودة بشكل لا لبس فيه.

ويشير الباحث إلى أهمية استمرارية وجود هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ما يوفر لهم مقومات البقاء تحت رعاية دولية من الأمم المتحدة لحين حل قضيتهم بشكل عادل، بيد أن الدكتور لم يشر إلى الدور الذي كانت ينبغي أن تقوم به هيئة التوفيق الدولية وهي المنوطة بحل قضية اللاجئين حسب مضامين القرار ١٩٤. كما لم يشر إلى أن هيئة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ملزمة بموجب مقدمة قرار تأسيسها ذي الرقم ٣٠٢ لعام ١٩٤٩ إضافة إلى الفقرة الخامسة في متن القرار إياه بتقديم المساعدة للاجئي فلسطين لمنع الجوع والمعاناة بينهم من أجل توفير شروط السلام والاستقرار ولكن بدون الإجحاف والانتقاص من مضامين الفقرة ١١ من قرار الجمعية العمومية رقم ١٩٤، وهذا يشكل مفصلا مهماً يتعلق بخدمات الاونروا التي لا يجب أن يتم تسييسها بما يتناقض مع مضامين القرار ١٩٤.

ويشير الدكتور محقاً إلى استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الاتفاقية الدولية لشؤون اللاجئين لعام ١٩٥١، لوجود هيئة أممية أخرى ترعى وجودهم حسب البند ب من المعاهدة المذكورة، موضحاً أن هذه الهيئة تسعى لحل مشكلة اللاجئين عبر التوطين. وهذا الأمر يعكس واقع الحال بالنسبة لسياسة هذه المفوضية حين تعجز عن توفير عودة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي أو تأمين بقائهم في بلد اللجوء الأول.

وتعرض الورقة الخطط والسياسات الإسرائيلية الرافضة لحق العودة والهادفة إلى تغييب حقوق لاجئي ١٩٤٨ عبر القبول بالنقاش حول لاجئي ٦٧ فقط، وتأكيد يهودية الدولة الإسرائيلية، وتكثيف الاستيطان وتهويد القدس.

كما تستعرض الورقة موقف الإدارة الأميركية الحالية وعجزها عن وضع إستراتيجية تخرجها من الأزمات العالمية، وبالتالي لجوءها لسياسات احتواء للأزمات وعجزها عن اتباع معارضة فعلية لإسرائيل. كما يلحظ أن أكثرية القوى الفاعلة في الغرب تعمد لاتباع السياسات نفسها، ونحن نتفق بالكامل مع ما يتلمسه الباحث من عجز دولي يتمثل في محاباة السياسات الإسرائيلية وعدم التوازن تجاه قضايا الشعب الفلسطيني.

إقتراحات

يخلص الدكتور إلى جملة من الاقتراحات في سياق مواجهة إسرائيل في ظل الوقائع الدولية القائمة وهي على النحو التالي:

١- الاستفادة من تقرير غولدستون وإعادة التذكير بقرار المحكمة الدولية في شأن جدار الفصل العنصري وضرورة العمل على اتخاذ قرارات من الجمعية العامة بعقد جلسة طارئة تتعلق بانتهاكات إسرائيل للقوانين الدولية، والسعي لعزل إسرائيل.

٢- تفعيل الدعاوى القضائية الفردية أمام المحاكم الوطنية ذات الولاية العالمية.

٣- كشف وتوضيح المخاطر العنصرية للسياسة الإسرائيلية المتمثلة فيما يلي:

- إصرار نتنياهو على اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، ما يعني نسفا نهائيا للقرارين ١٨١ و١٩٤.

- الطلب أن تكون إسرائيل دولة للشعب اليهودي، ما يعني الاعتراف بالدولة القومية ذات الطابع اليهودي وبالتالي حصر المواطنة باليهود.

- التأكيد على إلغاء حق عودة اللاجئين.

- العمل على تشكيل حالة شرق أوسطية جديدة من خلال تفتيت الدول القائمة، وذلك بعد فشل سياسة الشرق الأوسط الجديد. والذي لن يتحقق إلا إذا ساهم ذوي الشأن في هذا المشروع.

أنا لا اختلف مع الدكتور في تقويمه لموقف الإدارة الأميركية أو الخطط الإسرائيلية لإنهاء قضية اللاجئين، كما اتفق معه في الخطوط العامة للتحرك القانوني ضد إسرائيل في المحافل كافة.

بيد أن الاستعراض السريع لمضامين ورقة الدكتور وأهميتها والتي لا اختلف معه في معظم نقاطها، لا يعفيني ومن زاوية الواجب العلمي الذي للدكتور باع أطول مني فيه من إبداء الملاحظات التالية على الورقة مع تقديري الكبير للجهد الذي بذله الدكتور في إعدادها:

إن الدكتور لم يتطرق إلى عنوان حلقتنا تحت عنوان اللجوء السياسي في عالم اليوم واللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ويبدو أن الدكتور قد اهتم بموضوع اللاجئين الفلسطينيين عموما لشعوره بما لهذا الموضوع من أهمية وتداعيات على المستويات

المحلية والإقليمية والدولية نتيجة لفشل قيادة الفلسطينيين والعرب والمجتمع الدولي في تأمين حل نهائي وعادل لقضيتهم. وبالتالي فقد غاب عن ورقته إلقاء الضوء على اللجوء السياسي في عالم اليوم ووضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتخصيص الوضع اللبناني بتأثيرات وتداعيات الوجود الفلسطيني في لبنان.

والنقاط التي كنا نود لو أشار إليها الدكتور في ورقته تتلخص فيما يلي:

- بحث طبيعة القوانين التي تنظم علاقات الدول المستقبلة مع اللاجئين الوافدين، وخصوصا بعد أحداث أيلول ٢٠٠٣ والإشكاليات التي برزت في تعاطي الغرب مع الفئات الوافدة من المسلمين، أو تلك التي لجأت قبل وقت طويل، وهذا يستدعي مراجعة بعض المفاهيم المتعلقة بالاندماج في أوساط المجتمعات المستقبلة ومستوياته.

- كيفية تعاطي الدول المستقبلة للاجئين وطبيعة الفئات الساعية للجوء والبلدان القادمين منها، إذ أشارت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تقريرها للعام ٢٠٠٨ عن استقبال الدول الصناعية لأربعة أخماس اللاجئين، فيما تستقبل باكستان أكبر نسبة من لاجئي العالم يصل تعدادهم ١,٨ مليون لاجئ تليها سوريا التي تستقبل ١,١ مليون لاجئ ثم إيران التي تستقبل ٩٨٠,٠٠٠ لاجئ. وتشير المفوضية إلى أن أكبر فئة من اللاجئين تتشكل من الأفغان حيث يبلغ عددهم ٢,٨ مليون شخص، يليهم العراقيون الذين يبلغ تعدادهم ١,٩ مليون شخص أكثرهم لجأوا إلى الدول المحيطة في العراق. وأشارت إحصائيات المفوضية للنصف الأول من العام ٢٠٠٩ إلى أن أكثرية اللاجئين في العام الحالي قادمون من الدول التالية: العراق، تليها أفغانستان ثم الصومال. وقال المتحدث باسم المفوضية في جنيف جاك ريدن: «تظهر الإحصائية للنصف الأول من عام ٢٠٠٩ أن العدد الكلي لطالبي اللجوء السياسي في الدول الصناعية ارتفع بنسبة ١٠ بالمائة، حيث بلغ نحو ١٨٥ ألف شخص». وما يزال العراقيون يشكلون القسم الأكبر من طالبي اللجوء، وذلك للسنة الرابعة على التوالي، ووصل عددهم إلى حوالي ١٣ ألفًا و٢٠٠ عراقي، في حين أن عدد الأفغان الطالبين لحق اللجوء السياسي يصل إلى اثني عشر ألفا، أما عدد طالبي اللجوء السياسي من الصومال فيصل إلى أحد عشر ألفا.

بيد أن الملفت كما تشير بعض التقارير إلى أن الولايات المتحدة مثلا وهي المسؤولة عن غزو العراق وتداعياته الكارثية لم تهتم كما ينبغي باللاجئين من العراق إليها. فقد خلص تقرير أعدته «لجنة الإنقاذ الدولية» ـ وهي منظمة غير حكومية تعنى بإعادة توطين اللاجئين ـ إلى أن إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش لم تستعد ولم تستبق حاجات اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة، مشيرة إلى أن هؤلاء يواجهون في الولايات المتحدة اليوم الفقر والبطالة والتشرد.

وأفاد التقرير أن اللاجئين العراقيين الذين غادروا بلادهم هربا من الحرب اصطدموا لدى وصولهم إلى الولايات المتحدة ببرامج «بالية» لإعادة توطينهم، أو بقوانين وبرامج ينقصها التمويل، مما أوقعهم في فقر مدقع أحيانا، وحدا ببعضهم إلى العودة للعراق.

المعايير المطروحة المعتمدة لكيفية تصنيف اللاجئين والقرارات المتعلقة بقبولهم في الدول العربية المضيفة من جهة كحالة اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية مع سوريا والأردن الذين لم يتم استقبالهم في الدول العربية المجاورة للعراق. فالمطلوب بحث المساقات السياسية أيضا للجوء في الوطن العربي والحلول التي تقدمها المفوضية العامة لشؤون اللاجئين وربطها بمسارات التسوية في المنطقة. هذه السياسة التي تجد تجلياتها في كيفية معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق. ولو تكرم الدكتور بالإشارة لكيفية معالجة مشاكل هذه الفئة لأعطى مثالا بارزا على تجاوز حق العودة في تطبيقاتها لحماية اللاجئين «أنظر التقرير المرفق» وخصوصا في تطبيق الفقرة (ب) من معاهدة حماية اللاجئين والتي تم توضيحها في العام ٢٠٠٣ من قبل المفوضية بحصر الحماية المخصصة للاجئين الفلسطينيين، في المناطق الموجودة خارج نطاق تفويض الاونروا أي أن مسؤولية المفوضية تتعلق باللاجئين خارج غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا ولبنان، حيث أن تفويض الاونروا ينحصر في متابعة وحماية شؤون اللاجئين في هذه المناطق حصرا.

كما أنه من المفيد لو تكرم الباحث بإلقاء الضوء على معاناة اللاجئين العراقيين في الغرب الوافدين من مناطق محددة تعتبر مناطق خطرة. فقد أشارت صحيفة صوت

العراق/بغداد/بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٩: أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة دعت، الجمعة، إلى عدم إرغام طالبي اللجوء السياسي العراقيين على العودة إلى بلادهم من البلدان الأوروبية، حسب بيان للمنظمة. وجاء في البيان الذي تلقت وكالة (أصوات العراق) نسخة منه إن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين «أعربت، اليوم (الجمعة)، عن قلقها إزاء قيام بعض الدول الأوروبية مؤخرا بإرغام طالبي اللجوء السياسي من العراقيين على العودة إلى بلادهم».

وأشار البيان إلى أن المفوضية كانت قد «أصدرت توجيها في نيسان/أبريل الماضي بضرورة اعتبار طالبي اللجوء السياسي من وسط العراق، الذي كان مسرحا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بحاجة إلى حماية دولية». ونقل البيان عن المتحدث باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، أندريه ماهسيتش قوله إن المفوضية «تنصح بعدم إعادة أي عراقيين في أوروبا القادمين من وسط العراق حتى يكون هناك تحسن واضح في الوضع الأمني وحقوق الإنسان في البلاد»، داعيا إلى «ضرورة تقييم حالات العراقيين القادمين من ثلاث محافظات في الشمال ومن محافظات الجنوب والأنبار بالنظر إلى كل حالة على حدة». وهذا ربما لا ينسجم مع مفهوم التعاطي مع الدول كوحدة كيانية، حيث له دلالاته البغيضة على التعاطي مع الدول العربية انطلاقا من النزاع المناطقي الداخلي. ما يعتبر نقضا لمفهوم اللجوء المرتبط بالحدود الجغرافية للدول المعنية.

وفي الختام فان النقطة الأهم التي غابت عن مضمون ورقة الدكتور شفيق هي الموضوع الأساسي المتعلق باللاجئين الفلسطينيين في لبنان والإشكالات المرتبطة بتغييب حقوقهم المدنية والاجتماعية ومدى أهلية الحديث عن التأثيرات السلبية لنيلهم حقوقهم على التركيبة اللبنانية الدقيقة والحساسة من الجانب القانوني على الصعيدين المحلي والدولي. إن هذا الموضوع بتشعباته السياسية والقانونية والإنسانية هو موضوع نقاش جاد على الأصعدة كافة، أكانت محلية إقليمية أم دولية، وبالتالي فإنني لن أتعرض له تاركا لصاحب البحث الإجابة عن هذا التغييب.

أليس عنوان مؤتمرنا يتعلق باللاجئين الفلسطينيين وواقعهم البائس؛ هذا الواقع الذي يبحث عن حلول؟

وفي الختام حبذا لو القى الدكتور شفيق الضوء على هذه النقاط وأجاد علينا بمثل ما أجاد علينا به حول حق العودة. لو فعل ذلك ربما لانتفت الحاجة لمداخلتي وانتهي تعقيبي عند حدود الشكر لما قدمه كأساس لحل قضية اللاجئين، نتفق معه بالكامل حول مضمونها ونعده باستمرار العمل وفق ما جاء فيها لأنها أساس لحل مشاكل المنطقة برمتها، وعلى رأسها مشاكل لبنان الذي يعاني أبناءه قلقا لا حدود له من استمرار استضافة اللاجئين بدون حل قضيتهم حلا عادلا ودائما، وشكراً.

الأوضاع المعيشية والأمنية في المخيمات

مها يحيى: سياسة اليأس

روجر دايفيس: تقديمات الأونروا

رامي خوري: المخيّمات حقيقة مأسوية تحتاج إلى حلّ

وائل خير: المشاكل الإجتماعية والقانونية

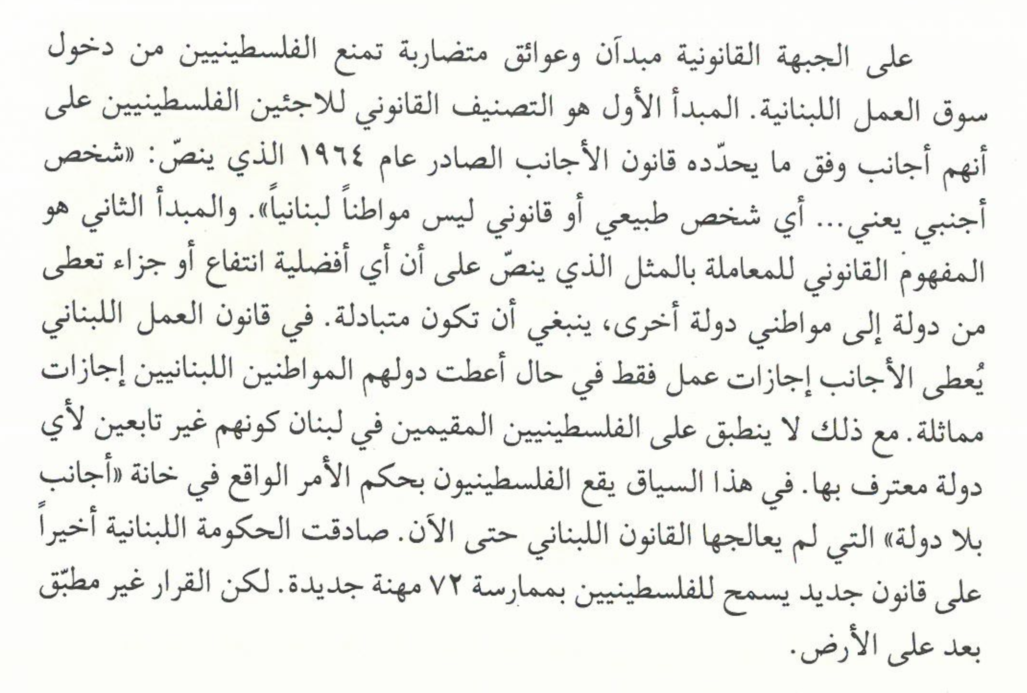
زياد الصائغ: من الأمن إلى الأمان السيادي حتى العودة



الدكتورة مها يحيى
مستشارة إقليمية في السياسات الإجتماعية في منظمة «إسكوا». من مؤلفاتها كتاب بعنوان «نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية».

سياسة اليأس

بعد ستة عقود على طرد السكان الفلسطينيين من منازلهم، لا يزال اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مصنّفين رعايا أجانب، فيما يُكرّس القليل من الإهتمام بآثار تصنيفهم كلاجئين على حساب وضعهم المعيشي. إنهم رهائن عملية مفاوضات سياسية إقليمية وتوازن داخلي دقيق بين المجموعات اللبنانية المتعدّدة، ولا يزالون محرومين من حقوقهم المدنية الأساسية. أدى ذلك إلى تهميشهم وطردهم من الدوائر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن توافر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة غير كاف، ووضعهم المعيشي في مجمله غير مناسب على نحو مريع. مثالاً على ذلك، ثلث الأولاد ليسوا في المدارس، ونصفهم تقريباً سيتركها في السادسة عشرة. أكثر من نصفهم دون الخامسة يعانون من المرض، ونسبة العاطلين عن العمل تلامس ١٧ في المائة. ١٦ في المائة من النساء فقط عاملات اقتصادياً (على نقيض ٦٩ في المائة من الرجال)، و٢٥ في المائة من النساء أمّيات (على نقيض ١٢ في المائة من الرجال). تعاني الغالبية الساحقة من الفقر، سواء من المدخول أو من مستوى تلبية الحاجات الأساسية. كما أن الفرص المتوافرة في سوق العمل محدودة ببعض الإختصاصات. هذه الشروط مجتمعة تحكم على الشباب الفلسطيني بمستقبل معلق على سياسة اليأس، وتضعف قدرة الأطفال على تخيّل مستقبل يمكّنهم من المشاركة في صنعه بما يستحق.



على الجبهة القانونية مبدآن وعوائق متضاربة تمنع الفلسطينيين من دخول سوق العمل اللبنانية. المبدأ الأول هو التصنيف القانوني للاجئين الفلسطينيين على أنهم أجانب وفق ما يحدّده قانون الأجانب الصادر عام ١٩٦٤ الذي ينصّ: «شخص أجنبي يعني... أي شخص طبيعي أو قانوني ليس مواطناً لبنانياً». والمبدأ الثاني هو المفهومُ القانوني للمعاملة بالمثل الذي ينصّ على أن أي أفضلية انتفاع أو جزاء تعطى من دولة إلى مواطني دولة أخرى، ينبغي أن تكون متبادلة. في قانون العمل اللبناني يُعطى الأجانب إجازات عمل فقط في حال أعطت دولهم المواطنين اللبنانيين إجازات مماثلة. مع ذلك لا ينطبق على الفلسطينيين المقيمين في لبنان كونهم غير تابعين لأي دولة معترف بها. في هذا السياق يقع الفلسطينيون بحكم الأمر الواقع في خانة «أجانب بلا دولة» التي لم يعالجها القانون اللبناني حتى الآن. صادقت الحكومة اللبنانية أخيراً على قانون جديد يسمح للفلسطينيين بممارسة ٧٢ مهنة جديدة. لكن القرار غير مطبّق بعد على الأرض.

بإعطاء اللاجئين الفلسطينيين الحقوق المدنية الأساسية، تكون الدولة اللبنانية قد رسمت الفرق الشاسع بين حقّ العودة والتوطين في لبنان. إبان ذلك قد تفتح أيضاً حواراً بنّاء بين الأفرقاء جميعاً، فيما تكون التزمت بمقدمة الدستور التي تعترف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان كجزء رئيسي من الدولة اللبنانية.



الأستاذ روجر دايفيس

نائب مدير عام الأونروا في لبنان.

تقديمات الأونروا

أود أن أشكركم على دعوتكم لي هنا اليوم للتحدّث عن الوضع الحالي القائم في المجتمع المحلي للفلسطينيين المقيمين في لبنان، ولا سيما في المخيمات والتجمّعات خارج المخيمات حيث الظروف أسوأ أحياناً، وحيث ليس من مهامنا تحسين البنية التحتية.

واسمحوا لي أن أقدّم هذه المداخلة من منظور الأونروا.

وكما لاحظتم هذه السنة، نحن نستخدم شعار «الأونروا في عامها الـ٦٠، السلام يبدأ من هنا»، وهذا يعكس حقيقة أن الوكالة ما زالت متواجدة بعد مرور ٦٠ عاماً. واليوم هناك حوالي ٤٢٥،٠٠٠ لاجئ فلسطيني مسجل في لبنان، نصفهم يقيم في المخيمات الاثني عشر. وفي الواقع، يتم تصنيف واحد على كل ثمانية على أنه من أفقر الفقراء، أي من حالات العسر الشديد. ماذا يعني حقا هذا للاجئين؟ اسمحوا لي أن أبدأ مداخلتي من الناحية الإيجابية.

الفرصة الجديدة

تنتظرنا جميعا فرص جديدة على الصعيد السياسي. في الواقع، من دون التغييرات التي ستطرأ على القضايا الأوسع التي تؤثر على سبل عيش اللاجئين الفلسطينيين لا

يمكن للتقدّم المحرز إلا أن يكون محدوداً. إن تشكيل الحكومة الجديدة بخطها الجديد برئاسة سعد الدين الحريري يمكن أن يبشر بالخير لمضيها قدماً في محاولات متجددة لمعالجة إحدى المشاكل الأساسية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان – ومنها مثلاً القيود المفروضة على حق العمل. وتأمل الأونروا في أن يؤدي استمرار الحوار مع الحكومة اللبنانية الجديدة إلى نتيجة مثمرة فيما يخص هذه القضية.

مع إنشاء لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وجدنا شريكاً حقيقياً للإلتزام والرغبة في المضي قدماً في تحسين الحياة اليومية للاجئين، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المخيمات. أطلقت لجنة الحوار مبادرة تحسين المخيمات التي ركزت على تحقيق تحسن ملحوظ في البنية التحتية للمخيمات. تم الحصول تقريباً على نصف مبلغ النداء الذي طالبنا أن يكون ٥٠ مليون دولار، ما سمح لنا بالقيام ببعض مشاريع المياه، والصرف الصحي، ومشاريع الإسكان الكبيرة في معظم المخيمات. وما زال هناك الكثير للقيام به.

عمل الأونروا في المخيمات

بالرغم من مؤشرات واعدة للتقدم، ما زالت ظروف المعيشة اليومية للفلسطينيين في لبنان في حاجة إلى تحسن كبير. فالمخيمات في حالة يرثى لها. وإذا ظلت الأونروا تعاني من سوء تمويل كما هو الحال اليوم، سيزداد هذا الوضع سوءاً ليس إلاّ.

القول إن الأونروا هي التي تدير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو من أحد الأخطاء. نحن فقط نؤمّن الخدمات، وإن ليس بشكل كبير، بخاصة أنه لا يمكننا أن نكون بديلاً عن الحكم الفعال. هذا اللغط يحمل في طياته عواقب أساسية بالنسبة للأونروا، لا سيما فيما يتعلق بتصور اللاجئين وتوقعاتهم، لا بل أيضاً الآخرين، بما في ذلك بعض المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة.

طريقة الحكم في المخيمات

يشكل عدم وجود كيان فاعل في المخيمات مشكلة رئيسية. فاللجان الشعبية ولجان الأمن هي الجهة الأقرب لأن تكون نوعاً من آلية «الحكم»، ولكن من هي تلك اللجان الشعبية؟ ماذا تفعل؟ كيف يتم اختيارها لتمثيل الشعب؟

ثمة نقص في الشفافية فيما يتعلّق بالحكم الفعلي في المخيمات، حتى أن قوانين الحكم غير واضحة نهائياً.

ثمة نقص في المشاركة المدنية / التمثيل المدني – فاللجان الشعبية ليست منتخبة من قبل سكان المخيم، ولا تعكس بالضرورة المجتمع ككل. والجدير ذكره هنا أنه ثمة غياب كامل للتمثيل النسائي في هذه اللجان.

من الذي يتخذ القرارات في ما يتعلّق بالقانون والنظام في المخيمات؟ في بعض الأحيان، تقوم لجان الأمن باعتقال المخالفين وتسليمهم إلى الجيش اللبناني، وهذه العملية ليست منظمة أو محددة بوضوح. وكنت قد ذكرت أن هناك تحسن كبير في العلاقة والتعاون بين لجان الأمن والجيش اللبناني.

مسؤولية الدولة اللبنانية

اسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة البسيطة عن عدم التناسق والوضوح الموجود اليوم. في مخيم ويفل في البقاع، أمنت البلدية الكهرباء لإنارة الشوارع في أجزاء من المخيم، في حين أنه في برج البراجنة في بيروت غالباً ما يترك المخيم لفترات طويلة من دون طاقة كهربائية. هذا يعني إفساح المجال أمام بعض التوترات، حيث أن دور الدولة/اللجنة الشعبية/الأونروا ليس واضحاً في كل أنحاء البلاد وقد أدى إلى هيكلية حكم مخصصة.

وثمة مثل آخر وهو مسألة الطريق في المية ومية حيث بقيت الحفرة الكبيرة التي أعقبت اغتيال السيد كمال مدحت. من الذي كان مكلّفاً تصليح هذه الحفرة التي تقع خارج المخيم؟ كيف يمكن تحقيق ذلك لخدمة الشعب؟ ما هو الدور الذي تضطلع به السلطات اللبنانية (البلدية أو الحكومة)؟ في هذه الحالة، تمّ إيجاد حلّ للمشكلة من خلال الجهود التي بذلتها كل من البلدية ورئيسها الداعم للغاية.

ليست المباني المصدّعة هي التي يجب أن نقلق بشأنها وإنما ما يجول في عقول أولئك الملزمين بعيش مماثل. فما زال احتمال زعزعة الاستقرار موجوداً ما لم يتم التصدي للأسباب التي تتمثل بالفقر وانعدام فرص العمل. هناك خطوات ملموسة

يمكن اتخاذها لإبعاد سيناريو كهذا. فتوفير خدمات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية لا يعني فقط تعليم الشباب، ورعاية المرضى والنضال من أجل الفقراء، وإنما يعني خلق برنامج استقرار قد يرتكز عليه التقدم السياسي في المستقبل. دعونا لا ننسى أن الأونروا هي جزء من الحل هنا في لبنان.

تقديمات الأونروا

نحن نقوم بتشغيل نحو ٧٥ مدرسة، موفرين التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي للشباب الفلسطيني في لبنان. كما ونقوم بإدارة المنح الدراسية للدراسة الجامعية. والجدير ذكره هنا أن أكثر من نصف الموظفين لدينا والذين يصل عددهم إلى ٣٠٠٠ في لبنان هم من المعلمين.

إضافة إلى ذلك، نحن نقوم بتشغيل ٢٩ عيادة تقدم الرعاية الصحية الأولية. كما ونحيل المرضى إلى المستشفيات، ونقدّم لهم بعض الدعم المالي، بالرغم من أن مواردنا لا تسمح التغطية الكاملة. كذلك هو حال الرعاية المتخصصة حيث للأسف لسنا قادرين إلا على تقديم مساهمة ضئيلة.

كما ونقدم مساعدات خاصة لأفقر الفقراء، المعروفين بحالات العسر الشديد، من مواد غذائية ودعم مالي.

وعلاوةً على ذلك، كالعادة، نحن نلتزم بأنشطة المياه / الصرف الصحي في المخيمات من خلال توظيف عدد من عمال الصحة، وجمع القمامة وغيرها... ومع ذلك، فإن الخدمات المقدمة بالكاد تلبي الاحتياجات. عندما تتوفر الأموال لدينا، نقوم أيضاً بتصليح الطرق والمساكن في المخيمات فقط وليس في المناطق الواقعة خارجها.

إن مستوى الأموال التي تمكنا من جمعها لم يكن كافياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة لسكان المخيمات. والنتيجة هي أن الشوارع لا تتلقى الصيانة اللازمة. وبالرغم من تحسن البنية التحتية في عدة مخيمات، فهي لا تزال بحاجة إلى تحسينات إضافية. أما ظروف الكثير من المساكن فهي دون المعيار الطبيعي وبحاجة إلى تصليحات كبيرة،

ناهيك عن النسبة المتزايدة للأمراض المزمنة كارتفاع ضغط الدم والسكري مثلاً، وثمة أيضاً حالات كثيرة لا يستطيع اللاجئون فيها تغطية تكاليف التدخل الطبي الذي لم تستطع الأونروا توفيره أو دعمه لهم.

مع عدم حصول أي تحسن حقيقي في مسألة التوظيف يتحول الشباب الفلسطينيون إلى خيارات بديلة. فعدد الطلاب في الصف الثاني عشر هذا العام أصبح ما يقارب ثلث ما كان عليه في الصف الأول، ما يعني أنه يمكننا أن نتوقع ألا يكمل ثلثي الطلاب تعليمهم الثانوي. يتساءل العديد من الأطفال عن الغرض من الدراسة للحصول على شهادات البكالوريا طالما أنه ما من أمل في أي عمل هادف. وقد شهد مستوى تعاطي العقاقير والمخدرات زيادة غير مسبوقة، فهذا الاتجاه مقلق بالآثار المترتبة عنه، وكثيراً ما أدى إلى جرائم عنف ومواجهات عدة.

كيف يمكن للأونروا أن تأمل بتحسين الوضع في المخيمات وتقديم صورة إيجابية حول هذا «الوضع اليائس باحثةً عن حل»؟

خطة الأونروا المستقبلية

لأن المخاطر تستمر لتصبح أكبر وأكبر، نحن في الأونروا نلتزم بأداء دورنا إلى أقصى حد ممكن، على الرغم من التحديات التي تواجهنا. نحن مقبلون على سلسلة من الجهود الإصلاحية التي من شأنها أن تؤدي إلى تغييرات ملموسة بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات. كما سنقوم أيضاً بتحسين تواصلنا مع المستفيدين من خدماتنا من أجل ضمان أن يكونوا على علم تام بهذه التغييرات، وحتى يتمكنوا من أن يرسلوا لنا ملاحظاتهم حول ما ينجح وما لا ينجح. لقد قمنا بتقييم الاحتياجات ونعرف أين تكمن التحديات، ونحن الآن بحاجة إلى أن نرى كيف يمكن تعبئة واستخدام مواردنا لتلبية هذه الاحتياجات.

في عام ٢٠١٠، سوف نمضي قدماً في جهودنا الإصلاحية مركّزين على تغيير شامل وملموس في برامج الرعاية الصحية الأولية، وهو إصلاح رئيسي لطريقة تقديم خدماتنا التعليمية، وذلك يكون بإعادة تكييف استهدافنا أفقر الفقراء في الوقت الذي نواصل فيه تحسين المساكن والبنية التحتية كجزء من نهج أكثر شمولي لتحسين

ظروف المخيم بمشاركة المجتمع المحلي للاجئين. سنحقق ذلك من خلال تطبيق نظام اللامركزية على عملية صنع القرار لتصبح بيد مدراء المدارس والأطباء المناوبين وعمال الإغاثة الذين يديرون هذه المدارس والعيادات ومكاتب المخيمات، متواصلين بشكل أفضل مع المستفيدين من خدماتنا، ومتخلّصين من البيروقراطية في عملياتنا.

ابتداءً من الآن وتماشياً مع مطلب المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في تقريرها الذي صدر في شهر شباط/ فبراير حول المخيمات الفلسطينية في لبنان، نتواصل مع المستفيدين من خدماتنا من خلال سلسلة منسقة من الاجتماعات في جميع المخيمات التي ستبدأ في ١ كانون الأول / ديسمبر. هذا سيمكّن الأونروا من إعلام المستفيدين من خدماتها عن التحسينات التي أجريت حتى الآن، والتصليحات الإضافية التي يتم التخطيط لإجرائها. والأهم أنه سيمكنها من معرفة ردود الفعل التي سيتم إدراجها في عملية الإصلاح. فالتواصل الجيد والثابت سيقطع شوطاً طويلاً في عملية التصدي لبعض العوامل التي تسبب عدم الاستقرار السائد حالياً في المخيمات.

ستكون السنة المقبلة مليئة بالتحديات. ولكن يبقى تحقيق المؤشرات الحقيقية لنجاحنا هدفاً راسخاً في الأفق، بما في ذلك تحسينات ملموسة للأطفال في الصفوف، وللمريض في العيادات ولحالات العسر الشديد بين العائلات التي تزور مكتب مدير المخيم.

ومع ذلك، لا يسعنا القيام بذلك إلا من خلال مساعدات من الجهات المانحة. وسوف نتمكن من تحسين عملنا والإيفاء بوعودنا، ولكن بغية استدامة هذه الأعمال نحن بحاجة إلى موارد مالية إضافية.

من أجل إحداث تغيير حقيقي ودائم، سيكون من المهم للغاية تحسين الحوار اللبناني الفلسطيني. تلتزم الأونروا بدعم هذه العملية بقدر المستطاع.

سنواصل العمل عن كثب مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.

نحن نؤيد معظم، لا بل كل التوصيات الواردة في التقرير الذي صدر مؤخرا عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات فيما يتعلق بدور الحكومة والفصائل الفلسطينية، وكذلك بالأونروا والجهات المانحة.

أظهرت إعادة إعمار مخيم نهر البارد ما يمكن القيام به عندما يعمل كل الأطراف معاً. من خلال تفاني المجتمع المحلي، وحسن نية والتزام الحكومة، جنباً إلى جنب مع عمل موظفينا، نأمل أن نحصل على مخيم نموذجي تكون فيه الظروف أكثر ملائمة لبيئة عيش طبيعية. لكن توفير الوسائل اللازمة للاجئين ليصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم في المستقبل أمر أساسي لنجاح هذا المشروع.

رسالة الأونروا للفصائل

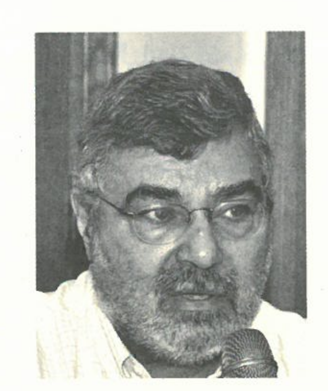
نأمل أن تكون الفصائل قادرة على إقامة قيادة سياسية موحدة مسئولة عن التنسيق فيما بين الفصائل في المخيمات.

إصلاح التنظيم المسؤول حالياً عن القانون والنظام في المخيمات من خلال ضمان تمثيل واسع النطاق لجميع الفصائل واتخاذ القرارات بتوافق الآراء؛ الموافقة على أنه التنظيم الفلسطيني الوحيد المسؤول عن الأمن في المخيمات، وتفكيك أي بنية منافسة؛ التنسيق مع قوى الأمن اللبنانية، لا سيما في الحالات التي يكون فيها التنظيم الفلسطيني غير قادر على معالجة الوضع.

تحسين الوضع الأمني في المخيمات، وذلك منعاً لعرض الأسلحة، والوقاية من أعمال العنف ومعاقبتها.

تحسين فعالية اللجان الشعبية في المخيمات عن طريق دمج اللجان على الفور في المخيمات التي تحتوي على أكثر من لجنة واحدة، ما يزيد مساهمة الفصائل المالية الإلزامية، وذلك بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية، التي توفر التدريب التقني لأعضاء اللجنة.

ما ذكر أعلاه يعكس هدفنا ونحن نأمل أن نكون من خلال عملنا قادرين على المساهمة في تحسين ظروف الحياة اليومية للاجئين في لبنان.



الأستاذ رامي خوري
كاتب وصحافي ومدير «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في الجامعة الأميركية في بيروت. عضو غير مقيم في كلية جون كينيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد، ومحاضر في جامعة شيكاغو، وجامعة نورث إيسترن، والجامعة الأميركية في بيروت.

المخيّمات حقيقة مأسوية تحتاج إلى حلّ

مقاربتنا في هذه الندوة هي النظر إلى الوضع المعيشي والأمني، وفهم أن كليهما يظهران مفاهيم لا يمكن عزلها، ويبيّنان تحدياً أكبر في مناقشة مسألة المخيّمات الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين ككل.

الوضع المعيشي

إن نوعية الوضع المعيشي وسعادة الفلسطينيين هما، على نحو واضح، الأسوأ بين مخيّمات اللاجئين في الشرق الأوسط، وذلك نتيجة عوامل مادية وسياسية. إن مزيج العوامل المادية (الصحة والتعليم والعمل والمدخول وفرص التنقّل) والعوامل السياسية يؤدي إلى ذهنية خاصة ومشتركة بين اللاجئين في لبنان، لأن الشروط الحياتية المتوافرة لهم هي الأصعب في المنطقة كلها، وحقوقهم السياسية، المدنية والإنسانية، هي الأسوأ بين كل اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة.

١ ـ حوالي ثلث اللاجئين الفلسطينيين في المخيّمات والتجمّعات ما فوق ١٠ سنوات ليسوا في المدارس، وحوالى ١٠ في المئة فقط أنهوا الدراسة الثانوية.

٢ ـ شريحة كبيرة من الأطفال في عمر ٧ سنوات في المدارس، ويعود الفضل بذلك إلى المؤسسات التعليمية التابعة للأونروا. فمن هم في عمر ١٦ سنة ويشكلون حوالى نصف اللاجئين قد تركوا المدارس.

إذاً يمكننا أن نلحظ صلة الوصل بين الشروط المادية والذهنية الناتجة عن ذلك. في عمر ١٦ سنة يتخلى معظم المراهقين عن الدراسة. وهذا معاكس لما يحصل مع اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين عموماً حول العالم. اللاجئون والمبعدون يقدّرون في الغالب العلم كثيراً. إذاً عندما نرى أولاداً يتركون المدارس بكثافة أكبر من أي مكان أو وقت آخر، نعرف أن ذلك هو انعكاس لذهنية اجتماعية وسياسية أكبر بكثير. إن هذا إنذار باكر وخطير جداً.

٣ ـ هناك إحصاء آخر في ما يتعلق بالوضع المعيشي: البيئة السكنية في معظم المخيّمات تميّزها شروط معيشية سيئة جداً: نوعية هواء رديئة، مقوّمات صحية ناقصة، الكثافة السكانية العالية. تفيد دراسة في مخيم برج البراجنة أن ٨٠ في المئة من المنازل تفتقر إلى التهوئة، و٦١ في المئة منها ترشح سقوفها، و٧٤ في المئة ترشح جدرانها. حوالى ٣٠ في المئة، أي ما يقارب الثلث، أي واحد إلى ثلاثة منازل، في وسط المدن الفلسطينية تشكو من روائح المجاري الصحية. حوالى ٤٥ في المئة (تقريباً نصف المنازل الفلسطينية في وسط المدن) يشكون من روائح النفايات.

٤ ـ في ما يتعلق بالصحة، تظهر معلومات جديدة أن ٥٣ في المئة من الأطفال ما دون ٥ سنوات مرضى جداً. وهذه نتيجة مباشرة للفقر والشروط الحياتية المتردّية.

من المهم تذكّر هذه الإحصاءات كي نتذكّر الأوضاع المتدهورة في المخيّمات. في كثير من الحالات يتحسّن الوضع بسبب البرامج الصحية. لكن في حالات عدة أيضاً يسوء.

٥ ـ لا تحظى مسألة الصحة العقلية بأي اهتمام، وليست هناك خدمات تعالجها. توجد بين النساء في مخيّمات لبنان النسبة الأعلى من الإضطراب النفسي بين كل مخيّمات المنطقة. حوالى ٦٣ في المئة من النساء الفلسطينيات يشكين من الإضطراب النفسي ومن عوارض القلق والإنهيار العصبي، من دون توافر أي خدمة تشخيص وعلاج.

تُظهر هذه الإحصاءات مدى تردّي الأوضاع الحياتية. إن فضل توافر الخدمات التربوية والصحية الأساسية يعود إلى الأونروا، وفي بعض الحالات إلى عدد من

المنظمات غير الحكومية، وفي حالات أخرى نجد عدداً من الفلسطينيين يستفيدون من الحكومة اللبنانية أو الخدمات الخاصة. تكمن المشكلة في أن الوضع الاقتصادي في الشرق الأوسط يجعل من هذه الأنماط محدودة في ما يتعلق بالنزوح وتأمين فرص العمل. إن الشروط الحياتية سيئة، وتتجه نحو الأسوأ في معظم الحالات، وإن انحسار موازنة الأونروا يصعّب الوضع أكثر فأكثر. مع ذلك فإن الشروط الحياتية تمثّل أعراض اتجاهات اقتصادية واسعة، وكذلك الحقوق المدنية للاجئين.

سلّة واحدة للمعالجة

تشمل القيود كما نعرفها الوظائف وتملّك الأراضي، وهي ذات تأثير كبير على مدخول اللاجئين وفرص العمل التي يمكن توفيرها لهم، وعلى صحتهم الذهنية وأوضاعهم المادية أيضاً. المسألة التي ينبغي إيضاحها (وهي ما بدأ اللبنانيون استيعابه لحسن الحظ، ولهم قدرات العمل عليه)، هي أننا لا نستطيع معالجة مسألة الأمن والاقتصاد أو الحقوق المدنية على حدة. يقتضي معالجة هذه المسائل في سلة واحدة. إنها دورة كل هذه المواضيع التي دفعت اللاجئين إلى ذهنية التقهقر والرفض ممّا أدى إلى كثير من الضعف، ووضع أعداد قليلة من الناس في حال من اليأس وفقدان الأمل. هم ضعفاء ويسهل استغلالهم من مجموعات مثل فتح الإسلام ومنظمات إرهابية وميليشيات أخرى، أياً تكن انتماءاتها، وأياً يكن داعمها، وأياً تكن عقيدتها. الخطر الحقيقي الآن هو أن مجموعات صغيرة من اللاجئين في المخيّمات، وفي المجتمع ككل، وفي الشرق الأوسط، تحوّل طبيعة الصراع من وطني إلى سلفي، غير محدّد بأهداف محلية وطنية، بل بأهداف عالمية يحفزها، في بعض الأحيان، أناس في مغاور أفغانستان.

هذا واقع لا يمكن فصله عن دورة المواقف، الصحة والحقوق، التي تُعرّف باللاجئين. الأمر المهم الذي يجب فهمه، هو أن ذلك لا يحصل في مخيّمات اللاجئين فقط، بل أيضاً في مدن وقرى لبنانية، كما في مخيّمات تدريب جبلية، وفي كل الشرق الأوسط. لذا يبدو غير عادل التركيز على المخيّمات فحسب.

إن المقاربة الأكثر فاعلية والأكثر نضجاً، هي محاولة فهم الأسباب التي تكمن وراء المشكلات الأمنية في بعض المناطق العربية من الشرق الأوسط. البعض منها في

مخيّمات اللاجئين، ومعظمها ليس فلسطينياً. يشكّل ذلك تحدياً لنا لمعالجة مشكلة سياسية أكبر. إن فكرة التعامل مع السلاح خارج المخيّمات ومع مصالح دول عربية وغير عربية في المنطقة (إسرائيل، إيران، سوريا، الولايات المتحدة) في النظام اللبناني تبدو وحدها خيالية. ليس هناك احتمال جدّي لحصول ذلك. آمل لو كان الأمر مرجّحاً. لكن الواقع أنه صعب للغاية.

بين التوطين وحق العودة

إن معالجة المخيّمات الفلسطينية والمسائل الأمنية، تتطلّب مقاربة أكثر شجاعة من القول إن الجميع في لبنان متفق على رفض توطين الفلسطينيين. الفلسطينيون واللبنانيون متفقون على أنه لن يكون هناك توطين. وهم متفقون على أهمية حقّ العودة. هاتان الفكرتان يتفق الجميع عليهما.

إن السؤال عن سبب استعمال القادة اللبنانيين والفلسطينيين نقطتي التوافق هاتين لتحقيق انفراج، يتخطى قدرتي كإنسان عاقل ومحلّل سياسي على الفهم. لا بد من أن يكون هناك خلل، إما في الآلية السياسية اللبنانية أو لدى الفلسطينيين. إن معالجة هذه المسألة منوطة بهم. والواقع أن الجميع يرفض التوطين، والجميع يطالب بحق العودة. وهذا أمر مرجّح حصوله على نطاق واسع.

يضعنا ذلك أمام سؤال للإجابة عنه بواقعية سياسية: ماذا يقيم بين التوطين وحق العودة؟ ما الذي يقيم بينهما؟ إن المساحة المتاحة بينهما التي يمكن العمل من خلالها والتفكير في الخطوات الواقعية سياسياً التي يمكن الإقدام عليها، وتستجيب الحاجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين وحقوقهم المدنية، وتعترف بالسيادة وحكم القانون وشرعية الدولة اللبنانية وشعبها ـ هذه الفسحة الوسطية هي منطلق الخوض في الأجوبة التي نريدها.

الهجرة اللبنانية واللاجئون الفلسطينيين

أجد أنه من الساخر أن يكون الشعب اللبناني هو الأكثر تردّداً في العالم في إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية والاقتصادية، لأنهم لاجئون وليسوا مواطنين، بينما هناك

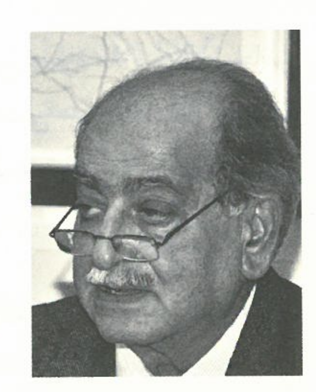
٤ أو ٥ ملايين مهاجر لبناني في الخارج قد حصلوا على حقوقهم كاملة، على الإستقرار والنجاح، على الإنتاج الاقتصادي والدينامية الثقافية، ولا يزالون يحبّون بلدهم الأم.

إن تجربة الهجرة اللبنانية يجب أن تكون قدوة في كيفية التعاطي مع الفلسطينيين في لبنان. عدم إعطائهم الجنسية بل إعطاؤهم حقوقهم كاملة، لأن الجميع سيستفيد من ذلك. على اللبنانيين أولاً دون الآخرين إدراك ذلك. هناك ازدواجية المقاييس في عدم قبولهم بهذه المسألة. أطلب من اللبنانيين القيام بتحليل عميق لسبب نجاح المهاجرين اللبنانيين، واغتنائهم بأنفسهم وإغنائهم الدول التي هاجروا إليها، وبلدهم الأم، فيرون أي أمثولات يمكنهم استخلاصها من تجربة الهجرة اللبنانية، وتلقينها للفلسطينيين.

استنتاجات

سأنهي كلمتي بالقول إن مسألة الأمن والرفاهية هذه، ليست مسألة أمن ورفاهية في مضمونها. إنها دورة السياسة والحقوق المدنية واللاجئين والحقوق الإنسانية، المتكاملة التي تجتمع بمكوّناتها كلها تحت سيادة الدولة اللبنانية. الواقع أنه متى سُمح للاجئين بممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية، يصبحون أفراداً منتجين جداً في المجتمع، وعامل استقرار كبير عوض أن يكونوا عاملاً أمنياً مخيفاً.

هذا هو تحدي اللبنانيين. ومن المستغرب بالنسبة إليّ أن القادة اللبنانيين والفلسطينيين لم يقدروا معاً على القيام بخطوات في هذا المضمار، بينما هناك كمّ كبير من الدلالات التي تشير إلى ضرورة العمل سويّاً على أساس حكم القانون، والأمن للجميع، والسيادة اللبنانية، وحقوق الإنسان والحقوق المدنية، والكرامة للجميع.



الدكتور وائل خير
المدير التنفيذي لمؤسسة حقوق الإنسان والحقّ الإنساني (لبنان).
محاضر في القانون الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان والإنسانيات في عدد من جامعات لبنان، ومحاضر في جامعة فيينا (٢٠٠٨). من مؤلفاته: «أنا حارس أخي».

المشاكل الإجتماعية والقانونية

تتابعت على لبنان في العقود الأخيرة ظروفٌ زعزعت أسس الدولة وزادت الشروخ وعمّقتها في البنية الوطنية حيث كادت الحياة في الدولة الفاشلة تحاكي وصف توماس هوبس لحالة الطبيعة، هذا الوصف يكاد لا يستثني أحدًا من مواطن ومقيم. إلا أنّ العنت الأكبر يصيب، دون شك، الشريحة الفلسطينية التي تقطن ١٢ مخيمًا موزعًا من جوار صور حتّى ما بعد طرابلس وأحدها في البقاع.

يبقى فهم أوضاع الفلسطينيين القانونية والاجتماعية والاقتصادية قاصرًا ما لم يوضع في إطاره الصحيح. عليه سأمرّ على خلفية وجود الفلسطينيين في لبنان أنتقل بعدها لبسط أوضاعهم القانونية والاجتماعية والاقتصادية وكلّ ذلك في إطار حقوق الإنسان.

تدفّق الفلسطينيون إلى دول الجوار، لبنان في عدادها، أثناء الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨. كان يقين السلطات اللبنانية أنّ إقامة الفلسطينيين على أراضيها لا بد وأن تكون قصيرة معدودة الأيام يعودون بعدها إلى وطنهم بعد قضاء جيوش خمس دول عربية على الميليشيات اليهودية. بديهي أن الأمور سارت على خلاف التوقعات.

الإطار القانوني

نظمت اتفاقيات دولية عدة حقوق اللاجئين نتيجة الحروب بدءاً من نهاية الحرب العالمية الأولى والتي انتهت بتقويض ٣ امبراطوريات وقيام دول على انقاضها متداخلة

الشعوب ومتناقضة الاهواء والولاءات والمصالح ما أدّى إلى هجرة ملايين الأشخاص في أوروبا الشرقية وروسيا وآسيا الغربية. تضخم عدد اللاجئين جراء الحرب العالمية الثانية وزادت اوضاعهم سوءًا ما اقتضى توقيع اتفاقية دولية بشأنهم – اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين الموقعة في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥١.

رفض الفلسطينيون بتأييد ودعم الدول العربية إتفاقية اللاجئين. والسبب الرئيسي، بإجماع المسؤولين عربًا وفلسطينيين، هو ما جاء في الاتفاقية لجهة سعي الأمم المتحدة لتأمين دولاً بديلة يندمجون فيها وتكون «استقرارا نهائيا لهم».

اتّجه رأي الجامعة العربية إلى أن تأمين حياة كريمة للفلسطينيين في دول اللجوء العربية سيضعف تصميمهم على العودة إلى فلسطين. تجد أوضاع الفلسطينيين البالغة السوء جذورها في هذا القرار. لكن الحاجة بقيت لإطار قانوني دولي ينظم وجود الفلسطينيين ويتعهدهم خارج إطار الاتفاقية الدولية للاجئين. عليه قامت مؤسسة خاصة بالفلسطينيين تابعة للأمم المتحدة تسعى لتأمين الحاجات الضرورية والملحة بصورة حصرية للفلسطينيين في قطاع غزة، والضفة الغربية، والأردن وسوريا ولبنان.

الفلسطينيون في لبنان

طبيعي أن تكون غالبية الفلسطينيين الذين عبروا إلى لبنان عام ١٩٤٨ من المزارعين وسكان مدن وقرى الجليل الأعلى. لكنّ أوضاع لبنان الاقتصادية، وخاصة الحريات، جذبت فلسطينيين من مناطق أخرى ذوي خبرات لعبت دورًا كبيرًا في قطاعات عدة أهمها: المصارف، والحياة الأكاديمية وبيوت تجارية وخبرات زراعية خاصة الحمضيات. اندمج هؤلاء في المجتمع اللبناني وحازوا على الجنسية اللبنانية. وهكذا انحصر بالمخيمات من هم أقل كفاءة وأدنى علمًا. هؤلاء بالتحديد هم الأشدّ معاناة على الأراضي اللبنانية.

الفلسطينيون والسياسة اللبنانية

مرت علاقة الفلسطينيين بالسياسة اللبنانية بمرحلتين: الأولى ما قبل أواسط الستينات من القرن الماض، والثانية ما بعدها.

حافظ الفلسطينيون في الحقبة الأولى على حياد تام وجانبوا الحياة السياسة اللبنانية الشديدة التعقيد. فبالرغم من انجذابهم الشديد إلى شخصية الزعيم المصري جمال عبد الناصر وسياسته العربية والدولية، لم ينجرّوا إلى مساندة مناصريه خلال الستة أشهر من الاضطرابات والاقتتال عام ١٩٥٨.

لكن المرحلة الثانية اختلفت جذريا عن الأولى، إذ استعانت المعارضة اللبنانية بالفلسطينيين على أعداءها اللبنانيين. وبدا للقيادات الفلسطينية مصلحة في الانزلاق والسيطرة على لبنان والاستعانة بتسهيلاته المصرفية ووسائله الإعلامية ووجود بعثات دبلوماسية في عاصمته ووضعها جميعًا في خدمة القضية الفلسطينية. لكنّ بعض المفكرين والقادة الفلسطينيين أدركوا خطأ ذاك القرار وعارضوه، من أبرزهم الدكتور وديع حداد الذي انكفأ والدكتور وليد الخالدي. وبعدها بسنوات اعتذر الرئيس محمود عباس للبنانيين علنا على إساءة الفلسطينيين لهم خلال الحرب الأهلية. الاعتراف بخطأ التحالف لم ينحصر بالطرف الفلسطيني فالحركة الوطنية اللبنانية أعربت عن خيبة املها ورئيسها الاستاذ كمال جنبلاط في كتاباته الاخيرة بدا شديد المرارة في نقده لهم.

غير أنّ هذه المرحلة الثانية لم تنقض كلياً بعد. ثمة تنظيمات فلسطينية ضيقة القاعدة الشعبية تتدخل في الشؤون اللبنانية خدمة منها لأهداف أفرقاء آخرين.

الإطار القانوني للفلسطينيين في لبنان

تدير أوضاع الفلسطينيين في لبنان سلسلة من القوانين والمراسيم والقرارات يناط جانب منها بمديرية الأمن العام. يحتشد في هذه الإجراءات القانونية عدد ضخم من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كان يتوجب على الفلسطيني الذي ينوي مغادرة مخيمه، حتّى لزيارة فلسطينيين في مخيمات أخرى، أن يحصل على موافقة الأمن العام. كذلك كان وراء التوسع في صلاحيات المحكمة العسكرية عام ١٩٦٧ نية إضافة قيد قضائي على الوجود الفلسطيني. وفي ظل المحكمة العسكرية عانى الفلسطينيون من توقيف اعتباطي وتعذيب وبعض أحوال الوفاة اثناء التحقيق.

ثمة قانون أقرب إلى زمننا ميّز الفلسطينيين وحرمهم حقًا أصيلاً هو قانون تملك غير اللبنانيين للملكية العقارية الذي أقره المجلس النيابي في ٢٠٠١/٣/٢١ الذي عدّل أحكام القانون رقم ١٩٦٩/١/٤. ولاستكمال الصورة علينا أن نضيف مداولات المجلس النيابي التي تضمنت اساءةً وتحقيرا للفلسطينيين الذين وصفهم النائب نعمة الله أبي نصر بـ«الزبالة».

عدد من السياسيين اللبنانيين، خاصة في الجانب المسيحي، حذروا دائمًا من «توطين الفلسطينيين في لبنان». لا مبرر إطلاقًا لهذه الخشية على كل المستويات خاصة وأن القانون الدولي يضمن حلاً للجنسية فور قيام دولة فلسطينية بحيث يحوز الجنسيةَ الفلسطينية كلُ فلسطيني أثبت نسَبًا له وإقامة على الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب البريطاني لفترة يحددها القانون، سابقة للعام ١٩٤٨.

وأخيرًا في هذا الإطار ابتدأت الدولة اللبنانية في آب (أغسطس) ١٩٩١ بمفاوضات مع الجانب الفلسطيني لتسوية الخلافات القائمة، ومثّل لبنان الوزيران شوقي فاخوري وعبد الله الأمين. لكن المحاولة لم تأت بنتيجة وتوقفت المفاوضات.

أوضاع المخيمات الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية والصحية

تكلم المحاضرون عن الأوضاع المزرية في الـ ١٢ مخيما فلسطينيا في لبنان. ربما كان أكثرها وقعا الكثافة السكانية في مخيم عين الحلوة حيث يقيم كحد أدنى ٤٥٠٠٠ فلسطيني على رقعة لا تزيد مساحتها على ٠,٨ كيلومتر مربع أي ما يزيد قليلاً على ١٤ متر مربع لكل شخص.

كل المخيمات مزودة بمدارس ومستوصفات وفيها نواد اجتماعية ورياضية. غير أن الصورة تبقى منقوصة ما لم نضف إليها مستوى التعليم المتدني وقلة عدد الأبنية بحيث يتم التدريس على دفعتين. علينا أن نضيف اثر سد أبواب ٧٢ مهنة في وجه الفلسطينيين على حماس هؤلاء لدخول المدارس ومتابعة التحصيل. أمّا البنية الأساسية لهذه المخيمات فهي على سوء شديد. مصارف المياه والمجارير ومياه الشرب والكهرباء هي الأسوأ على امتداد الأراضي اللبنانية. الحاجة ماسة إلى تحسين هذه الأوضاع فورا.

إذا استثنينا ما تقوم به الأونروا، فإنّ المؤسسات الاجتماعية في المخيمات يتم تمويلها من قبل جهات اجتماعية ودينية وسياسية. وهذا يؤدي إلى تعبئة الفلسطينيين وراء أهدافٍ ليست دائما في مصلحتهم.

إنّ نسبة مرتفعة من سكّان المخيمات دون حدّ الفقر. نحو ٥٠٪ من الذين في سن العمل هم أسرى البطالة. إنحراف الأحداث، وكذلك سلسلة طويلة من الأمراض الاجتماعية تعمّ المخيّمات.

أمّا الأوضاع الصحية فتبقى الأشدّ سوءا بالرغم من جهود الأونروا. غابت عن مدارس المخيمات الإجراءات الوقائية ضدّ حمّى الخنازير التي عمّمت على مدارس لبنان ما حدا ببعض مؤسسات حقوق الإنسان لدق ناقوس الخطر في بدء هذا العام الدراسي.

وأخيرًا إن إعادة بناء مخيم نهر البارد تواجه صعوبات جمّة، ليس فقط تلكؤ السلطات اللبنانية بل أيضًا بعداء ضد الفلسطينيين لا يكتمه الكثير من سكان الجوار.



الأستاذ زياد الصائغ

كاتب وباحث. مستشار سابق رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني. له مقالات عديدة متخصصة في قضايا اللاّجئين الفلسطينيين في لبنان وله مساهمات في مؤتمرات مختلفة في الموضوع عينه.

من الأمن الى الأمان السيادي حتى العودة

من الشائك الإطلالة الإستراتيجية على الواقع الأمني والحياتيّ لمخيّمات اللاّجئين الفلسطينيّين في لبنان، لاسيّما وأن منمطّات كثيرة تسودُ هذا الواقع، ليس فقط على المستوى الإعلاميّ المحليّ والدّولي، بل حتى على مستوى الأُطر المؤسّسية والأكاديمية، ناهيك عن بعض المقاربات الديماغوجية في كلّ من الجانبين اللبناني والفلسطيني. لكنّ هذه المنمطّات، وعلى وفرتها في الكثير من الأبحاث والوثائق الرّسمية أو تلك المتأتية من المجتمع المدني على حدّ سواء، لا يمكن أن تحجب إمكانات الإضاءة على حقائق تأسيسية في الحياةِ اليومية للاّجئين الفلسطينيّين أهل المخيمّات، وهي انعدامُ أمانهم الاجتماعي والاقتصاديّ والمستقبليّ من ناحية، والجدير بالذكر أنهم في ذلك شُركاء مع إخوةٍ لهم، لبنانييّن، يتوزّعون في أحزمة بؤسٍ هُنا وهناك. ومن ناحية أخرى استمرارُ قناعتِهم بأنه في ظل انعدامِ أمانهم الاجتماعيّ والاقتصادي لا بدّ من التمسك بمظاهر أمنهم الأمنيّ، شكلاً من أشكال التعبير عن هويةٍ نضالية بالقُوّة، وكأن في ذلك بعض من الإستقواء على الفقر واليأس، وإنتصار على اغتيالات حُلمُ العودة إلى الوطن السّليب والدولة المؤجلة، وقد أكون اقع في الخطأ إن عممت هذه القناعة على الناس أكثر منه على المُنتمين إلى أطر فصائلية وحزبية.

من هذا المُنطلق لا بدّ من محاولة تبنّي مبادرات جادّة للإضاءة على هاتين النّاحيتين أي «انعدام الأمان» و«منزلقات الأمن الأمني» على قاعدة صياغة سياساتٍ قد تُسهم في تطبيع إيجابيّ للوجود الفلسطينيّ اللاّجئ المؤقت والقسّري في لبنان،

حتى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمها حقُ العودة. وقد يتأتّى هذا التطبيعُ الايجابيّ الدّاعم الأكبر لحقّ العودة.

في انعدام الأمان الاجتماعي والاقتصادي للاّجئين الفلسطينييّن في لبنان

اللاّجئون الفلسطينيُّون مسؤولية المجتمع الدوليّ ووكالة غوث وتشغيل اللاّجئين الفلسطينييّن (الأونروا)، والتي تُعيّد هذا العام ذكرى تأسيسها الـ ٦٠ كشاهدةٍ على هذه المسؤوليّة. وهي مدعوّة في اعتقادي، وعلى الرغم من أدائها الفعّال والاستثنائي، إلى أعادة النظر في مسألتين أساسيّتين:

أوّلها محاولة الإجابة على تساؤل، أن هلْ يُمكن أن تستمرّ هويّتُها إنسانية فقط في ظِلّ ارتباطها بقضية عدالةٍ دولية سياسيّة بامتياز؟

وثانيها محاولة الإجابة أيضاً على تساؤل عن إمكان استمرار هذه الرؤية العملانيّة وتأطير كوادرها في حيّز الإغاثي اليوميّ والخدمات التقليديّة في حين أنّ الحاجة مُلحة الى رؤيةٍ عملانيّة تمكينيّة بالتعاون مع الدوُل المضيفة والدول المانحة؟

وبإزاء هذين التساؤلين لا بدّ من التأكيد على ثابتتين:

الأولى تتلخّص برفض أيّ تحويل لقضية اللاّجئين الفلسطينييّن كمسؤولية إقليمية، وبعبارة أُخرى مسؤوليّة عربيّة.

وثانيها تتمثّل بأنّ تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للاّجئين الفلسطينييّن في البلدان المضيفة وتحديداً لبنان، ليس أبداً بداية استثناء من حقّ العودة تحت شعار الإندماج التدريجيّ، بل على العكس فهذا التّحسين ليس سوى توفير مقوّمات البقاء والعيش بكرامة حتى العودة. الإستطراد السابق مُرتبط جوهرياً بانعدام الأمان الإجتماعيّ والأقتصاديّ للاّجئين الفلسطينييّن في لبنان، ليس بمعنى تقصير الأونروا، بل بالإستناد إلى تفاقُم حالة الفقر في المخيمات أكان على مستوى البنى التحتية أو على مستوى الخدمات الحياتيّة.

من هنا أطلقت الحكومة اللبنانية في العام ٢٠٠٦، وبمبادرة من رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، ومن خلال لجنة الحوار اللبناني — الفلسطيني برئاسة السفير

خليل مكاوي، بالتعاون مع الأونروا، ومنظمة التحّرير الفلسطينيّة، مشروع «تحسين أوضاع المخيّمات»، والعمل جارٍ على تنفيذ ما تضمّنت في ظلّ الأموال المتوافرة، كذلك استكمال التّمويل، مع إعادة النّظر بالأولويّات وإضافة البُعدين التربويّ والإستشفائيّ إليها.

كان هذا المشروع مبادرة، أضيف إليها قرار وزير العمل طراد حماده، والذي سمح للاّجئين الفلسطينييّن ممارسة حوالي ٧٠ مهنة في العام ٢٠٠٦ أيضاً. حتماً يجب نقلُ هذا القرار إلى حيّز التّشريع بما يزيل إجحافاً تجاه اللاّجئين الفلسطينييّن ويصوّب إنسجام سياسات لبنان مع إرثه الحضاري باحترام حقوق الإنسان.

تبقى إشكاليّةُ التملك وفيها محاذير جمّة يقتضى البحث فيها بالحوار، وضمن ضوابط الدستور اللبنانيّ، إنما بمنأى عن المزايدات في المناصرة أو التهويل في الممانعة. أنّ تحسين الأوضاع الحياتية للاّجئين الفلسطينييّن في المخيمات يجب أن يرفد برزمة من إجراءات الأمان الإجتماعيّ كما الحفاظ على خصوصية هويةِ هذه المخيّمات وأبنائِها بما هم مقيمون مؤقتين حتى العودة. إنعدام الأمان الإجتماعي والاقتصادي للاّجئين الفلسطينييّن في مخيمات لبنان يولّد عصبياتٍ ومشاريع إنتحاريّة. تأمين هكذا أمان ملحٌ ويتبدى ضمانة، على أنهُ آنَ أوان العملُ على تأمينه بدل الإستنقاع في الصُراخ حول مسبّباته. والحكومة اللبنانية جادّةٌ في هذا الإطار منذ العام ٢٠٠٥. ومن لهُ أُذنانِ فليُصغِ وعينان فليُراقِب هذا إذا أراد...

في منزلقات «الأمن الأمني» لمخيّمات اللاّجئين الفلسطينييّن في لبنان

يكفينا الإستناد عند الحديث عن «ألأمن في المخيّمات» إلى منطق «الضحية» و«الجلاّد». الإستباحات المتبادلة دمّرت عناصر الثقة بين اللبنانييّن والفلسطينييّن. «السيادة» للبنانييّن أولويةٌ قصوى. و«الكرامة» للاّجئين أولويةٌ قصوى. لا أخالُ في أيّ دولة من دول الطوق الشقيقة ثمة إمكانات لاستعراضاتٍ عسكرية خاصة خارجة عن المؤسّسات الرسميّة. ولا أخال في أيّ منها وسّعت مفاهيم السلاح المرتبط بأحقيّة الاستمرار ثمناً للمقايضة بحقوق إجتماعية واقتصادية ولا بالسلاح ضمانة لحقّ العودة، أو توفير أمن ذاتيّ. من ناحيةٍ أُخرى ثمّة التِزام بدأته الحكومة اللبنانية عبر لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، وعلى ضوء استخلاص العبر ممّا جرى في مخيم نهر البارد،

ويقضي ببلورة رؤية أمانية لبسط سيادة القانون في المخيمات بالتعاون مع الشرعيّة الفلسطينية وكافة الفصائل، مع التأكيد على جوهرية تنفيذ قرارات هيئة الحوار الوطني في ما خصّ السّلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها.

قد يتبدى على الطريق معوّقات، لكنّ الإرادة صلبة في إيقاف الفلتان، وسدّ ثغرات الاستثمارات الأُصولية والمخابراتية على حدّ سواء. من هنا ثمة تعاون فعّال بين الجيش اللبناني وقوى الأمن الدّاخلي والإخوة الفلسطينيّين، لا ينتفي فيه أحياناً التشادّ والتخوّف والتذمُّر والتذكُّر الصعَب. لكنّ ٦٠ عاماً من الالتباس يُقتضى إزالتها بالحوار. لم يعد يقبل اللبنانيّون باستثناء مخيّمات اللاّجئين الفلسطينييّن من الحياة الكريمة، وهم أيضاً ما عادوا يقبلون بأن تبقى هذه المخيّمات عنوان استغلالاتٍ موسميّة أمنيّةٍ مُغرضة، أو صناديق بريد لإقامة توازناتٍ فلسطينيّةٍ – فلسطينيّة، أو لبنانيّةٍ – لبنانيّة، أو إقليمية دوليّة.

من «الأمن» إلى «الأمان السّياديّ حتّى العودة» تحدّ لبنانيّ – فلسطيني مشترك، فنحن شُركاء، وسئمنا منطق ببغائيّات الحقبة السوداء، وشُكراً.

مقاربات وحلول؟

محمد عبيد: إطار عملي لحل أزمة مستعصية

صقر أبو فخر: مناحة التوطين

سري حنفي: نحو خارطة طريق لحل المشكلة

عبد الله بوحبيب: على الأمم المتحدة تحمل مسؤولية إنماء المخيمات



الأستاذ محمد عبيد

ناشط سياسي. مدير عام سابق لوزارة الإعلام.

إطار عملي لحل أزمة مستعصية

لاشك أن موضوع جلستنا هو الموضوع الأعقد من بين المواضيع التي طرحت خلال هذا المؤتمر الجريء كونُه يلامس الأفكار التي من المفترض أن تشكل الإطار العملي لحل أزمة مستعصية ولدّت أزمات أكثر إستعصاءً بحيث حار المنتدون الذين تحدثوا في الجلسات الأربع التي سبقت في ترتيب أولويات حل تلك الأزمات.

على أن الأزمة الكبرى التي نعيش هي وجود هذا الكيان الإسرائيلي الغاصب لأرض فلسطين الذي ولّد كل تلك الأزمات. ولا شك أن هذا الكيان قد نجح في تصدير أزماته إلينا. فصارت الضفة الغربية أزمة السلطة وغزة أزمة حماس و«عرب ٤٨» أزمة العرب والعالم في حال تم تكريس مفهوم الدولة اليهودية عملياً! والقدس التي يُسّرعون خطاها نحو التهويد، بركان قد تتفجر حِمَمُهُ في شوارع عالمنا العربي والإسلامي ومعبر رفح أزمة مصر مع عروبتها ومزارع شِبعا أزمة سوريا ولبنان معاً بدل أن يكون إحتلالها هو الأزمة، ناهيك عن الأردن المترقب دوماً للتبدل الديمغرافي الذي يجعله تلقائياً وطناً بديلا. فكيف به في حال الترحيل! أما أزمة التوطين المتجذرة في لبنان فقد كانت وما زالت المادة الدسمة للطوائف والمذاهب والسياسيين والأحزاب والسلطة والمنظمة والفصائل الفلسطينية والمخيمات والمؤامرات المحلية والإقليمية والدولية. ولحروب هؤلاء مجتمعين على أرض لبنان.

لن أدخل في تصنيف من هو المُحِق ومن هو المتجني، ولا بد أن نتجاوز الماضي سوياً - نحن والأخوة الفلسطينيون — ولكن كي لاتتحول هذه الأزمة الى مادة صراع

جديدة لهؤلاء الذين ذكرنا سابقاً وجب علينا أن نتصارح ونتكاشف حتى نبدد هواجسنا فنرسم خارطة طريق لتكريس حق العودة والتعايش بانتظار ذلك مع الوجود الملطف للإخوة الفلسطينيين بيننا، ولنبدأ :

أولاً: سلطة قانونية وأمنية وعسكرية للدولة اللبنانية داخل المخيمات وليس على مداخلها، حتى لو بقي السلاح الفردي بين أيدي سكانها. وإلا ما الذي يمنع تكون البؤر الإرهابية فيها؟

ثانياً: أن يقتنع الأخوة الفلسطينيون أن ما قامت وتقوم به المقاومة اللبنانية في مواجهة العدو الإسرائيلي هو مقدمات على طريق تحرير أرضهم، وبالتالي لا إمكانية لسلاح آخر على أرض الجنوب غير سلاحها الى جانب سلاح الجيش اللبناني. فالصواريخ البدائية لم تعد تجدي نفعاً. أصلاً هي لم تُجدِ سابقاً! وبصراحة أعمق وأوضح لم تعد الأرض جاهزة لاحتضان أي عمل عسكري حتى ولو كان بهدف التحرير إن لم يكن لبنانياً صرفاً.

ثالثاً: أن يعتبر اللبنانيون أن القضية الفلسطينية في أبعادها هي قضية لبنان، بل هي قضية لبنان في الدرجة الأولى، لأن الأخطار الناجمة عن وجود دولة عنصرية الى جوار لبنان الوطن تجعل من كيان إسرائيل خطراً مستمراً عليه، ولأن القدس في معناها تشكل ركناً أساسياً في الدين عند المسلمين والمسيحيين الذين يتكون منهم الشعب اللبناني والقبول بتهويدها سقوط لمعنى الإيمان عندهم.

أخيراً، نحن لسنا معنيين بحل أزمات الكيان الإسرائيلي، نحن معنيون بتسوية أزماتنا الوطنية والقومية وبالتالي لاأجد لزاماً علينا أن نبحث عن حل نريح فيه هذا الكيان من «كابوس» حق العودة.

خوفي، أنه وبينما نحن نتحاور في موضوع الوجود الفلسطيني في لبنان، أن يكون هناك من يُعِدُ العُدة لتكون المخيمات الفلسطينية بؤرة لصراع يتم من خلاله التنفيس عن الإحتقان السياسي بين الفلسطينيين أنفسهم أو المتغيرَ الذي يمكن عبره إعادة خلط أوراق المنطقة بأكملها، بعد انسداد أفق التسوية المزعومة وفشل السياسات الأميركية في كل مكان وتكون إسرائيل، كالعادة، المستفيد الأول والأخير. أو أن تكون الحرب الإسرائيلية على لبنان هي البديل!



الأستاذ صقر أبو فخر

سكرتير تحرير «مجلة الدراسات الفلسطينية» ومسؤول الإعلام ورئيس قسم في «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» وكاتب سياسي في جريدة «السفير». عمل باحثاً في «مركز التخطيط» في بيروت ومجلة «المصير الديموقراطي». حائز على بكالوريوس في الاقتصاد. له العديد من المؤلفات منها «الدين والدهماء والدم - العرب واستعصاء الحداثة».

مناحة التوطين

«القوا معاناتكم خلف ظهوركم ودعوا تشيلي تُعد إليكم اطمئنانكم». هذه العبارة الجارحة المتسربلة بالإحسان قالها فيليب هاربو نائب وزير الداخلية في جمهورية تشيلي وهو يستقبل ٣٩ لاجئاً فلسطينياً وصلوا من مخيم «التنف» على الحدود السورية - العراقية إلى مدينة «لاكاليرا» الزراعية في ٢٠٠٨/٤/٦، بعدما امتنعت معظم الدول العربية عن استقبالهم، ولم يعثروا على مكان يؤويهم غير تشيلي التي تبعد ٤٠ ساعة سفر من بلاد الشام والنهرين.

يشبه كلام فيليب هاربو هذا، كلام الرئيس بشارة الخوري الذي استقبل في سنة ١٩٤٨ طوابير اللاجئين الفلسطينيين بقوله: «ادخلوا بلدكم لبنان»، ويشبه أيضاً كلام وزير الخارجية حميد فرنجية الذي رحب بهم قائلاً: «سنستقبل اللاجئين الفلسطينيين مهما كان عددهم، ومهما طالت إقامتهم، ولا يمكننا أن نحجز عنهم شيئاً، ولا نتسامح بأقل امتهان يلحقهم دوننا. وما يصيبنا يصيبهم، وسنقتسم في ما بيننا وبينهم آخر لقمة من الخبز». لكن الأمور لم تجر على هذا المنوال. فلم تكد تنقضي أسابيع محدودة حتى كان الفلسطينيون يرغمون على مغادرة القرى الحدودية بذريعة الأمن. ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً خضع الفلسطينيون في لبنان لشروط مهينة، فانتظروا خمس سنوات متواصلة من العيش في العراء تقريباً، أي في الخيمة، حتى سُمح لهم بأن يضعوا ألواح الزِينكو فوق رؤوسهم، وانتظروا أعواماً أخرى حتى سمح لهم بأن يبنوا جداراً في محيط

خيمتهم على ألا يعلو أكثر من مترين، فصار في إمكان الواحد منهم أن يسند ظهره، وانتظروا حتى سنة ١٩٦٩ ليتمردوا وينتزعوا إمكان العيش في منزل ذي سقف من الباطون. وبين سياط المكتب الثاني وشتائم الدرك تدرب الفلسطينيون على الصمود في الشدائد والعيش في المصاعب واحتمال الكراهية في بعض الأحيان.

كان الفلسطيني في عيون اللبنانيين على صور وهيئات شتى. إنه اللاجئ التاعس والعاثر (المعتّر) لدى البعض. وكان في نظر البعض الآخر مسؤولاً عن لجوئه وتعاسته، لأنه باع من اليهود أرضه، فهو، والحال هذه، لا يستحق أي معونة. وكان الفلسطيني سنياً في المحيط الشيعي، ومسلماً في المحيط المسيحي. وحتى المسيحي الفلسطيني كان ينظر إليه في الوسط المسيحي على أنه غريب.

أما الصورة التي أهال كثيرون الركام والتراب عليها فهي صورة الفلسطيني المتمدن والمكافح الذي كان من الرواد والأوائل في لبنان، وكان له شأن مشهور في ازدهار لبنان وعمرانه. لقد تناسوا، أو أنهم يجهلون، أن أول شركة لتوزيع الصحف في لبنان أسسها فلسطيني هي شركة فرج الله، وأول من أسس شركة تأمين الفلسطينيان باسم فارس وبدر الفاهوم، وأول فرقة للرقص الشعبي أسسها الفلسطينيان مروان جرار ووديعة حداد جرار، وأول من أسس الفرق الكورالية الفلسطينيان الفاريس بولس وسلفادور عرنيطة، ولا ننسى، بالطبع، يوسف بيدس مؤسس بنك انترا وكازينو لبنان وطيران الشرق الأوسط واستديو بعلبك، ورفعت النمر مؤسس بنك بيروت للتجارة، علاوة على رائد محلات السوبر ماركت الفلسطيني أدوين أبيلا ... وهكذا.

تهجير لا توطين

من مصاعب هذه الأيام ومصائبها، عودة حكاية التوطين إلى الكباش المحلي اللبناني، هذه الحكاية التي ما برحت أطراف سياسية كثيرة في لبنان تتغرغر بها كلما رغبت في امتلاك أداة دعائية لمقارعة خصومها المحليين. ولا ريب في أن فكرة التوطين تتغذى على تصريحات الساسة الإسرائيليين والأميركيين، وآخرها دعوة الرئيس جورج بوش في ٢٠٠٨/١/١٠ إلى تعويض اللاجئين وعدم تنفيذ حق العودة بموجب القرار ١٩٤. والتوليد المنطقي لهذه الدعوة يقول إن عدم تنفيذ حق العودة يعني، بالضرورة، التوطين.

هذا صحيح إلى حد ما. لكن لنقارب المسألة بطريقة أكثر دقة. فالفلسطينيون موجودون في لبنان كأمر واقع، أي كوجود قسري. وهم في التوصيف القانوني «لاجئون»، أي أن وجودهم مؤقت. أما التوطين فيقصد به تحويل هؤلاء اللاجئين من لاجئين، مقيمين ومؤقتين، إلى مواطنين، أي منحهم شكلاً من أشكال المواطنة التي ستكتسي، في ما بعد، صيغة قانونية ما كالإقامة الدائمة أو الجنسية.

إن الأمور لا تجري على هذا النحو البتة في لبنان لسبب بسيط، هو أن التوطين لا يمكن أن يصبح أمراً واقعاً إلا في حال توصل الإسرائيليين والفلسطينيين إلى حل ما، لمشكلة اللاجئين؛ حل يستطيع الطرفان أن يدعيا أنهما حققا من خلاله صيغة وسط بين رفض إسرائيل فكرة عودة اللاجئين، وبين إصرار الفلسطينيين على هذا الحق ولو بصورة معدلة. أي أن التوطين هو النتيجة المباشرة لعدم تطبيق حق العودة. غير أن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، كما هو واضح، لا يبدو أنه يتجه نحو الحلول، بل يشير إلى استعصاء أي جهد سياسي على الوصول إلى حل. وهذا ما ظهر جلياً بعد اتفاق أوسلو؛ فكل الحلول السياسية التي عُرضت في كامب دايفيد الثانية وفي خريطة الطريق وفي شرم الشيخ اصطدمت بنقطتين هما اللاجئون والقدس، وهما نقطتان قاتلتان للحلول كلها.

لا حل سياسياً للمسألة الفلسطينية في المدى المنظور. هذا أمر يقارب البديهية. إذاً، تبقى الأمور على ما هي عليه، فلا توطين ولا عودة، بل هجرة فلسطينية متمادية إلى دول العالم المختلفة، الأمر الذي يعني، في الحقيقة، توطينا، لكن في دولة ثالثة. وأبعد من ذلك، فحتى لو تم التوصل إلى حل ما لمشكلة اللاجئين، وكان هذا الحل يتضمن بالفعل التوطين، أكان ذلك تصريحاً أم تلميحاً، فإن التوطين سيقع بالضرورة، في الأردن مثلاً أو في سوريا، لكنه لن يطال اللاجئين في لبنان، لأن هؤلاء مرصودون للتهجير، أي للانتقال إلى دول جديدة والى مهاجرة متناثرة. فاللاجئون في الأردن مواطنون أردنيون منذ زمن بعيد، وعليهم، في حال التوصل إلى حل ما، أن يحسموا أمر مواطنتهم، فإما أن يختاروا المواطنة الأردنية، فتبقى الحال على ما هي عليه، أو أن يختاروا المواطنة الفلسطينية فيبنى على الشيء مقتضاه. واللاجئون في سوريا ليسوا عبئاً على المجتمع السوري، فهم مندمجون فيه ويتمتعون بحقوق المواطنة كاملة ما عدا الجنسية وحق

انتخاب المجالس التشريعية. أما في لبنان حيث يروج الكثيرون أن اللاجئين عبء جدي على المجتمع اللبناني، فالمتوقع أن يغادر هؤلاء اللاجئون، بموجب أي حل دولي أو من دونه لينتشروا، بالتدريج، في دول العالم. وهذا المصير ليس من باب التمرين الذهني، بل من باب الخطط السياسية الواقعية. فما دام اللبنانيون ضد التوطين، وما دام الفلسطينيون ضد التوطين، وما دام الدستور اللبناني ضد التوطين، وما دامت دول العالم الكبرى تؤكد، صبح مساء، أن أي حل لمشكلة اللاجئين لن يكون على حساب لبنان، فأين المشكلة إذاً؟ المشكلة، بحسب اعتقادي، تكمن في عقول السياسيين المحليين، بالدرجة الأولى.

دونكم ما هو آتٍ

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان حتى نهاية سنة ٢٠٠٧ نحو ٤٢٦ ألف لاجئ بحسب قيود وكالة الأونروا. لكن المقيمين الفعليين على الأراضي اللبنانية لا يزيدون، البتة، على ٢٠٠ ألف لاجئ. أين ذهب الباقون إذاً؟

إن الأرقام تقول إن نحو مئة ألف فلسطيني جرى تجنيسهم في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (المقصود المسيحيون الفلسطينيون)، وفي التسعينيات (المقصود الشيعة الفلسطينيون من أهالي القرى السبع)، علاوة على أعداد غير محددة تماماً من رجال الأعمال والأثرياء السنة وغيرهم. وهؤلاء، مع أن التجنس لا يسقط عنهم حق العودة قط، أصبحوا لبنانيين قانوناً. وهناك أكثر من مئة ألف فلسطيني هاجر نهائياً من لبنان منذ بدايات الحرب الأهلية في سنة ١٩٧٥ فصاعداً. وأولئك اكتسب معظمهم جنسيات البلدان التي لجأوا إليها واستوطنوها. إذاً، لم يبق على الأرض اللبنانية إلا نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني فقط، وهذا يخالف الأرقام التهويلية التي تنشرها جهات سياسية معلومة. وفي أي حل دولي (وهذا بالفعل نوع من الاحتمال البعيد) فإن كندا، على سبيل المثال، ستكون مستعدة لاستقبال ٧٥ ألف لاجئ من لبنان، وستكون أستراليا أيضاً جاهزة لإستقبال ٥٠ ألفاً آخرين، وستتوزع البقية ما بين أراضي السلطة الفلسطينية ودول أخرى تحت راية لم الشمل.

بهذا المعنى، بل بهذا التصور القريب من الواقع، واستناداً إلى الخطط التي وضعتها جهات كندية شبه رسمية (كندا هي رئيسة اللجنة المتعددة الطرف الخاصة باللاجئين المنبثقة من مؤتمر مدريد) فلن يبقى فلسطيني في لبنان خلال خمس

سنوات ما إن تفتح أبواب الهجرة أمامهم. فعلام يتخوف الخائفون من التوطين؟ وللتذكير فقط، فإن النائبة الأميركية عن ولاية فلوريدا إليانا روس ليتنين (صاحبة قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان) هي التي اقترحت توطين الفلسطينيين في لبنان («النهار»، ٢٠٠٣/١/٦) ثم عادت وأهملت مشروعها هذا. أما رئيس الوزراء الكندي السابق جان كريستيان فأعلن في سنة ٢٠٠٠ أن كندا مستعدة لاستقبال ٧٥ ألف لاجئ من لبنان بمعدل ١٥ ألف سنوياً. وكشفت النائبة الكندية كارولين بيرش في ندوة عقدتها في دمشق في ٢٠٠٥/٤/١٨ أنها ستعمل على توطين آلاف الفلسطينيين المقيمين في لبنان في كندا.

إن هذه المناحة الهاذية التي تصور الفلسطينيين في لبنان كأنهم المسؤولون عن فكرة التوطين هي الوجه الآخر لخطة ترحيل الفلسطينيين من لبنان إلى أي مكان آخر في العالم. بل إن هناك من يدعو علناً إلى توزيعهم على الدول العربية ضاربين بعرض الحائط حق هؤلاء اللاجئين في العيش كمجموعة بشرية ذات خصائص اجتماعية مشتركة. وهذا حل فاشي من الطراز الستاليني الذي شرد شعوب القرم ومزق ترابطها الأسري والعائلي. وهناك من يدعو إلى تسهيل انتقالهم إلى دول ثالثة (أي تهجيرهم) كي يتوطنوا فيها (المهم ليس لبنان)، وهذا حل خبيث يريح إسرائيل في نهاية المطاف. وثمة من يريد تحويل رعاية هؤلاء من وصاية الأونروا إلى وصاية المفوضية السامية للاجئين (UNHCR)، وهذا أمر خطير لأنه يلغي دور الأونروا المنصوص في القرار ١٩٤ (وهو القرار الذي يتضمن في الفقرة ١١ حق العودة)، ويحوّل اللاجئين من شعب له حقوق قومية معترف بها دولياً، إلى مجرد أفراد فارين من بلدانهم، ويحتاجون إلى الحماية في بلدان تمنحهم المواطنة والحماية معاً. وأبعد من ذلك، فإن البعض لم يتورع عن الدعوة إلى الحياد بين العرب والإسرائيليين؛ وهذه دعوة إن لم تكن ساذجة سياسياً فهي خبيثة. فمن غير الممكن الحياد إزاء دولة مسؤولة عن وجود ٤٣٠ ألف لاجئ في لبنان، وهؤلاء لم يأتوا بإرادتهم بل بقوة الطرد. ومن يضمن ألا يطرد الإسرائيليون، في أحوال ملائمة، الآلاف من الفلسطينيين مجدداً إلى لبنان، خصوصاً من فلسطينيي منطقة المثلث؟ ثم إن لبنان واحد من الأسرة العربية بموجب دستوره وبحسب ميثاق جامعة الدول العربية، وبحسب الجغرافيا واللغة وخيار جزء كبير من أبنائه. وعلى لبنان أن يتحمل، وبقدر إمكاناته، نصيباً من المسألة العربية ـ الصهيونية، مثلما له الحق في أن ينال مساعدات المجموعة العربية في هذا الميدان.

إن هذه الدعوات كلها، حتى لو افترضنا أنها مجرد تمارين ذهنية، هي دعوات غير ممكنة وغير عادلة وتفتئت على حق اللاجئين. حتى أن البعض بات يستخدم «حق العودة» كمبرر لعدم منح الفلسطينيين حقوقاً مدنية وإنسانية، بينما قواعد العدالة الإنسانية وقواعد القانون الإنساني الدولي ومبادئ القانون الدولي تحتم منح هؤلاء اللاجئين حقوقهم الإنسانية والمدنية، لأن من شأن ذلك جعلهم مجموعة بشرية لها مصلحة في السلم اللبناني، بدلاً من أن ترى في الدولة اللبنانية مؤسسة معادية. والحقوق المدنية والإنسانية لا تُسقط عن الفلسطيني صفة اللاجئ، ولا تجعل بينه وبين العودة سدوداً. هذه هي حال الفلسطينيين في سورية وفي الأردن، وحتى في المهاجر الجديدة في تشيلي وأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. كان على الأمم المتحدة نفسها أن تراقب مدى التزام الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين تنفيذ التشريعات الدولية في هذا الميدان، وأن تصدر تقارير دورية، فضلاً عن تقرير سنوي، تتضمن سجلاً وافياً عن انتهاك هذه الحقوق. وهذا الأمر الذي كان متعذراً في الماضي صار ممكناً اليوم بفضل العشرات من هيئات حقوق الإنسان ومجموعات الضمير التي تعنى برصد المظالم.

في التسعينيات من القرن العشرين راجت حكاية توطين الفلسطينيين في العراق. وجاءت الوقائع لتجعل الفلسطينيين هناك مشردين مجدداً في بقاع العالم القصية، من الهند إلى تشيلي. واليوم، يروج الكثيرون حكاية التوطين في لبنان، والنتيجة الأولية هي المزيد من الكراهية للفلسطينيين. أما الوقائع المقبلة فربما تحمل معها التوطين حقاً. لكن، هذه المرة في بلدان جديدة، لا في لبنان على الإطلاق.



الدكتور سري حنفي

أستاذ مشارك في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع «إضافات». وقد كان مدير للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات - شمل (رام الله). وهو متخصص في سوسيولوجيا الهجرة واللاجئين والسوسيولوجيا السياسية والعدالة الإنتقالية. من مؤلفاته: «سوسيولوجيا العودة الفلسطينية» باللغتين العربية والانكليزية.

نحو خارطة طريق لحل المشكلة

حكمت المرحلة السابقة للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية مجموعة من التنافرات (dissonance) ذات الطابع البنيوي والمعرفي.

اشكالان بنيويان

على المستوى البنيوي نلمس تنافرين. الأول غياب مرجعية فلسطينية واحدة من جهة ونظام سياسي لبناني مختل وظيفياً (dysfunctional) من جهة أخرى. نجد فرقا بين الحالتين حيث أن هناك اجماع فلسطيني على توصيف الوضع الفلسطيني وآليات حله بينما لا نجد عند الطرف اللبناني أي اتفاق حول وضع الفلسطينيين إلا رفضهم الأسطوري للتوطين. في قضية مخيم نهر البارد على سبيل المثال نجد ثلاثة إلى أربع جهات يعملون ليخربوا على بعضهم البعض. فمثلاً قضية إعمار المخيم الجديد تظهر موقفين متباينين لمكتب رئاسة مجلس الوزراء: موقف رائد للجنة الحوار وموقف تكنوقراطي مغطى بثوب القانون للمكتب التقني لإعادة الاعمار.أما في قضية محاصرة المخيم الجديد لنهر البارد فهناك مواقف مختلفة من رئاسة مجلس الوزراء، الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وكل واحد من هذه الجهات قد أعطى تصريحات مختلفة للجنة الشعبية فكل طرف يخرب على الأطراف الأخرى عن قصد حينا وعن غير قصد احياناً أخرى. كذلك الأمر في قضية الفلسطينيين عديمي الجنسية، حيث أن المواقف

مختلفة، فموقف لجنة الحوار مختلف عن موقف وزارة الداخلية وموقفهما مختلف عن موقف مديرية الأمن الداخلي. يمكن أن نرى بوضوح كيف أن التجاذبات السياسية بين المعارضة والموالاة تؤثر في هذه القضية.

التنافر الثاني يتعلق ببنية القوة. فبعد سنوات عدة من اللقاءات بين ممثلي اللاجئين وممثلي الدول المضيفة لمشروع قام به Chatem House تم إنشاء هيئة لبنانية باسم لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، مسلحة بعقول وخبراء ودراسات بيئية وسياسية، في المقابل لا وجود لهيئة فلسطينية توازيها. لقد استفادت لجنة الحوار من ذلك وأصبحت تأخذ قراراتها منفردة لتصبح وحسب تعبير د. نديم شحادة، المونولوج اللبناني – الفلسطيني والمونولوج يعني حوار الطرشان أو الغناء المنفرد والمقصود هنا، المغني اللبناني فقط.

وللأسف لعبت المجموعة الدولية (من المانحين والهيئات البين-أممية) دوراً سلبيا جداً في خلق وتطوير اللاتوازن البنيوي.

تنافران معرفيان

يضاف إلى التنافرين البنيوين تنافرين معرفيين. فهناك فرق بين الدال (الكلام) والمدلول (المعنى) فالكل، فلسطينيون ولبنانيون، يؤمن بحق الدولة اللبنانية بالسيادة على كامل أراضيها ولكن ما معنى السيادة؟ هل هي السيطرة الأمنية فقط؟ إن هذا المفهوم يتطلب وجود حاكم ورعايا. وفي حين ينطوي النظام السياسي اللبناني على حاكم، أكان رئيس جمهورية أو رئيس حكومة، فإن الفلسطينيين ليسوا رعايا، فهم لا يتمتعون لا بحقوق الأجانب ولا بحقوق اللاجئين. فالأجانب يمكنهم الانتساب إلى نقابات المهن الحرة، في حين يُمنع على الفلسطينيون العمل في ٧٠ مهنة تقريبا، كما أن اللاجئين، وبحكم نصوص الميثاق الأممي للاجئين سنة ١٩٥١، يحق لهم العمل من دون تصريح، بينما يُفرض على الفلسطينيين في لبنان الحصول على تصريح في حال رغبوا في العمل كعمال يدويين (حرفي مثلا.) علاوة على ذلك لا يمكن الفلسطينيين في لبنان، وبعد قضاء ستين عاماً في البلد، أي ثلاثة أجيال، أن يُعتَبروا ضمن فئات «الأجانب» الذين غالباً ما يكونوا مهاجرين مؤقتين، كما أن التمييز ضدهم لا يزال قائماً،

وهذا مناقض لاتفاقية سيداو التي وقّعها لبنان. إن أغلبية، إن لم نقل كل الدول الغربية، تفرّق بين الأجانب والمقيمين الدائمين، كما أن الفرق بين المواطن والمقيم الدائم لا يكاد يُلحظ في معظم الحالات (عدا الحق في المشاركة في الانتخابات السياسية والمحلية أحياناً). السيادة، إذاً، تستوجب شرطاً لا بد منه، وهو أن يكون هناك وجود لكائن سيادي في الأصل. فبعد سلب اللاجئين الفلسطينيين وجودهم السياسي، وتحويلهم إلى مجرد أفراد بحاجة إلى المأوى والطعام، نقلت قضية اللاجئين، لتوضع، من جهة، في يد قوات الشرطة والجيش، ومن جهة أخرى، في يد منظمات لا سياسية لتقديم الخدمات، كوكالة الغوث (الأونروا).

وهناك مستوى آخر للتنافر المعرفي يتمثل في استخدام بعض السياسيين اللبنانيين خطاب يحاولون من خلاله الهروب من الواقع ومحاولة الاعتراف باشكاليته من أجل معالجته الى خطاب نحوَوي (نحو ...). فعندما نقول لهم إن هناك مشكلة، يتجهون دائما الى إعطاء وعود مستقبلية ملتبسة كالجملة الشهيرة لدى البعض: «نريد تحسين الظروف الإنسانية للاجئين».

أدت هذه التنافرات الى إسقاط الصفة السياسية للفلسطينيين وتحويلها الى صفة أمنية ولحسن الحظ فإن الفلسطيني قد أصبح، إنساناً فاعلاً اجتماعياً وسياسياً. على الرغم من النظرة الأمنية له وبالرغم من انطواء الأغلبية الساحقة منهم بعيداً عن النشاط السياسي فإنهم مازالوا يدافعون عن قضاياهم وعن حقوقهم المدنية كما أن حق العودة لا يزال في قلوبهم وعقولهم، وهم يساهموا بتعزيز الإقتصاد الوطني الفلسطيني كما بيَنها الكاتب صقر أبو فخر مثلاً. وبالتالي فهم ليسوا عقبة أمام نمو الإقتصاد اللبناني وإنما يساهمون إيجاباً.

الإقصاء بطريقة «الضم»

وتعتمد السلطات اللبنانية للحفاظ على الوضع القائم، على ثنائية الضم و الإقصاء، إذ تقوم الدولة في بعض الأحيان بإقصاء مجموعة غير مرغوب فيها عن مزاياهم وحقوقهم كاللاجئين الفلسطينيين مثلا، لكنها، وفي حالات أخرى، تضم هذه المجموعة على أساس أنها موضوع أمني موجود باستمرار وتحت السيطرة والمراقبة (حنفي ٢٠١٠).

لتحقيق ذلك، تستخدم السلطات بطريقة منظمة نوعين من الحجج: الأول سياسي، والآخر قانوني. وبينما تعترف بأن قضية اللاجئين هي قضية قانونية وسياسية في آن واحد، تبقى المشكلة تكمن في كيفية استخدام الحجة للإقصاء، إذ تكون الحجج في بعض الأحيان، مقدَّمة على أنها قانونية، لكنها تخفي وراءها لعبة سياسية. فالسلطات اللبنانية، مثلاً، توافق نظرياً على القوانين الإنسانية الدولية، وعلى الميثاق الأممي للاجئين (١٩٥١)، وعلى قرارات جامعة الدول العربية، وعلى قوانين حقوق الإنسان، لكنها، وعندما يتعلق الأمر بالفلسطيني، تقوم بخرق هذه النظم والقوانين المذكورة كافة.

من ناحية أُخرى، إذا أخذنا منطقة امتداد مخيم نهر البارد كمثال، فإننا نلاحظ تناقض السياسة المطبَّقة. فهناك أكثر من ١٠٠ مبنى مدمر من التي جرى إنشاؤها على أراض تم شراؤها بطرق غير رسمية عائدة للفلسطينيين، والتي يُمنع تسجيلها اليوم بسبب القوانين التي لا تعطي الفلسطينيين حق التملك. وقد تأخرت عملية إعادة إعمار تلك المباني أكثر من عامين، لأن الدولة كانت تفتش عن حل «قانوني» للمشكلة. وهذا الوضع لا يزال على حاله على الرغم من وجود العديد من السوابق العالمية في سيناريوهات ما بعد الكوارث/الحروب التي نجم عنها تدمير مواقع فقيرة وغير مستوفية للشروط القانونية، وهو ما أظهر الحاجة إلى إيجاد حلول استثنائية للسماح بإعادة الإعمار. هذه نقطة جوهرية، لأن خيارات إعطاء الصبغة القانونية والرسمية في سياقات كهذه، تتطلب عادة تعديلات قانونية معقدة تستغرق وقتاً طويلاً، الأمر الذي يتناقض وحاجات إعادة الإعمار ما بعد الحرب، والتي تمثل وضعاً طارئاً. وتبين الحالات العديدة في لبنان، لا سيما حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، بوضوح، أنه لولا وجود مرونة من هذا النوع لكانت آلاف العائلات التي تعيش في ممتلكات غير مسجلة وغير ممسوحة، والتي بنت منازلها سابقاً بصورة غير رسمية، ومن دون تصاريح بناء، ومن دون التقيد بأنظمة البناء، لا تزال مشردة حتى اليوم. فمثال الدمار في امتداد المخيم عزّز وضع الاستثناء بكل الوسائل المتاحة، وتحديداً من خلال اللجوء إلى القانون، إذ إن قضية سياسية وإنسانية بامتياز يجري التعامل معها كقضية قانونية.

واللافت أن الفلسطينيين عندما طلبوا من الحكومة منحهم الحقوق الأساسية للاجئين، ادعت هذه الأخيرة أن الموضوع ذو طبيعة سياسية، وهو يتصل بنظام الحكم

الطائفي في لبنان، وأنه ليس موضوعاً قانونياً، وأنه بالإضافة إلى ذلك طبعاً، موضوع اقتصادي لا يمكن البت فيه من دون إجراء دراسة لتأثيره في سوق العمل (حنفي والشيخ حسن، ٢٠٠٩).

المطلوب خارطة طريق

كان تشكيل لجنة الحوار اللبنانية الفلسطينية عام ٢٠٠٥، خطوة أولى إيجابية بعد سنوات من النزاع، في محاولة رأب الصدع بين الفريقين. (Brynen ٢٠٠٩) ولكن بعد أربع سنوات، يتبيَّن أن اللجنة المذكورة لم تحقق الكثير على هذا الصعيد. فقد حال الخلل العام الذي تعاني منه الدولة اللبنانية – التي شهدت خلال الفترة المذكورة مسيرات واحتجاجات ضخمة، وحرباً ضد إسرائيل، وعنفاً طائفياً، وحكومة جرت مقاطعتها، ونزاعاً سياسياً شرساً، وفراغاً رئاسياً، ومناسبتين تسبب فيهما تشكيل الوزارة بأزمات ونزاعات من دون اتخاذ أي مبادرة بشأن الإصلاحات الضرورية في سياساتها. بدل ذلك، تركت الدولةُ اللبنانية الفلسطينيين ليجري إطعامهم من قبل وكالة الأونروا، وحراستهم من قبل الجيش، إلى أن يشعر نواب البرلمان – الجسم الرسمي الوحيد القادر على القيام بإجراءات إصلاحية ذات مغزى – بأن الوقت مناسب لدراسة الموضوع.

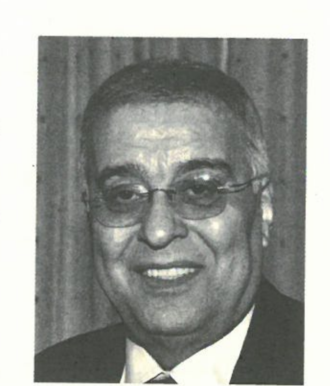
لإنهاء المقاربة الأمنية للسلطات اللبنانية، المطلوب خارطة طريق توضع فيها كل الحقوق والواجبات مع بعضها البعض، بحيث يعرف الفلسطيني كيف سيكون وضعهم من نهاية المطاف. فبدلاً من محاصرة المخيمات واعداد دراسات حول كيف سيتم السيطرة عليهم من خلال الدرك والجيش، ينبغي وضع موضوع السلاح والأمن بنفس مستوى قضايا الحقوق. وبالتالي يجب أن يكون هناك حل رزمة.

عندما سألت أحد مسؤولي لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني ماذا يعني بإعطاء حقوق العمل واذا كانت تشمل السماح للفلسطيني بدخول النقابات، أجابني قائلاً «لا يمكن ذلك. فالمطلوب تحسين أوضاع العمالة الفلسطينية وموضوع النقابات يحتاج الكثير من الوقت».

تشمل خارطة الطريق الحقوق التالية: حق العمل، حل مشكلة السلاح ليصبح وضع المخيمات شبيه بالمناطق اللبنانية الاخرى، حق التملك، حق إنشاء

المؤسسات الأهلية، حقهم بربط مخيماتهم بالبلديات، حق الحكومة اللبنانية والبلديات في الحصول على الضرائب من الفلسطينيين، وأخيرا حقهم في الانخراط في صناديق الضمانات الاجتماعية والصحية وذلك عندما يعملوا مثلهم من يعمل في لبنان، لبنانياً كان أم أجنبياً.

بعد أن يحصل الفلسطينيون على حقوقهم كاللاجئين هناك إمكانية بأن نقول إن السياسي والمشرع اللبناني قد مكن الفلسطيني من امكانية تحضيره لان يمارس حقه للعودة. لقد بينت دراسات كثيرة أن اللاجئين الفقراء والذين يعيشون عيشة أقل من كفاف هم الذين لا يعودون الى بلدهم الأصلي عندما يزول المانع.



السفير د. عبد الله بوحبيب

مدير عام مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية. عمل في البنك الدولي في واشنطن قبل وبعد توليه سفارة لبنان إلى الولايات المتحدة من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٩٠، وكان مسؤولاً رئيسياً في دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. عاد إلى لبنان عام ٢٠٠١ وعمل لغاية ٢٠٠٥ مستشار العلاقات الدولية مع دولة الرئيس عصام فارس. خريج الجامعة الأميركية في بيروت وحائز دكتوراه في الاقتصاد من جامعة فاندربلت الأميركية. من مؤلفاته «الضوء الأصفر: السياسة الأميركية تجاه لبنان».

على الأمم المتحدة تحمل مسؤولية إنماء المخيمات

تُطرحُ قضية اللاجئين الفلسطينيين كإحدى المشاكلِ الإنسانيةِ والسياسيّةِ الأكثر تعقيداً في العالم بعد أكثر من ستين عاماً على نشوئها إثرَ قيام دولة إسرائيل بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة. لا تزال هذه القضية حتى يومنا هذا من دون مشاريع حلولٍ تؤدي إلى إنصاف الفلسطينيين وإقفال هذا الملف الذي بات مصدراً لعدم الإستقرار الأمني والسياسي والتهميش الإقتصادي والإجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد في لبنان.

ويكتسبُ بحثُ قضيةِ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أهميةً بالغة في هذا التوقيت نَظَراً لإعادةِ استئنافِ الجهودِ الأميركية مع إدارة الرئيس باراك أوباما في سبيلِ دفع عملية السلام قدماً، والتركيز في شكلٍ خاص على قضايا الوضعِ النهائي المعلّقة: القدس، حق العودة، ترسيم الحدود، المياه، المستوطنات. ويشكّلُ وضع اللاجئين بالمقارنة مع الملفات الأخرى القضيةَ الأصعب نظراً لارتباطه بإيجاد حلٍ لمجموعة بشرية معدومة الحقوق في حين أنَّ القضايا الأخرى تتعلق بمسائل مادية ما يجعل حلّها أقلّ صعوبةً.

وتُفصحُ المحادثات التي تتمُ بين الأفرقاء الدوليين عن الصعوبةِ البالغة في حل هذه القضية في ظلّ تعنّت الدولة العبرية وسعي زعمائها إلى تكريس يهوديتها تخوفاً من تفككها في مواجهة التنامي الديموغرافي للفلسطينيين في كل من أراضي ١٩٤٨

وغزة والضفة الغربية الخاضعتين رسمياً للسلطة الفلسطينية. ويعيشُ اليوم في إسرائيل نحو خمسة ملايين يهودي ومليون ونصف عربي، في حين يبلغ عدد الفلسطينيين في الضفة وغزة نحو ثلاثة ملايين ونصف ما يجعل الفارق العددي حالياً بين الإسرائيليين والفلسطينيين في فلسطين التاريخية لصالح الفلسطينيين، وإذا عاد اللاجئون فالوضع سيزداد سوءاً بالنسبة لإسرائيل.

إلى ذلك لم تقدم المؤتمرات واللقاءات والمفاوضات المستمرة منذ انطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد العام ١٩٩١ أيَّ تصورٍ عملي وشامل لحلٍ عادلٍ للاجئين ومعاناتهم الإنسانية والوطنيّة. ولم يحظَ هذا الملف بأيِّ تقدّم في كلِّ المحطات منذُ اتفاقِ أوسلو (١٩٩٣) الذي أنشأ نواةً للدولة الفلسطينية المنشودة مروراً بمحطات طابا وواي بلانتيشن وغيرها وصولاً إلى مؤتمرِ أنابوليس الذي عُقدَ في نهاية العام ٢٠٠٧ والديناميّة الجديدة التي تمثلُها الحركةُ المكوكية للموفد الرئاسي الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل.

الوضع الإستثنائي والبائس لمخيمات لبنان

يتوزع معظمُ اللاجئين الفلسطينيين على الأردن وسوريا ولبنان في شكلٍ أساسيّ، فضلاً عن الضفة الغربية وغزة حيث لجأوا بعد قيام إسرائيل ويتمتعون هناك بكامل حقوق السكان الأصليين. ولا يمثّل وضع اللاجئين في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية أيَّ تحديات أمنية أو سياسية. ففي الأردن نال معظمهم حق المواطنة وانخرطوا في النسيج المجتمعي والسياسي والحياة الإقتصادية في البلاد وتولوا أرفع المناصب في الدولة، مع الإشارة إلى أن أكثر من نصف المجتمع الأردني متحدرٌ من أصول فلسطينية. وفي سوريا يتمتع الفلسطينيون بكامل حقوق المواطنة الإقتصادية والإجتماعية. أمّا في لبنان فالوضع مختلف، ومعروف.

استقطب وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان اهتماماً دولياً ولبنانياً واسعاً لأسبابٍ أمنية وسياسية واجتماعية، وعقدت مؤتمرات وندوات متخصصة شاركت فيها هيئاتٌ دولية والمجتمع المدني لبحث هذا الملف. وعكست هذه المناقشات عدم تفهم المجتمع الدولي للموقف اللبناني وكانت تعرض دائماً اقتراحات لتحسينِ

موقت لوضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من دون تقديم أي مشاريع حلول جذرية لوضعهم، وكأن المجتمع الدولي يحاول دائماً في هذه المناقشات رفع المسؤولية عنه ووضعها على عاتق البلد المضيف.

لذلك من الأهمية بمكان طرح هذه القضية على بساط البحث والنقاش الجاد والهادف في محاولةٍ للخروج بمشاريع حلولٍ ورؤى واقتراحات عملية وواقعية تؤدي إلى إنهاء الحال المزرية للمخيمات الفلسطينية في لبنان وإيجاد حل للاجئين من ضمن الحفاظ على هويتهم وحقوقهم العادلة في العودة إلى وطنهم والعيش الكريم.

إنَّ المخيمات الفلسطينية في لبنان تحولت إلى قنابلَ موقوتة وبؤرٍ قابلة للإنفجار في أيِّ لحظةٍ بسبب الأوضاع المعيشية والإقتصادية والأمنية المزرية التي يرزح تحتها اللاجئون والناتجة اصلاً عن تخلّف المجتمع الدولي عن الإلتزام بمسؤولياته، وتعاظمِ مشاعر اليأس والإحباط وغيابِ أيِّ بصيص أمل في آخر نفق المعاناة الطويل، خاصةَ وأن الأونروا خفضت في السنوات الأخيرة من مساعداتها للاجئين الذين يبلغ عدد المسجلين منهم على لوائحها نحو أربعة ملايين وستمئة ألف لاجئ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان، أما ميزانيتها فبلغت في العام ٢٠٠٨ حوالي ٥٤٢ مليون دولار أميركي، أي أن المجتمع الدولي يُنفقُ أقل من ١٢٠ دولار أميركي على كل لاجئ بما في ذلك رواتب الموظفين ومصاريفهم.

عنصر عدم استقرار أمني

وهذا الواقع السيء يجعلُ من المخيمات في لبنان وسكانها مادةً خصبةً لتنامي العنف والحركات الجهادية التكفيرية واستقطاب الفارين من العدالة والمجرمين واستغلال التناقضات في داخلها على عكس إرادة أبنائها، ويحوّلها إلى مصدرِ عدم استقرار ليس للبنان فحسب بل أيضاً للدول العربية والغربية المستهدفة من الإرهاب. فمنذ أواخر الستينات بدأ تسلحُ مخيمات اللاجئين مع إدارتها من قِبَل المنظمات الفلسطينية وخروجها عن سلطة الدولة اللبنانية. وامتدَّ السلاحُ الفلسطيني إلى خارج المخيمات التي أصبحت قواعدَ للمنظّمات الفلسطينية وانطلاق عملياتها العسكرية

ومراكز للتجنيد والتعبئة والتدريب وتخزين السلاح ما جعل هذا الوضع الشاذ سبباً رئيسياً في اندلاع الحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥.

وتشكّل حرب نهر البارد بين الجيش اللبناني وتنظيم «فتح الإسلام» في العام ٢٠٠٧ إحدى أبرز الأمثلة على المآسي التي يمكن أن تخلفَها حال الفوضى في المخيمات في لبنان على اللبنانيين والفلسطينيين على حدٍ سواء، إذ تشرَّد سكان البارد مرة جديدة في انتظار إعادة إعمار المخيم في حين دفع الجيش اللبناني ثمناً باهظاً في الأرواح. وقد انتقل اللاجئون المشردون إلى مخيم البداوي في الشمال الذي أصبح اليوم مصدراً لتنامي الفقر ما يجعله قابلاً للإنفجار في أي لحظة. إلى ذلك فإنَّ الصواريخ المجهولة التي تطلق بين الحين والآخر من الجنوب في اتجاه إسرائيل توجه أصابع الإتهام فيها إلى منظمات تكفيرية تنطلق من داخل المخيمات الفلسطينية في الجنوب لتورِّط لبنان في مواجهات لا فائدة منها. لكن في مقابل هذه الصورة السلبية للمخيمات الفلسطينية وما أدَّت إليه تداعياتُ الوجودِ الفلسطيني في لبنان، من المهم الإشارة إلى الأثر الإيجابي الذي تركته شخصيات فلسطينية عديدة في مجالات الحياة العامة المختلفة، الإقتصادية والمالية والثقافية حيث لعبت أدواراً متقدمة ومؤثرة.

أولوية الحل للاجئين في لبنان

ان أوضاع المخيمات الراهنة في لبنان تُضاعفُ من شقاء الفلسطينيين المتطلعين دوماً إلى حلم العودة إلى الوطن السليب ومن إهانة كرامتهم الوطنية والشخصية، وتلقي بثقلها على الدولة اللبنانية الواقعة بين سندان الأزمات الداخلية المتكررة ومطرقة الصراعات الإقليمية والدولية على الساحة اللبنانية، ما يجعل من حلِّ قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أمراً إنسانياً وضرورياً لحلٍ نهائي للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي وقت تستمرُ فيه إسرائيل برفض أي بحث في حق العودة وتنفيذ القرار ١٩٤ لا بل تسعى كما أعلن رئيس حكومتها مراراً إلى تكريسِ يهوديتها مع ما يحملُه ذلكَ من مخاطرَ داهمة على نحو مليون ونصف فلسطيني في داخل إسرائيل، وفي ظلِّ عدم إمكانية السلطة الفلسطينية استيعابَ جميع اللاجئين في غزة والضفة الغربية لضآلة القدرات المالية والإقتصادية الضرورية لذلك، تضيق دائرةُ الحلول الممكنة لهذه المأساة الإنسانية. ومن هنا أهمية منح الأولوية للبحث عن حلول للاجئين في

لبنان بالتحديد بسبب خطورة الوضع في مخيماتهم ومساعدة لهم على بناء حياة آمنة ومستقرة يستحقها هؤلاء اللاجئون بعد معاناتهم الطويلة. فالشروع في معالجة قضية اللاجئين في لبنان يشكل مقدمة للحلِّ الشامل بما فيه حل قضيتهم في البلدان الأخرى، لا بل يسرّعه ويساعدُ على تحقيقه وإزالة جزء كبير من الصعوبات في طريقه. وفي هذا الإطار، من المهم بمكان عدم الإكتفاء، أكرِّر عدم الإكتفاء، بالتمسك بمبدأ حق العودة والقرارات الدولية ذات الصلة من دون طرح وابتكار تصوّرات عملية أخرى، لأنَّ ترداد العبارات والشعارات فحسب قد يُبقي اللاجئين الفلسطينيين في أوضاعهم المأساوية ستين سنة أخرى في لبنان وغيره.

في إطار الحلول التي يطرحها البعض في المجتمع الدولي، هناك تمسكٌ بأن الحكومة اللبنانية تمنحَ الفلسطينيين إقامةً دائمة في لبنان من دون أن يحصلوا على المواطنة اللبنانية وحقوقها. لكن الإقامة الدائمة في أيِّ بلدٍ في العالم تؤدي حتماً الى حقِّ المواطنة. إنَّ هذا المنطقَ الدولي يتجاهلُ عدمَ قدرةِ لبنان على منح الفلسطينيين ما حصلوا عليه في الأردن على سبيل المثال لأسبابٍ عدة، وطنية وسياسية وديموغرافية واقتصادية. فلا يستطيع لبنان بسبب تركيبته الديموغرافية التي تقوم على التوازن بين الطوائف والمذاهب في نظامٍ سياسي دقيق، أن يبادرَ إلى توطينِ الفلسطينيين الذين يقاربُ عددُهم في لبنان النصف مليون. خاصة وأنَّ هناك سوابق لا تزال تثيرُ جدلاً واسعاً حتى الساعة كقضية مرسوم التجنيس في العام ١٩٩٤ الذي جُنس بموجبه عشرات الآلاف من العائلات الفلسطينيية. ومن جهةٍ أخرى، لا يمكنُ الدولة اللبنانية في ظلِّ الوضع الإقتصادي المتردي والديون الكبيرة التي ترزحُ تحتها، أن تعملَ على توفيرِ حياةٍ إنسانيةٍ معقولة تكون بديلاً من العيش في المخيمات.

مبادئ لحل جذري

من هنا الحاجة الى حلول جذرية يبادر إليها تحالف دولي عريض بين دولٍ ومؤسسات سياسية ومالية واجتماعية تابعة للأمم المتحدة بوضع خطة عمل شاملة ومفصلة لقضية اللاجئين في لبنان. وإننا في هذا الصدد نقترحُ المبادئ التالية التي تصلُح لأن تكون أساساً لحلِّ قضية هذه المجموعة السكانية البائسة:

التأكيد على حصول حق الجنسية الفلسطينية للاجئين عبر تسجيلهم في سجلات السلطة الفلسطينية (وفي الدولة المستقلّة فيما بعد) واحتفاظهم بهويتهم الأولى ومواطنيتهم الفلسطينية، إضافةً إلى حقهم في جواز سفر فلسطيني.

العمل على ان يمنح هؤلاء اللاجئون مساعدة مالية سخية تساعدهم على توفير حياة كريمة وطبيعية. وهذه المساعدة لا تمكن ان تعنيَ بأيِّ حالٍ من الأحوال تخلّياً عن الحقّ المشروع للاجئين أو تخلياً عن القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة بل هي لمساعدة اللاجئين على التخلص من واقعهم السيئ فحسب.

إلى أن يستطيع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان العودةَ إلى وطنهم وبموجب حقِّ تقرير المصير، تُمنح كل عائلة فلسطينية لا تريد الإستمرار في واقعها البائس في المخيمات تأشيرات سفر إلى بلدان مستعدة وقادرة على استقبالهم كالدول العربية المصدرة للنفط والدول الأوروبية والأميركية وأوستراليا فيصبحون مواطنين فلسطينيين مهاجرين كما هو حال الملايين من المهاجرين الفلسطينيين واللبنانيين حول العالم.

بالنسبة للاجئين الذين اختاروا البقاء في المخيمات وعدم الهجرة، يمكن المبادرة إلى درس أوضاعهم من قبل لجنة مشتركة من الدولة اللبنانية والسلطة الفلسطينية والهيئات الدولية المعنية، تمهيداً لترتيب أوضاع المخيمات وتحسينها، بما يضمنُ الإلتزام بمستلزمات السيادة اللبنانية وحصول اللاجئين على حقوقهم الإنسانية المشروعة.

الفوائد المشتركة لمشروع الحل المتكامل

البنود الثلاثة الأولى يجب أن يُنظَر إليها كمشروعِ حلٍّ متكامل يؤمِّنُ مصلحةَ كلِ الأطراف المعنيين بحلٍ عادل لقضية اللاجئين. إذ أنَّ هذا المشروع المتكامل (Package deal) يحافظُ على حقوقِ اللاجئين الفلسطينيين المشروعة ويقدم بديلاً من حياة الشقاء في المخيمات في لبنان ومن دون تنازل عن حقّهم في فلسطين.

ففيما يؤمِّنُ احتفاظ اللاجئين بجنسيتهم عدم التخلي عن هويتهم وعن حق العودة إلى الدولة الفلسطينية الموعودة، يسمح لهم بالهجرة إلى دول مستعدة لاستقبالهم، وخاصة تلك المتقدمة والمتطورة والقادرة على استيعابهم، من دون أن يؤثر

ذلك على استقرارها السياسي والإقتصادي. مع العِلم أنَّ لبنان تحمَّل مسؤوليته في هذا الإطار ومنح منذ العام ١٩٤٨ الجنسية لمئات الآلاف من الفلسطينيين.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ الفلسطيني أثبتَ في البلدان التي هاجرَ إليها أنَّه طموحٌ ومبدع ويتمتعُ بالنشاطِ والحيويةِ والقدرةِ على الإبتكار والتألّقِ في كلِّ المجالات، وساهمَ في تنميةِ بلدانٍ عدّة لا سيما تلك العربية والإفريقية. وهذا ما يجعلُ استيعابَ اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي قد يهاجرون إليها لا يؤدي إلى إشكالاتٍ وتداعياتٍ وأعباء جدية على الأنظمة والأوضاع الداخلية في تلك البلدان.

وجواباً على الطرح الذي يقول إنَّ بقاء الفلسطينيين في المخيمات يبقي قضيتهم حية، يمكن القول إن لاجئي لبنان أحيوا قضيتهم ابتداءً من أواخر الستينات بواسطة العمليات العسكرية، لكنَّ هذه المرحلة انتهت إلى غير رجعة وبقاؤهم على الحال نفسها التي يعيشونها اليوم يزيد من شقائهم، خاصةً وأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أصبح في قلب فلسطين التاريخية وأن القضية الفلسطينية تُطرح من على أرفع المنابر الدولية. ومن دون شك، فإن المُهاجر من المخيمات الذي استطاع تحقيق حياة كريمة وهانئة والوصول إلى مراكز رفيعة يدافع عن القضية الفلسطينية ويرفع لواءها في أقاصي الأرض أكثر من اللاجئ في مخيمات لبنان حالياً.

إن قبول هذا المشروع من شأنه أنْ يخففَ الأعباء على الأطراف المعنيين جميعاً ويسهمُ في حلحلة بعض العقد التي لا تزال تحيط بقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

ينهي معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ويفتح أمامهم كوة في الجدار المسدود وظروف حياتهم السيئة نحو مستقبل أفضل تتوفر فيه فرص العمل، كما أنه يكرس انتماءهم إلى فلسطين ويبقي إمكانية العودة إلى ديارهم.

يجففُ منابع الإرهاب التي تشكّلُها بعض المخيمات في لبنان وينفي عنها صفة الملاذ للمنظمات التكفيرية المتطرفة والخارجين عن القانون — والذين ليس بالضرورة أن يكونوا فلسطينيين - فلا تبقى مصدراً لأعمال العنف والحقد.

يسهمُ في شكلٍ كبير في تحسينِ العلاقات اللبنانية الفلسطينية ودفنِ الماضي الأليم إلى غير رجعة.

إنَّ الكلفةَ المالية لتحقيقِ هذا الهدف والتي يجب أن تُسهمَ فيها الدول الكبرى والهيئات الدولية لا تتجاوز بحسب تقديرنا الخمسة مليارات دولار على مدى خمس سنوات، في حال طلبَ جميع سكان المخيمات الهِجرة. من جهة أخرى فإنَّ بعض الدول التي ستوافق على استضافة اللاجئين تملك برامج خاصة لمساعدة اللاجئين على استقرارهم في المجتمع الجديد في النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية مع الحفاظ على خصوصياتهم وهويتهم.

وهنا أودُّ الإشارة إلى اقتراح قدَّمه وزير المال السابق محمد شطح خلال استضافته في برنامج «كلام الناس» على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC) تعليقاً على إعادة إعمار مخيم نهر البارد إذ اقترح الدكتور شطح صرف الكلفة البالغة نحو ثلاثمئة مليون دولار على إعمار قريةٍ للاجئين في الضفة الغربية على أرض الوطن لإيواء ٣٠ ألف لاجئ من مخيم نهر البارد خرجوا منه في خلال الحرب بين الجيش وفتح الإسلام. أود هنا أن أقترح أنَّ بالإمكان البدء في ترجمة المشروع الذي تقدمنا به أعلاه على خمسة آلاف عائلة من اللاجئين الذين هُجِّروا من البارد، وبدلَ أن يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق تحسنٍ طفيف لحياة هؤلاء اللاجئين عبر إعادة إعمار مخيم نهر البارد، يمكن نقلهم بالكلفةِ نفسها إلى بلدان تمتلك الإمكانيات اللازمة لاستقبالهم بدل بقائهم في جحيم المخيمات المستمر مهما تحسنت أحوال هذه المخيمات، إضافة إلى تنفيذ بندي منحهم الجنسية الفلسطينية والمساعدة المالية.

ختاماً، إنَّ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وبعد أكثر من ستين عاماً على نكبتهم وتشردهم، لا يحتاجون إلى شعارات فحسب، بل إلى حلولٍ واقعية تنهي مأساتهم وواقعهم السيئ وتفتح أمامهم سبل العيش الكريم بالتوازي مع احتفاظهم بحقوقهم الطبيعية في العودة إلى وطنهم الأم. ويبقى من المهم التأكيد أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب التزاماً جدياً وواضحاً من المجتمع الدولي على إنهاء هذه المأساة في صيغة تشاركية تعاونية تشترك فيها أطراف عدة، فالمسؤولية أولاً وأخيراً بحسب القرار ١٩٤ تبقى على الأمم المتحدة والدول الفاعلة فيها. إنَّ ملف اللاجئين الفلسطينيين بات تحدياً لقدرة المؤسسة الدولية على الحفاظ على القيم الإنسانية التي تنادي بها ولقدرتها على تكريس السلم العالمي وتجفيف بؤر المعاناة والفوضى في عالم القرن الحادي والعشرين.

الملاحق

فهرس الملاحق

ملحق رقم ١: الورقة الخلفية

المخيمات الفلسطينية في لبنان

واقع بائس يبحث عن حلول



الدكتورة مهى زراقط

صحافية في جريدة الأخبار، وأستاذة متعاقدة في كلية الإعلام والتوثيق - الجامعة اللبنانية. عملت سابقاً في جريدتي المستقبل والحياة. دكتوراه في علوم الإعلام والتواصل من جامعة ستاندال - غرونوبل الثالثة في فرنسا.

تمهيد

لا يسع الباحث في موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلا التوقف عند ملاحظة أساسية، هي الاختلاف الكبير بين مضمون الدراسات والتقارير التي تعرض في معظمها لأوضاع الفلسطينيين الإنسانية من جهة، وبين الخبر شبه اليومي الذي تتداوله وسائل الإعلام عن المخيمات الفلسطينية من جهة ثانية.

في الأولى حقائق عن واقع مأساوي يعيشه سكان المخيمات على أكثر من صعيد، وفيها ايضا صورة للفلسطيني على أنه مجرد حالة إنسانية، يمكنها أن تكون ضحية كارثة طبيعية وتحتاج إلى معونة مثل المسكن، الطبابة، التعليم والعمل. في هذا الإطار، لا يمكن التفكير أن يذهب أبعد من محاولة التحسين النسبي لظروف حياة هؤلاء. تحسينات مهما كبرت، لن تغيّر كثيراً في واقع الظروف غير الانسانية التي يعيش الفلسطينيون في كنفها.

وفي الثانية أخبار عن اغتيالات وانفجارات وسلاح غير شرعي حوّل بعض المخيمات إلى بؤر أمنية ومراكز تأوي المطلوبين إلى العدالة. بين الدراسات ووسائل الإعلام، تبرز سطوة الثانية. ليس الأمر غريباً وقد بات الإعلام يشكل الوسيلة الأولى للمعرفة. لكنها معرفة تُختزل بالحدث اليومي المباشر، وتقدّم عرضاً منقوصاً لخلفيته، فلا تتيح فهم الأسباب التي حوّلت بعض المخيمات الفلسطينية، بعد ٦١ عاماً من نشوئها، إلى بؤر أمنية، وإن كانت تشكل سبباً لتعزيز الصورة النمطية والسلبية التي باتت تُلصق بالفلسطيني في لبنان.

استطرادا، يبدو للباحث في أوضاع الفلسطينيين في لبنان أنه أمام شخص من اثنين: إما ناج من كارثة طبيعية، وإما مصدر لخطر أمني. في حين أن اللاجئ الفلسطيني، هو بحسب تعريف الدكتور عزمي بشارة: «حالة قائمة من فقدان الوطن والمواطنة وفقدان الحقوق الأساسية...» ويضيف إليها «...وفقدان الأمل».

هذا التعريف يقيم ربطاً بين الصورتين المتداولتين عن الفلسطيني، ولا سيما حين يشدد بشارة في السياق ذاته على أن المخيمات الفلسطينية يفترض بها أن تكون «حالة مؤقتة حتى يتحقق حق العودة، أو هي قاعدة ومدرسة ومجتمع للمقاومة. أما إذا باتت لا هذا ولا ذاك، فهي حي فقر وتعاسة وبؤس. وهذه حالة تنتج شاكر العبسي وغيره، كما تنتج الجريمة والابتعاد عن التسييس» (بشارة، ٢٠٠٧/٥/٢٤).

ويتفق الدكتور في علم الاجتماع ساري حنفي والباحث الفرنسي برنارد روجييه مع هذا التفسير لواقع تحوّل بعض المخيمات بؤراً أمنية، وإن بصيغة مختلفة. فيتحدث الأول عن «فضاء الاستثناء» الذي تعيش المخيمات في ظلّه ما يجعلها قابلة لتنمية حركات أصولية متشددة (حنفي، ٢٠٠٧). بالمقابل يعيد روجييه، المتخصص بالحركات الإسلامية، السبب إلى العزلة التي عاشتها بعض المخيمات عن محيطها. وينطلق من خصوصية مخيم عين الحلوة في صيدا والظروف السياسية والاجتماعية القائمة فيه، ليشرح تنامي ظاهرة «عصبة الأنصار» ومثيلاتها، منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي (Rougier، ٢٠٠٤).

كيف عُزلت هذه المخيمات؟ لماذا تشكل المخيمات الفلسطينية فضاء استثنائياً في لبنان؟ في هذه الورقة محاولة للإجابة على هذا السؤال وعلى أسئلة أخرى بما يتيح فهم الأسباب التي أوصلت المخيمات الفلسطينية في لبنان إلى وضعها الحالي من البؤس والإهمال والخطر الأمني الذي يقترن في الاذهان بالمخيمات ويحدق بها وبمحيطها في أي وقت، مع محاولة عرض الحلول المقترحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

يجب الاعتراف في هذا الإطار أن البحث في هذا الموضوع لم ينج من الوقوع في محظور الصورتين المتداولتين عن اللاجئ الفلسطيني في لبنان. بل إن هذه الورقة تحولت أحياناً، في إطار السرد التاريخي لأوضاع الفلسطينيين، الى ما يمكن مقارنته بورقة إنسانية مقدمة إلى منظمة حقوقية، بدلا من ان يكون ورقة خلفية فحسب لندوة ستناقش الموضوع من جوانبه السياسية والاجتماعية. إلا أنه لم يكن هناك مفرّ من القيام بهذا العرض، لأنه يشكل أحد أبرز الأسباب الدافعة إلى جعل المخيمات نقطة استقطاب لحركات أصولية ومتطرفة، إن لم نقل مكاناً لتوليدها. وهذا من شأنه ان يكوّن حالة خطر على اهالي المخيمات انفسهم وعلى الوضع الامني في لبنان والمنطقة.

تقسم هذه الورقة ثلاثة أقسام خصص الاول منها لعرض مراحل من حياة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والثاني لعرض الاوضاع الامنية والمعيشية للفلسطينيين، وثالث واخير يتضمن نظرة الى مستقبل المخيمات الفلسطينية في لبنان تم التوصل اليها من خلال البحث.

من التهجير الى العمل المسلح

يشكل اللاجئون الفلسطينيون اكبر مشكلة لاجئين في العالم لم تلق حلاً حتى الآن. وهؤلاء اللاجئون الذين يزيد عددهم عن الخمسة ملايين شخص هم أقدم «مجتمع» لاجيء في العالم، فقد بلغ عمر هذه المحنة واحداً وستين عاماً.

وتعرف الاونروا اللاجيء الفلسطيني بانه كل شخص كانت فلسطين المكان الطبيعي لاقامته خلال الفترة ما بين حزيران ١٩٤٦ و١٥ ايار ١٩٤٨، وفقد مسكنه وسبل عيشه جراء حرب ١٩٤٨، ولجأ في سنة ١٩٤٨ الى احد البلدان التي تقدم الاونروا فيها خدماتها، وان يكون مسجلا لديها في نطاق عملياتها. لكن مجموعة العمل الخاصة باللاجئين، وهي احدى اللجان المتعددة الاطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد (١٩٩٢)، قدمت تعريفا اكثر دقة للاجيء الذي ينص على ان «اللاجئين الفلسطينيين هم اولئك الفلسطينيون، ومن تحدر منهم، الذين طردوا من مساكنهم او اجبروا على مغادرتها بين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وكانون الثاني ١٩٤٩ من الاراضي التي سيطرت عليها اسرائيل في التاريخ الاخير أعلاه».

وتنطبق هذه الاوصاف على ١١٠ آلاف لاجئ فلسطيني لجأوا إلى لبنان عام ١٩٤٨ وعلى ٤٣٠ ألف لاجيء فلسطيني يعيشون فيه حاليا بحسب الارقام المتوفرة حاليا لدى مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسجلات الاونروا. اذا صحت هذه الارقام فان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يشكلون ١٠٪ من مجموع اللاجئين المسجلين في العالم لدى وكالة الغوث الدولية، وحوالي ١١٪ من مجموع سكان لبنان (كليب، ٢٠٠٨).

التهجير ومشاريع التوطين

لعب قرب المسافة بين قرى الجليل والحدود اللبنانية والعلاقات العائلية بين الشعبين اللبناني والفلسطيني إلى جانب العلاقات الاقتصادية التي كانت مزدهرة بين البلدين وخصوصاً بين عكا وصيدا، دوراً أساسياً في لجوء عشرات الالوف من الفلسطينيين الى لبنان. وكان الانطباع السائد بين الفلسطينيين واللبنانيين والعرب ان الالتجاء الى لبنان والبلدان العربية المجاورة سوف يكون مؤقتا ولمدة قصيرة يعود الفلسطينيون بعدها الى وطنهم. وفي ظل هذا الانطباع، وبدافع من مشاعر التعاطف الانساني والاخوة العربية، توجه رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري إلى

صور حيث استقبل اللاجئين القادمين من بلادهم قائلا: «ادخلوا بلدكم لبنان» (مركز اجيال، ٢٠٠٢: ص. ٢٧). وجاء في محاضر جلسة مجلس النواب اللبناني (١٢ أيار ١٩٤٨) أن وزير الخارجية حميد فرنجية قال: «سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين مهما كان عددهم، ومهما طالت إقامتهم، ولا يمكننا أن نحجز عنهم شيئاً ولا نتسامح بأقل امتهان يلحقهم دوننا. وما يصيبنا يصيبهم وسنقتسم فيما بيننا وبينهم آخر لقمة من الخبز».

لم يستمرّ التفاؤل العربي حول عودة قريبة للفلسطينيين الى ديارهم طويلا مع غياب أي حلّ في الأفق، وبدء الحديث عن مشاريع لتوطين الفلسطينيين. وظهرت بوادرهذه المشاريع في مباحثات الوفود العربية مع الوفد الاسرائيلي في لوزان في نيسان ١٩٤٩. واصطدمت هذه المشاريع برفض فلسطيني وعربي صارم. فقبول التوطين كان يعني التسليم باستيلاء الحركة الصهيونية على ارض فلسطين والقضاء على امل الفلسطينيين باقامة دولتهم المستقلة. كما ان القبول بالتوطين كان يعني، من وجهة نظر الدول العربية المجاورة لفلسطين، تحميل هذه الدول اعباء اقتصادية واجتماعية وسياسية وديمغرافية لم تكن مستعدة لتحملها.

وانطبق هذا الواقع على لبنان بصورة خاصة نظرا الى ان حجم اللاجئين الفلسطينيين النسبي فيه فاق حجمهم النسبي في الدول العربية الاخرى باستثناء الاردن. وكانت هذه الدول قد تعرضت منذ سنوات قليلة لمضاعفات الحرب العالمية الثانية التي دار قسم واسع منها على اراضي المشرق العربي بحيث نال من قدرة دوله على بلوغ النمو والاستقرار. ولم تكد بعض هذه الدول تخرج من تلك الحال وتحقق استقلالها عن دول الانتداب والحماية حتى وجدت نفسها مضطرة الى خوض حرب لم تكن مهيأة لها، والى قبول المهجرين الفلسطينيين في اراضيها. علاوة على هذا وذاك كان لمشاريع التوطين تداعيات خطيرة في بلد مثل لبنان الذي تأسس على توازنات ديمغرافية ومجتمعية دقيقة. ولقد عارض فريق واسع من اللبنانيين التوطين خوفا من تصدع البنية المجتمعية اللبنانية وتحطمها تحت وطأته.

على الرغم من ردات الفعل هذه، فقد استمرت الدول المؤيدة لاسرائيل في مساعيها لتحقيق مشاريع التوطين في الدول العربية المجاورة بما في ذلك لبنان (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات). بناء على ذلك بادرت الدولة اللبنانية، في تشرين الأول ١٩٤٩، إلى إعلان موقفها الرافض للتوطين من خلال بيان أصدرته وزارة الخارجية اللبنانية قالت فيه إنه لا يسع لبنان قبول اللاجئين في أراضيه للإقامة الدائمة، وطالبت بعودة اللاجئين إلى القسم العربي من فلسطين، كما اشترطت فيه الا يلحق عمل اللاجئين في لبنان ضرراً باليد العاملة اللبنانية. وقد وضع مضمون هذا البيان اساسا لجميع السياسات المتبعة من الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها حتى يومنا هذا (دراسة عن مستقبل اللاجئين، ٢٠٠٦).

بالعودة إلى العام ١٩٤٨، ومع تدهور الوضع في فلسطين، دعا مجلس الأمن إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة. وفي ١٤ أيار ١٩٤٨ استحدث منصب وسيط الأمم المتحدة إلى فلسطين الذي اسند الى الدبلوماسي السويدي الكونت فولك برنادوت. وقد أوصى برنادوت في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن في الاول من آب ١٩٤٨، ثم في تقرير المتابعة في ١٦ أيلول ١٩٤٨، بضرورة إعادة تأكيد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. واغتيل برنادوت بعد يوم واحد من رفعه التقرير الاخير، وقبل اسابيع من موافقة الجمعية العامة على توصياته. وجاءت هذه الموافقة بصيغة القرار ١٩٤ (١١ كانون الاول ١٩٤٨) الذي تضمن الفقرة التالية:

«تقرّر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع التعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كلّ مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوّض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، ودفع التعويضات، والمحافظة على صلات وثيقة بمدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المختصة المناسبة للأمم المتحدة» (Al-jazeera.net).

ورفضت اسرائيل تنفيذ القرار ١٩٤ ومع تضاؤل فرص عودة اللاجئين السريعة إلى وطنهم، انتقلت احاديث ومشاريع التوطين الى الامم المتحدة حيث بدأ المسؤولون فيها بالتفكير جديا في توطينهم في الدول التي هُجّروا إليها. ولدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الحلّ البديل، قامت لجنة التوفيق الدولية في ٢٣ آب ١٩٤٩ بتشكيل بعثة مسح اقتصادي، كهيئة فرعية تابعة لها، وكلفت البعثة التي ترأسها «غوردون كلاب» دراسة الوضع الاقتصادي في الدول المتضرّرة من الأعمال الحربية في فلسطين وتقديم توصيات إلى لجنة التوفيق.

استناداً إلى هذا التقرير، وإلى جانب استمرار عمليات الإغاثة العاجلة، أوصت البعثة بضرورة إنشاء وكالة تشرف على «برنامج للأشغال العامة يسهم في تحسين إنتاجية المنطقة» على أن تتولى الوكالة المذكورة بعد تأسيسها أعمال الإغاثة. وقد تبنت الجمعية العامة هذه التوصيات في قرارها رقم ٣٠٢ بتاريخ ٨ كانون الأول١٩٤٩، الذي ينص على تأسيس «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (أونروا)، التي بدأت أعمالها في أيار ١٩٥٠ من مركزها الرئيسي الذي بقي في بيروت حتى العام ١٩٧٨، حين انتقل إلى جنيف ثم إلى غزة عام ١٩٩٤. وكان الهدف من تأسيس هذه الوكالة:

أ- القيام، بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل، بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادي.

ب- التشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى، في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيدًا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع التشغيل غير متاحة (يعقوب، ٢٠٠٨).

المخيمات

بعد تهجير الفلسطينيين ولجوئهم الى دول الشتات الفلسطيني، انقسموا في لبنان وفقاً لظروفهم الاقتصادية. ففي حين تدبر الميسورون مادياً أمرهم، عاشت الغالبية في خيم من القماش، مقواة أحياناً بألواح خشبية أو ألواح معدنية (زينكو) من دون بنى تحتية. ولقد تولت الحكومة اللبنانية ومنظمات دولية وهيئات روحية مهمة تجميع اللاجئين على أراض زراعية فارغة يومذاك من السكان وذلك تسهيلاً لتأمين المأوى والمسكن لهم.

ومع انطلاق «الأونروا» في عملها بدأت المخيمات بالتكوّن مع ان بعضها نشأ قبل تأسيس الاونروا، وعينت الوكالة «مديرا» لكل واحد منها. وكان على كل مدير ان يهتم بتأمين المساعدات المعيشية التي تقدمها الاونروا الى اللاجئين في حقول التعليم والاعاشة والتطبيب (ابو فخر ٢٠٠٨).

ويفيد تقرير أصدرته «الأونروا»، عام ١٩٥١، أنه خلال ذلك العام توزّع الفلسطينيون على الشكل الآتي: نحو ٦٨٪ في منازل، و٢٠٪ في خيم، و١٢٪ في أكواخ وبركسات وغيرها. لكن هذه الإقامات تغيرت بمرور الزمن، فمن سكن عند قريب أو صديق غادره الى موقع آخر، ومن سكن في خيم وأكواخ غادرها الى مخيمات أسستها وجهزتها «الأونروا» مطلع خمسينيات القرن الماضي.

واتسمت معيشة اللاجئين في المخيمات والتجمعات التي أقاموا فيها بعدم الاستقرار الذي فاقمه الوضع القانوني للمخيمات. فالأراضي التي شيّدت عليها هي إما منحة من الدولة اللبنانية أو من هيئات خيرية أو مستأجرة باسم وكالة الغوث من مواطنين لبنانيين تقدّم بعضهم، في ما بعد، بدعاوى قضائية لاسترجاعها تخوفا من ان تذهب من ايديهم الى الابد. وهذا ما يشير إليه المفوض العام للأونروا في تقريره السنوي عام ١٩٥٩: «... في جميع البلدان المضيفة أنشئت المخيمات على أراض منحتها الحكومة، لكن ترتيبات الدولة (اللبنانية) مع مالكي الأرض لم يجر تنظيمها...» (كليب، ٢٠٠٧).

غلب على الفلسطينيين، في تلك المرحلة، تمسكهم بعودتهم إلى ديارهم. وتجلى يقينهم بالعودة من خلال امتناعهم عن تحسين ظروف حياتهم على أكثر من صعيد. ونفذ بعض الذين اتخذوا هذا الموقف العديد من الاعتصامات للتعبير عن موقفهم. مثلا، رفض أهالي مخيم نهر البارد نتائج مؤتمر دولي عقد في الستينيات من القرن الماضي لإنجاز مشروع لإسكان الفلسطينيين، أي

بناء مساكن أفضل من الخيم التي أقيمت في حينه. وقد رفض أهالي المخيم المشروع على اعتبار أنه جزء من التوطين، وحطموا الشواهد التي رفعتها الفرق الهندسية التابعة للأمم المتحدة، وذلك على الرغم من الظروف الصعبة التي عاشوا فيها (عبد العال ٢٠٠٨).

كانت حصيلة المواقف اللبنانية والفلسطينية تجاه مشاريع التوطين والتمسك بحق العودة ان توزع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، الذين افتقروا الى الموارد المالية الكافية، على نوعين من مناطق السكن والاقامة. فالاكثرية من الفلسطينيين اي حوالي ٥٦٪ منهم استقرت في المخيمات الرسمية المعترف بها من السلطات اللبنانية والاونروا، واقلية منهم تبلغ ١٠٪ من مجموع اللاجئين انتهت الى الاقامة في تجمعات ومخيمات غير معترف بها لبنانيا ودوليا. ويصل عدد هذه التجمعات إلى ٢٠، وهي تجمعات إما محاذية للمخيمات الرسمية المعترف بها أو في ضواحي المدن اللبنانية. اما البقية من اللاجئين الفلسطينيين فانهم استقروا في المدن والبلدات اللبنانية او خارج لبنان.

(أ) المخيمات الرسمية

بلغ عدد المخيمات الفلسطينية الرسمية في لبنان في بداية السبعينات ١٥ مخيما تعرضت ثلاثة منها (النبطية، تل الزعتر، جسر الباشا) للدمار الكامل بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦ جراء القصف الإسرائيلي والحرب اللبنانية ولم يُعد بناؤها بحيث بقيت منها المخيمات التالية (مرة، ٢٠٠٦):

١- الرشيدية: يقع على بعد ٧ كلم الى الجنوب من صور، وهو اقرب المخيمات الى فلسطين ويقطنه ٢٩ الف لاجئ. تعرض المخيم الى القصف مرارا من قبل الاسرائيليين وخاصة خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. انشأت حكومة الانتداب الفرنسي المخيم سنة ١٩٣٩ لايواء اللاجئين الارمن، لكنه ابتداء من سنة ١٩٤٨ صار مرصوداً لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين وفي سنة ١٩٦٤ نقل اليه اللاجئون الذين كانوا يسكنون ثكنة غورو في بعلبك، وقد جاء اغلبهم من قضاء صفد علاوة على مدينة حيفا وجوارها.

٢- البرج الشمالي: يقع هذا المخيم الذي انشأ عام ١٩٥٥ على مقربة من قرية البرج الشمالي وعلى بعد ٣ كلم الى الشرق من مدينة صور. يقدر عدد سكان المخيم الاجمالي بنحو ١٩ الف نسمة ومعظم اللاجئين اليه هم من قرى الحولة وطبرية. وقد نال سكان ٢٥ قرية من قضاء الحولة الجنسية اللبنانية عام ١٩٩٤ وبين هؤلاء عدد كبير من سكان هذا المخيم. وفي السنوات الاخيرة تناقص عدد السكان فيه نتيجة الهجرة المتزايدة الى الدول الاسكندنافية. وقد تعرض المخيم لمذبحة مروعة في ملجأ نادي الحولة سنة ١٩٨٢ ابان الاجتياح الاسرائيلي للجنوب ذهب ضحيتها نحو المئة.

٣- البص: يقع عند المدخل الشرقي لمدينة صور، ويبلغ عدد سكانه نحو ١٢ الف نسمة ويقطن فيه عدد وفير من غير الفلسطينيين. ومعظم اللاجئين فيه يتحدرون من قرى اقضية عكا، الناصرة، الحولة والجليل. تأسس المخيم سنة ١٩٣٩ لايواء اللاجئين الارمن ثم تحول سنة ١٩٤٨ الى مخيم فلسطيني.

٤- عين الحلوة: يقع الى الجنوب الشرقي من مدينة صيدا وعلى بعد ١،٥ كلم عنها. يبلغ عدد سكانه نحو ٧٠ الف نسمة معظمهم من ١٣ قرية فلسطينية تتوزع على اقضية عكا، الجليل والحولة. وقد وفدت اليه جموع من المهجرين من مخيم النبطية في سنة ١٩٧٤ ومن مخيمي البداوي ونهر البارد في طرابلس في سنة ١٩٨٣ ومن مخيمات بيروت في سنة ١٩٨٥. مع هذه الهجرات المتوالية اصبح عين الحلوة الذي يتسم بالكثافة السكانية العالية اكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان من حيث عدد السكان. كذلك فان عين الحلوة هو الاكبر من حيث المساحة رغم انها لا تزيد عن ٠،٨ كلم مربع. انشىء المخيم سنة ١٩٤٩ بمبادرة من الصليب الأحمر الدولي، ثم انتقل الاشراف عليه الى الاونروا سنة ١٩٥٠. ويشكل المخيم صورة مصغرة عن الفضاء السياسي الفلسطيني حيث يضم جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والتحالف والقوى الجهادية التي تتنافس بشكل دائم على النفوذ والسلطة، ما يكلف المخيم صدامات و نزاعات متكررة.

٥- المية ومية: يقع هذا المخيم الصغير على تلة تبعد ٤ كلم الى الشرق من صيدا، ويبلغ عدد سكانه نحو ٦ آلاف نسمة اغلبهم جاء من قرى قضاء صفد. وقد نشأ هذا المخيم سنة ١٩٥٤ و تعرض لتدمير جزء منه خلال الاجتياح الاسرائيلي في سنة ١٩٨٢.

٦- شاتيلا: بعيد تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين هذا المخيم عام ١٩٥٩، وصل عدد سكانه الى ١٢ الف نسمة ولم يبق منهم اليوم سوى ٥ آلاف، والباقون هاجروا على دفعات خلال حرب ١٩٨٢ وفي اعقاب مجزرة صبرا وشاتيلا، ثم خلال الحرب على المخيمات في سنة ١٩٨٥. كما ان عدد السكان تناقص باطراد بسبب هجرة الشبان الى الخارج، وحلت محلهم اعداد غير محددة من السوريين والمصريين واللبنانيين والهنود، وهؤلاء ينتمون في معظمهم الى العمالة الرخيصة. ويتحدر سكان هذا المخيم من قرى الجليل الاعلى. وقد ارتبط اسم مخيم شاتيلا باسم صبرا بسبب مجزرة ١٩٨٢. وصبرا ليس مخيماً، انما هو حي مجاور لمخيم شاتيلا، وبسبب التداخل السكاني صار المخيم والحي اشبه بمنطقة واحدة.

٧- برج البراجنة: يقع المخيم الذي انشأ على يد الصليب الاحمر الدولي عام ١٩٤٩ الى الشرق من الطريق التي تصل مدينة بيروت بمطارها الدولي. وقد بلغ عدد سكانه نحو ١٦ الف نسمة نصفهم جاء من قرى الجليل الغربي، والنصف الثاني من قرى قضاء عكا، وتسكن فيه ايضاً

بعض العائلات اللبنانية. غير ان هذا العدد تناقص بسبب هجرة الشبان الى دول الخليج والدول الاسكندينافية مما يجعل العدد الفعلي للسكان اقل من الرقم المذكور اعلاه.

٨- مار الياس: يعتبر هذا المخيم اصغر المخيمات في بيروت وقد انشئ عام ١٩٥٢ فوق ارض تملكها طائفة الروم الارثوذكس. واستوعب هذا المخيم اللاجئين الارثوذكس القادمين من حيفا ويافا. ورغم نجاة المخيم من اهوال الحروب اللبنانية، الا ان معظم سكانه الاصليين هاجروا الى كندا والولايات المتحدة وحل محلهم لاجئون مسلمون. وتحول المخيم بالتدريج الى مركز سياسي لمكاتب الفصائل الفلسطينية.

٩- ضبية: يقع المخيم على مسافة ١٢ كلم شمال بيروت فوق تلة تشرف على بلدة ضبية. ومعظم سكان هذا المخيم الصغير هم من المسيحيين الفلسطينيين الكاثوليك الذين قدموا من قرى الجليل. ويملك اراضي المخيم دير مار يوسف في ضبية وخلال الخمسينات منح القسم الاكبر من سكان المخيم الجنسية اللبنانية. وخلال حرب السبعينات دمر نصف المخيم تقريبا وهاجر اكثر اهله الى مناطق اخرى في غرب بيروت والى كندا والولايات المتحدة الاميركية.

١٠- الجليل: يقع هذا المخيم على مقربة من مدينة بعلبك وكان في الاصل ثكنة عسكرية فرنسية تدعى «ويفل» واسكن اللاجئون فيها في سنة ١٩٤٨، وتتراوح التقديرات السكانية لهذا المخيم حوال ٧٠٠٠ نسمة. وقد سجل هذا المخيم اعلى نسبة هجرة الى الخارج. وهاجر حوالي ال ٦٠٪ من ابناء المخيم الى الدانمارك ولذلك يطلق الناس عليه اسم «مخيم الدانمارك». ومعظم السكان متحدرون من قضائي الناصرة والجليل ويبلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف.

١١- البداوي: يقع هذا المخيم على مسافة خمسة كلم من طرابلس الى جهة الشمال. ويبلغ عدد سكانه نحو ١٦ الف نسمة وقد اتوا من قرى قضائي صفد وعكا. واستقر هؤلاء في البداية في احد الخانات شمالي مدينة طرابلس لكن طوفان نهر ابو علي في سنة ١٩٥٥ ارغم وكالة الغوث على انشاء هذا المخيم لايواء المنكوبين. وازداد سكان المخيم بعد حرب مخيم نهر البارد عام ٢٠٠٧ ونزوح قسم من سكان البارد اليه.

١٢- نهر البارد: يقع هذا المخيّم على مسافة ١٦ كلم إلى الشمال من مدينة طرابلس، على الطريق الدولية إلى سورية. وازداد عدد سكان المخيم حتى بلغ نحو ٣٠ ألفاً في سنة ٢٠٠٧، ومعظمهم من قرى قضائي صفد وعكا. وكان هذا المخيّم الذي أسسته رابطة جمعيات الصليب الأحمر عام ١٩٤٩ ينعم بإزدهار إقتصادي لوقوعه على البحر وعلى الطريق الدولية معاً. وتعرّض هذا المخيّم لكارثتين: الأولى في سنة ١٩٨٣ حينما تعرّض للقصف الشديد جراء المعارك التي اندلعت بين حركة «فتح» والمنشقّين عنها المدعومين من سوريا. والثانية عندما سيطرت عليه حركة «فتح الإسلام» وخاضت قتالاً ضدّ الجيش اللبناني أدّى، في نهاية المطاف إلى تدميره بالكامل.

(ب) المخيّمات غير الرسميّة

نشأت هذه المخيّمات نتيجة للحاجة إلى أيدٍ عاملة ولا سيّما في بساتين الجنوب وخاصة منطقة صور. وأبرز هذه المخيّمات هي التالية:

١- المعشوق: يقع بين مخيمي البص والبرج الشمالي، ويقطن فيه نحو ٣٥٠٠ شخص من قرى قضائيْ عكا وصفد.

٢- شبريحا: يقع بالقرب من بلدة شبريحا إلى الشمال من مدينة صور، ويقطنه نحو خمسة الآف شخص ينتمي معظمهم إلى عشائر بدوية وبعض الفلاّحين.

٣- القاسميّة: يقع على مسافة ١٤ كلم إلى الشمال من مدينة صور عند مصب نهر الليطاني. وسكّان هذا المخيّم هم من البدو الفلسطينيين علاوة على بعض عائلات قرية الخالصة التابعة لقضاء صفد. وبلغ عدد سكّان هذا المخيّم نحو ثلاثة الاف شخص.

٤- ابو الاسود: يقع على مسافة ١٦ كلم الى الشمال من مدينة صور وهو مخيم صغير لا يتجاوز عدد سكانه الالف نسمة وهم ينتمون الى عرب السمنية والسويطات.

٥- عدلون: يقع على مسافة ٢٢ كلم جنوب مدينة صيدا وفي نطاق بلدة عدلون. ويبلغ عدد سكان هذا المخيم نحو ١٥٠٠ شخص.

٦- شحيم: يقيم في بلدة شحيم التابعة لقضاء الشوف نحو ٢٠٠٠ نسمة من الفلسطينيين الذين بدأوا بالتوافد على هذه البلدة وعلى البلدات المجاورة مثل مزبود، منذ سنة ١٩٥٠.

(ج) التجمعات

نشأت على مدى سنوات متباعدة وبطريقة شبه عشوائية بعض التجمعات الفلسطينية في منطقتي صور وصيدا بالدرجة الاولى. وبقيت هذه التجمعات موضع تجاهل الهيئات المعنية إلى أن قام سكانها ببعض التحركات الاحتجاجية للمطالبة بافتتاح مراكز صحية وتربوية. واستجابت «الأونروا» جزئياً الى مطالب هذه الهيئات. ويعيد الباحث الفلسطيني فتحي كليب أسباب نشأة التجمعات إلى ثلاثة عوامل: الحاجة إلى يد عاملة رخيصة، الكثافة السكانية في المخيمات وعدم السماح بالتوسع في البناء، الحرب اللبنانية خلال السبعينات والثمانينات (كليب، ٢٠٠٧) وابرز هذه التجمعات هي التالية:

١- جل البحر: يقع في منطقة صور وبلغ عدد سكانه نحو الف شخص في سنة ٢٠٠٧ وكانت بداية هذا التجمع في سنة ١٩٥٢.

٢- البرغلية: نشأ هذا التجمع في سنة ١٩٥٢ بالقرب من بلدة البرغلية القريبة من مدينة صور ولم يتجاوز عدد سكانه المئتين في سنة ٢٠٠٧.

٣- الواسطة: نشأ هذا التجمع الذي يبعد كيلومتر واحد من مخيم القاسمية في سنة ١٩٥٢ ولم يتجاوز عدد سكانه في سنة ٢٠٠٧ الالف نسمة.

٤- العيتانية: يقع بالقرب من تجمع الواسطة ولا يتجاوز عدد سكانه على الثلاثمئة نسمة.

العمل المسلح

في الخامس من حزيران ١٩٦٧ اندلعت الحرب العربية الاسرائيلية التي انتهت إلى احتلال اسرائيل كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلا عن شبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية. وكان من تداعيات الحرب ازدياد نشاط المقاومة الفلسطينية العسكري والذي كان قد بدأ في منتصف الستينات ضد الاحتلال الاسرائيلي. ونقلت المقاومة جزءا من هذه النشاط الى الاراضي اللبنانية وذلك بقصد اقامة قواعد دائمة للفدائيين والانطلاق منها لمهاجمة اهداف اسرائيلية. وحاولت السلطات اللبنانية منع هذا النشاط الامر الذي ادى الى صدامات متكررة بين الجانبين. واتسع نطاق هذه الاصطدامات بعد ان تشكل تحالف واسع النطاق من احزاب اليسار اللبناني لدعم المقاومة الفلسطينية.

ولما وصلت هذه الاشتباكات الى مستوى تهديد استقرار لبنان ووحدته الوطنية تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتم توقيع اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين الطرفين اللبناني والفلسطيني، وسمح بموجبه للفلسطينيين باستخدام بعض المناطق الجنوبية كمنطلق لعمليات المقاومة بحرية تحرك واسعة.

منح هذا الاتفاق سكان المخيمات الفلسطينيية بعض التسهيلات مثل حرية العمل والحصول على وثائق السفر، كذلك ادى الاتفاق الى تسلم الفصائل الفلسطينية عمليا ادارة شؤون المخيمات، فتشكلت على النطاق اللبناني «اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان» التي كانت تضم الفصائل الفلسطينية كافة. وتشكلت لجان مماثلة على نطاق المخيمات بتركيب مواز لتركيب اللجنة السياسية العليا مع تعديلات طفيفة بين مخيم وآخر، اذ كانت اللجان الفرعية (اللجان الشعبية) تضم بعض وجهاء المخيمات البارزين. وعكس تشكيل لجان المخيمات الروح التوافقية بين اطرافه السياسية اذ ندر ان استبعد فصيل من الفصائل الناشطة في المخيمات عن اللجان.

التغيير الأبرز الذي شهدته المخيمات ابان تلك الفترة تمثل في توفير منظمة التحرير الفلسطينية فرص عمل كثيرة في هياكلها الادارية والامنية ومؤسساتها الاجتماعية والانتاجية ولاسيما مؤسسة «صامد»، وتوفير منح دراسية جامعية قدمتها الدول الاشتراكية والعربية. وأنشاء «الهلال الأحمر الفلسطيني» العديد من المستشفيات في المخيمات الفلسطينية وجوارها. الا

انه على الرغم من اهمية «صامد»*، فان هذه المؤسسة والمؤسسات الرديفة التي تحلقت حوله لم تتطور كفاية لكي تغير الطابع العام للمخيمات كمناطق سكنية و«غيتوات» مغلقة يسكنها العوز المادي والاوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية السلبية. وكثيرا ما وصفت المخيمات آنذاك بانها «مقالع للثورة وللثوريين» وذلك في معرض امتداحها. ولكن هذا التوصيف كان يحمل في طياته الكثير من آثار الاوضاع المعيشية المتردية التي رافقت نشوء المخيمات ولبثت معها حتى خلال المرحلة التي تمتعت خلالها منظمة التحرير الفلسطينية ولجان المخيمات المنبثقة عنها والهيئات الفلسطينية المجتمعية بسلطة شبه مطلقة على المخيمات وبالقدرة على النهوض باوضاعها المعيشية.

وفي حزيران ١٩٨٢ انتهت هذه المرحلة تقريبا عندما شنت اسرائيل الحرب على لبنان وفرضت حصارا على مدينة بيروت تبعته تداعيات عاصفة كان من بينها خروج منظمة التحرير الفلسطينية برعاية اميركية اوروبية من العاصمة اللبنانية شرط الحفاظ على سلامة المدنيين في المخيمات، ومجزرة صبرا وشاتيلا (أيلول ١٩٨٢) التي نتجت عن اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل. كما شملت هذه التداعيات الهجوم على القوات الدولية (الاميركية والفرنسية) على مقربة من مطار بيروت في تشرين الاول١٩٨٣، والتي لم يكن للفلسطينيين اي ضلع فيها.

ولقد تغيرت اوضاع المخيمات الفلسطينية مرة اخرى عندما انسحبت اسرائيل في ايلول ١٩٨٣ من الاراضي اللبنانية الواقعة الى شمال مدينة صيدا. ومن البديهي ان يؤدي الانسحاب الاسرائيلي من اراض لبنانية الى الحد من مشاعر القلق ومن الضغوط المعنوية والامنية التي عانى منها سكان المخيمات، وخاصة سكان مخيم عين الحلوة، خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي للقسم الاكبر من جنوب لبنان. وبالفعل فقد تمكنت المنظمات الفلسطينية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية من احياء دورها في المخيمات فشكلت «قيادة العمل الوطني الفلسطيني» كمرجعية فلسطينية عليا في لبنان. وعملت القيادة الموحدة على تشكيل اللجان الشعبية بصورة لا تختلف كثيرا من حيث تركيبها ومهامها عن اللجان التي كانت تعمل قبل الاجتياح الاسرائيلي تحت مظلة اللجنة السياسية العليا. وكما كان الامر آنفا، وضعت هذه اللجان، نظريا على الاقل، تحت سلطة لجنة شعبية واحدة لكل المخيمات. وقد انبثقت عن اللجنة الشعبية لجنة امنية كانت تعنى بقضايا الامن والحراسات داخل المخيمات (ابو فخر، ٢٠٠٨).

بينما استرجع اللاجئون الفلسطينيون حرية شبه مطلقة داخل المخيمات، فان حالهم خارجها بات اقرب الى ما كانت عليه ما قبل نهاية الستينات. فبرحيل منظمة التحرير ألغي اتفاق

* مؤسسة انسانية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وتهدف لمساعدة وتشغيل اسر الشهداء الفلسطينيين.

القاهرة عملياً، قبل أن يلغيه المجلس النيابي اللبناني عام ١٩٨٧ رسمياً من طرف واحد، فكان من نتائج الغاء اتفاق القاهرة العودة الى السياسة التقليدية التي اتبعتها السلطات اللبنانية تجاه الفلسطينيين، اي تصنيفهم كـ «اجانب» مع ما يترتب على هذا التصنيف من نتائج على صعيد حق العمل والضمانات الاجتماعية.

وخلال هذه المرحلة، وبعد خروج المنظمة من لبنان، انهارت تدريجيا البنى والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قد انشأتها في لبنان من اجل تنمية الطاقة الانتاجية لفلسطينيي المخيمات وتوفير فرص عمل لهم مثل مؤسسة «صامد» والمؤسسات الرديفة لها. لم تصمد هذه المؤسسات لانها لم تبن على قاعدة الاستمرار، وكان يكفي خروج المنظمة من لبنان عام ١٩٨٢ ليرزح الفلسطينيون مجدداً تحت نير الفقر والإهمال.

كان للاجتياح الاسرائيلي وخروج قادة منظمة التحرير من لبنان، انعكاساته على أوضاع المخيمات الفلسطينية التي شهدت اشتباكات مسلحة متعددة الاطراف المحلية والاقليمية، وكان ابرزها الاشتباكات بين المنظمات الفلسطينية الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، والمنظمات الفلسطينية المؤيدة لسوريا من جهة اخرى، من اجل السيطرة على مخيمي البداوي والبارد خلال عامي ١٩٨٣. و في عام ١٩٨٥، شهدت مخيمات الجنوب وبيروت اشتباكات بين الفلسطينيين و«حركة أمل» اللبنانية المدعومة من سوريا. واستمرت هذه الاشتباكات التي عرفت «بحرب المخيمات» اكثر من عامين من دون نتيجة حاسمة تغيرالوضع في المخيمات. وتلت هذه الحرب اشتباكات اندلعت بين الفلسطينيين أنفسهم من أنصار عرفات والمنشقين عنه في مخيمات بيروت خلال العام ١٩٨٨. وتسببت هذه الأحداث في تردي أوضاع المخيمات التي دُمّرت أجزاء كبيرة من مساكنها، إضافة إلى آثار الحصار الذي فرض على الأهالي.

ترافقت هذه الأوضاع الأمنية السيئة مع المزيد من التراجع في الخدمات التي كانت تقدمها مؤسسات منظمة التحرير بعد ان تراجع الدعم المادي للمنظمة وضمرت مواردها المالية، إضافة إلى تراجع خدمات الأونروا. فازداد تردي الوضع الاجتماعي في ظلّ بروز الحديث عن تحوّلات شهدتها المخيمات تتعلق بتنامي حركات أصولية دينية، ولا سيما في مخيم عين الحلوة الذي لم يخضع، ربما بسبب كبر حجمه، لسيطرة فصيل واحد عليه بخلاف بقية المخيمات.

العلاقة مع الدولة اللبنانية

«غياب الثقة المتبادل»، هو الوصف الذي يطلق عادة على العلاقة بين الدولة اللبنانية واللاجئين الفلسطينيين في لبنان. يعود ذلك إلى أسباب عديدة، من ابرزها في الجانب الفلسطيني طغيان شعور فقدان الثقة بالحكومات العربية وخاصة حكومات الدول المضيفة للاجئين. اما في الجانب اللبناني فكانت في مقدمة الاسباب مخاوف السلطات اللبنانية من مشاريع التوطين، وكذلك تخوفها من انتماءات اللاجئين الفلسطينيين العقائدية الراديكالية، واخيرا لا آخرا العدد الكبير نسبيا من اللاجئين الفلسطينيين بالمقارنة مع عدد سكان لبنان وقدرته على استيعاب اللاجئين سواء بقوا على هذه الحال او اكتسبوا حقوق المواطنة (الصلح، ١٩٩٥). في ظل هذه المخاوف والمشاعر تبلورت سياسة الدولة اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، خاصة سكان المخيمات منهم، وكانت لها التجليات الادارية والقانونية والامنية التالية:

اولاً، الاطار القانوني: كان على لبنان ان يختار بين صيغتين للتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، اي صيغة اللاجئين السياسيين او الرعايا الاجانب. الاساس الذي تنهض عليه الصيغة الاولى هو اتفاقية جنيف في شأن اللاجئين التي تم التوقيع عليها عام ١٩٥١. ولقد نصت هذه الاتفاقية على تعريف اللاجئ بانه «... كل إنسان يخشى جدياً من تعذيبه أو اضطهاده، بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته، ووجد خارج بلاده، قبل العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٥١ بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها»، وهو مجبر على الاقامة في البلد المضيف لاسباب قاهرة وخارجة عن ارادته. وقد أعطت المعاهدة للاجئين في المادة (٤) منها، حق الاستفادة من الامتيازات التي يستحقها المواطنون مثل الرعاية الصحية، وسلم عادل للأجور والتعويضات العائلية، وساعات العمل المحددة. وبما أن لبنان ملتزم اتفاقية جنيف للاجئين، فإن موادها تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين فيه.

ولقد ذهب بروتوكول الدار البيضاء الذي صدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب عام ١٩٦٥ الى ابعد من ذلك. فقد نصّ البروتوكول في فقرته الأولى على ان «يعامل الفلسطينيون في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية في سفرهم وإقامتهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية».

ولقد صادقت الحكومة اللبنانية على البروتوكول، لكنها اضافت الى المصادقة عليه تحفظا يلغي، في الواقع، مضمونه اذ جاء في التحفظ ان الفلسطينيين المقيمين في لبنان سوف

يمنحوا الحقوق اسوة بالمواطنين «بقدر ما تسمح به احوال الجمهورية اللبنانية الاجتماعية والاقتصادية...». ولما كان لبنان يعاني خلال العقود الاخيرة من ضغوط اقتصادية واجتماعية متفاقمة، فقد كان من السهل على الحكومات اللبنانية المتعاقبة تفعيل التحفظ الذي اضيف الى بروتوكول الدار البيضاء وليس مضمونه الاصلي.

هذه التحفظات قدمت كتفسير لايثار السلطات اللبنانية معاملة اللاجئين الفلسطينيين على اساس انهم «رعايا اجانب». في ظل هذه النظرة الى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، طبق عليهم مبدأا المعاملة بالمثل وحماية اللبنانيين من المنافسين الاجانب. ولما كان الفلسطينيون يفتقرون الى الدولة الوطنية التي يمكن ان تسمح للبنانيين الذين يعملون في اراضيها من الاستفادة من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية التي يحصل عليها مواطنوها، فقد اعتبرت السلطات اللبنانية انه ليس هناك من مجال لتمتع الفلسطينيين بمثل هذه الحقوق، اي لمعاملتهم على قدم المساواة مع الاجانب الذين ينتمون الى دول ترتبط مع لبنان باتفاقيات المعاملة بالمثل.

ثانيا، الاطار الاداري: ان الحجم العددي للاجئين الفلسطينيين فرض على الدول المضيفة استحداث ادارات خاصة لتنظيم العلاقة مع الفلسطينيين. وانشأت الحكومة اللبنانية عام ١٩٥٠ «اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين» التي تعاونت مع «الأونروا» في تحديد وضع اللاجئين الفلسطينيين. وفي ٣١ آذار ١٩٥٩ انشأت الحكومة اللبنانية «مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان» وألحقتها بوزارة الداخلية لمتابعة القضايا الشخصية وأذونات الانتقال من المكان المسجل به اللاجئ إلى مكان آخر (مركز اجيال، ٢٠٠٣). بيد ان هذه الادارة كانت تعاني من ضمور الامكانات البشرية والادارية والمالية فلم يتجاوز عدد العاملين فيها بالاضافة الى المدير العام عشرة موظفين فقط. وهذا الجهاز الاداري المحدود العدد والامكانات لم يكن قادرا على تحمل أعباء متابعة العدد الكبير من اللاجئين.

ثالثا، الاطار الامني: تؤكد دراسات وضعها فلسطينيون على غلبة هذا الطابع على تعامل الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨. ولقد اتخذت هذه الصيغة معاني مختلفة بحسب المرحلة التي مرت بها علاقة الدولة باللاجئين الفلسطينيين. فبين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٨، قصرت الدولة تعاملها مع الفلسطينيين على الحد الادنى من التعاطي الاداري والامني، اي على تزويد سكان المخيم بوثائق السفر لمدة عام بادئ الامر ثم أصبحت فيما بعد لمدة خمسة أعوام، وكذلك على دخول قوى الأمن الداخلي (الدرك) المخيمات لتحرّير المخالفات (صلاح ٢٠٠٨). ولكن الطابع الامني اتخذ شكلاً مختلفا بين اواخر الخمسينات ومطلع السبعينات. فبعد احداث عام ١٩٥٨ والتأييد الكبير الذي حازه الرئيس عبد الناصر بين فلسطينيي المخيمات وتزايد نشاط الحركات العقائدية الراديكالية القومية العربية واليسارية بين الفلسطينيين، اتجهت السياسة اللبنانية الى التشدد المتزايد خاصة بعد ان باتت الأجهزة الأمنية هي المكلّفة بمتابعة

قضيتهم. وفرضت تلك الاجهزة الرقابة المشددة على المخيمات وعلى الأنشطة السياسية واخضع سكان المخيمات الى اجرءات صارمة ابتداء من عام ١٩٥٩ وخاصة بعد بدء العمليات الفدائية الفلسطينية على اسرائيل من البلدان العربية المجاورة ومنها لبنان.

وقد طبقت هذه السياسة حتى عام ١٩٦٩ وترجمت بإجراءات محددة مثل أن يدير كل مخيم مركز للمخابرات (الشعبة الثانية للجيش اللبناني)، وأن يمنع الانتقال من مخيم إلى آخر من دون إذن مسؤول الشعبة الثانية وموافقة خطية منه وخصوصاً في مخيمات الجنوب. وفي حال المخالفة كان مستطاعاً إحالة المعني إلى مركز للتحقيق، وأن يصدر عليه حكم بالسجن. يضاف الى ذلك اجراءات اعتباطية كانت تصدر احيانا عن المسؤولين الامنيين في المخيمات مثل منع السير لأكثر من ثلاثة أشخاص أو قراءة جريدة او منع السهر بعد الساعة العاشرة ليلاً.

ويجدر بالذكر ان التشدد الامني المتزايد الذي مارسته السلطات اللبنانية تجاه المخيمات الفلسطينية جاء على خلفية سياسة عامة كان من معالمها ازدياد تدخل المؤسسة الامنية اللبنانية في الحياة العامة وفي النشاطات السياسية. ومن المؤكد ان التدخل هنا لم يكن متساويا في شدته او وقعه مع الضغوط التي مارستها المؤسسة الامنية اللبنانية داخل المخيمات، ولكنه شكل بالنسبة الى الكثير من القوى السياسية اللبنانية ظاهرة سلبية مناقضة للنظام الديمقراطي اللبناني. وهكذا لم يكن غريبا ان ان ينتقد الكثير من الزعماء اللبنانيين البارزين هذه الظاهرة في نفس الوقت الذي كان فيه بعض اللبنانيين والفلسطينيين المقيمين في لبنان ينتقدون سياسة التشدد التي اتبعتها المؤسسة اللبنانية الامنية في المخيمات.

الأوضاع الأمنية والمعيشية

انتهت الحرب اللبنانية عام ١٩٨٩ بتوقيع اتفاق الطائف الذي نصّ على رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ومع أن المرحلة الجديدة التي دخلها لبنان لم تشهد اشتباكات مسلحة ينجم عنها تدمير مخيمات او تهجير جديد، إلا أنها كانت مرحلة فلسطينية صعبة اتسمت بالإحباط وشعور الفلسطينيين بتخلي الجميع عنهم وعن قضيتهم. وقد تزامن انتهاء الحرب اللبنانية مع حدثين تاريخيين: الأول، في لبنان الاجتياح العراقي للكويت، الذي تلته قيام قوة دولية بقرار من مجلس الامن وبقيادة اميركية باجبار العراق على الانسحاب من الكويت وكان من جراء ذلك طرد الالوف من الفلسطينيين من الخليج، ولا سيما من الكويت، بسبب تحالف منظمة التحرير الفلسطينية مع الرئيس العراقي صدام حسين.

الثاني، انطلاق عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١ ومن ثم توقيع اتفاق أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣. وشكل الاتفاق خيبة أمل كبرى لمعظم الفلسطينيين في لبنان، خاصة لاجئي عام ١٩٤٨، لتجاهله حق العودة. ولقد انعكست هذه التطورات على الاوضاع السياسية والاجتماعية في المخيمات الفلسطينية في لبنان. فاغلب سكان المخيمات هم من لاجئي ١٩٤٨ الذين خافوا ان يتحقق السلام الفلسطيني- الاسرائيلي على حساب املهم في العودة الى فلسطين. فضلا عن ذلك، اقترنت المساعي والمساهمات الدولية الرامية الى تحسين اوضاع الفلسطنيين في الضفة الغربية وغزة، بتراجع الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها الاطراف المعنية بالقضية الفلسطينية وخاصة الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية الى الفلسطينيين في مخيمات لبنان.

الاوضاع الامنية

شهدت هذه المرحلة محاولات الدولة اللبنانية لبسط سلطتها على كامل أراضيها بما فيها المخيمات الفلسطينية وفق ما نصّ عليه اتفاق الطائف. وكان من المفروض ان يتم هذا الامر، لاعتبارات عديدة، بالتفاهم بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين، خاصة وان اتفاق الطائف نص على ان يشمل الوفاق الوطني في لبنان اللاجئين الفلسطينيين. وبذل المسؤولون اللبنانيون بالتعاون مع قيادات فلسطينية جهدا متكررا على هذا الصعيد على امتداد التسعينات لكن دون التوصل الى اتفاق يرضي الطرفين.

في اعقاب اتفاق الطائف وابتداء من عام ١٩٩١، جرت مباحثات بين الحكومة اللبنانية والقيادات الفلسطينية من اجل معالجة الوجود الفلسطيني في لبنان وتنظيم اوضاع المخيمات تطبيقا لما جاء في الطائف، لكن هذا الامر لم يكن سهلا لان الفلسطينيين كانوا منقسمين آنذاك الى مرجعيتين: منظمة التحرير الفلسطينية ومقرها تونس، وجبهة الانقاذ الفلسطينية المعارضة للمنظمة ومقرها دمشق. بيد ان الفريقين تمكنا من تشكيل مرجعية فلسطينية مشتركة في لبنان ضمت صلاح صلاح عن المنظمة وفضل شرورو عن جبهة الانقاذ بحيث تولت تمثيل الفلسطينيين في المباحثات. ومع تشكيل هذه المرجعية، أمكن بدء المباحثات اللبنانية الفلسطينية التي تناولت الجوانب الثلاثة العسكرية والامنية والمدنية-الاجتماعية المتعلقة بالفلسطينيين في لبنان وخاصة اوضاع المخيمات.

(أ) السلاح

على الصعيد العسكري، تم الاتفاق على بقاء السلاح الفلسطيني الخفيف في المخيمات، وعلى جمع السلاح المتوسط والثقيل وتقديمه الى الجيش اللبناني وانكفاء سائر المقاتلين الفلسطينيين الى داخل المخيمات. وعلى الصعيد الامني، اتفق الجانبان على ان يستلم الفلسطينيون بانفسهم امن المخيمات وان يجري التنسيق حول كل القضايا بين السلطات اللبنانية وقيادة العمل الوطني الفلسطيني الموحد في لبنان. وقد نفذت هذه التعهدات وتم تجميع السلاح المتوسط والثقيل خلال المرحلة اللاحقة وتقديمه الى الجيش اللبناني. جرى ذلك بموجب كشوف موثقة دققتها قيادة الجيش اللبناني، واعلن بعدها ان المهمة انجزت بالكامل. وتولى الفلسطينيون الاهتمام بامن المخيمات وضبط السلاح الخفيف في المخيمات (صلاح، ٢٠٠٨ والناطور، ٢٠٠٢).

على الرغم من اهمية الخطوات التي انجزت وفقا للتفاهم غير المكتوب بين الجانبين اللبناني والفلسطيني، الا ان ما طبق منها لم يذهب بعيدا على طريق توفير الحلول المتوخاة ومعالجة الاوضاع داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان. فلم تنجم عن التفاهم المبدئي اي خطوات تذكر على صعيد معالجة الاوضاع المدنية والاجتماعية للمخيمات. كذلك، فانه رغم انسحاب المقاتلين والمسلحين وعناصر الميليشيات الفلسطينية الى داخل المخيمات، فان مفعول هذه الخطوة ما لبث ان تضاءل نظرا الى استمرار عدد من القواعد الفلسطينية التي تحوي اسلحة متوسطة وثقيلة خارجها. وعلى رغم تأكيد مرجعيات فلسطينية ان هذه القواعد هي امتداد لارادات وترتيبات اقليمية وانها بالتالي لا تشكل بالمعنى الدقيق للكلمة قواعد «فلسطينية»، ولكنها بالنسبة الى المراقب المحايد بدت خروجا على التفاهم المبدئي الذي تم بين لبنان والفلسطينيين لان تلك القواعد خاضعة، ولو شكلا، لمنظمات فلسطينية. فضلا عن هذا وذاك،

فان التفاهم بين الطرفين الذي تم في بداية التسعينات، لم يلحظ التطورات الهامة التي اخذت تلم بالمخيمات خلال المرحلة اللاحقة والتي ادت الى اعادة تأزيم الاوضاع في داخلها.

ففي ظل الواقع الفلسطيني فشلت المحاولات التي سعت اليها الحكومة اللبنانية بالتعاون مع بعض القيادات الفلسطينية للوصول الى الاتفاق على اوضاع المخيمات الفلسطينية والى اعادتها الى كنف السيادة اللبنانية. وكان من نتائج تعثر وفشل تلك المبادرات استمرار غياب الدولة اللبنانية عن المخيمات، واستمرار سلطة المنظمات الفلسطينية عليها واحتفاظها بتشكيلاتها العسكرية وبسلاحها الخفيف والمتوسط. ومع غياب الدولة اللبنانية عن المخيمات تقاسمت السيطرة عليها منظمات فلسطينية عدة وقد اسفر الصراع على السيطرة على المخيمات عن انقسامها الى ثلاثة نماذج رئيسية:

مخيمات سيطرت عليها منظمة التحرير الفلسطينية ولا سيما فتح. ولقد شملت هذه الحالة المخيمات الفلسطينية في منطقة صور وهي الرشيدية، البص، والبرج الشمالي.

مخيمات سيطرت عليها القوى الفلسطينية المعارضة لمنظمة التحرير الفلسطينية واكثرها موال لسوريا. وتضم مخيمات الشمال، اي البارد والبداوي، ومخيم الجليل في البقاع، ومخيمات بيروت اي برج البراجنة، شاتيلا، ومار الياس.

مخيم عين الحلوة في جنوب صيدا الذي لم تتمكن اي الجهتين، ربما بسبب حجمه السكاني، من السيطرة عليه. وتتقاسم النفوذ فيه حاليا فئات ثلاث: فتح وحماس والجماعات الاسلامية المتشددة. ولقد تحول هذا المخيم الى صورة نافرة عن المخيمات كبؤر أمنية تأوي المطلوبين، من جهة، كما تأوي، من جهة اخرى، الجماعات الإسلامية المتشددة «... التي تبنت الفكر الجهادي بتأثير من الحركات التي قامت في الثمانينيات في الشيشان والبوسنة وأفغانستان» (عيتاني، ٢٠٠٨). ونظرا الى اهمية المخيم، فسوف نركز عليه عند بحث الاوضاع المعيشية في المخيمات الفلسطينية.

ويجدر التأكيد أنه حتى ولو لم تكن المخيمات الفلسطينية نفسها، في غياب السلطة اللبنانية، عرضة لصراعات مسلحة عنيفة فان التخوف من عودة العنف في المستقبل الى المخيمات يبقى في محله. وعلى هذا الصعيد يشير تقرير مجموعة الأزمات الدولية (ICG، ٢٠٠٩) إلى الانقسام الشديد الذي ساد المنظمات الفلسطينية في مجابهة أزمة مخيم نهر البارد، إذ أنه بينما وجدت بعض المنظمات انه من الواجب حسم الصراع مع «فتح الإسلام» بالقوة، تمسكت منظمات أخرى بالدعوة إلى تسوية القضية بينها و بين الجيش اللبناني. ولئن أمكن تطويق الصراع بين الفريقين ومنع تحوله إلى مجابهة مسلحة، فان هذا الأمر قد لا يكون ممكنا في المستقبل. ولعله من المفيد هنا التذكير بان الأزمات والمجابهات السياسية الحادة بين المنظمات الفلسطينية خلال السبعينات والثمانينات سرعان ما تحولت، أحيانا، إلى صراعات مسلحة دامية داخل المخيمات.

(ب) المطلوبون

تقدر أوساط اللجان الشعبية في مخيم عين الحلوة عدد المطلوبين من العدالة اللبنانية بالمئات. ويتطرق تقرير اصدرته المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد، ٢٠٠٨) الى ملف المطلوبين في المخيم لما له من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية خطيرة. و«يعتبر التقرير المطلوب للقضاء اللبناني أو للأجهزة الأمنية اللبنانية سواء لارتكابه جنحة أو جناية عبئاً اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً على سكان المخيم بشكل عام وعلى البيئة المحيطة». الا ان التقرير يميز بين نوعين من المطلوبين. فهناك عدد محدود لا يتجاوز العشرة بالمئة منهم ممن ارتكبوا جرائم ليس من المستطاع التغاضي عنها او التساهل حيالها. وهناك الاكثرية من المطلوبين الذين «...ارتكبوا جنحاً بسيطة (إطلاق نار في الهواء، تجاوزات مالية، مشاكل مع الجيران..) أو اعتبروا أنفسهم مطلوبين بناء على تقارير أمنية بحقهم ربما تكون خاطئة».

وبين هذا وذاك يصبح المطلوب عبئاً على أهله الذين يتوجب عليهم تقديم الرعاية الشاملة له من المال والطعام والشراب والمأوى والحماية، وذلك لعدم قدرته على الخروج من المخيم. وقد يعتمد المطلوب على رعاية من جهات سياسية فيصبح أسيرا لها، أو أنه يصاب باليأس الذي يسوغ له العنف وارتكاب الجرائم.

ويلقي ملف المطلوبين بكل تعقيداته ظلالاً كثيفة على مجمل الوضع الإنساني في المخيم. ويطالب الفلسطينيون، كما يقول تقرير شاهد «بمنح المطلوبين عفو خاص، او ان تتم تسوية تحفظ حق الدولة اللبنانية وأمنها واستقرارها وهيبتها (...) ويعالج مشكلتهم، على غرار تسويات أمنية حصلت سابقاً».

ويوصي التقرير الأطراف الفلسطينية بتسوية أوضاعها الداخلية وتشكيل مرجعية قوية تكون إما منتخبة او متوافق عليها للتصدي للمشاكل المتزايدة في المخيمات، ومن بينها مخيم عين الحلوة. وأهم الأولويات في هذا الشأن هي المشاكل الإنسانية (الصحة، التعليم، الإغاثة)، وإيجاد فرص العمل للشباب العاطل عن العمل، ومعالجة مشكلة المطلوبين للقضاء اللبناني معالجة جذرية. ويوصي تقرير شاهد منظمة الأنروا زيادة خدماتها والتمتع بمزيد من الشفافية في اعمالها.

(ج) المنظمات الدينية المتشددة

بدأ عمل هذه المجموعات، بحسب فداء عيتاني، في العام ١٩٧٠. واتسع انتشار المجموعات اياها من ذلك التاريخ فصاعدا، ثم راحت تنقسم الى الكثير من الحركات والتنظيمات منها الفصائل التالية:

الحركة الإسلامية المجاهدة التي تحمل أفكار الأخوان المسلمين مع التركيز على الجانب الجهادي. وقد انحصرت هذه الحركة في مخيم عين الحلوة.

عصبة الأنصار بقيادة الشيخ هشام شريدي (اغتيل لاحقا) والتي اتهمت باغتيال القضاة الاربعة اللبنانيين فضلا عن الشيخ نزار الحلبي، زعيم تنظيم جمعية المشاريع الاسلامية (الاحباش).

تنظيم انصار الله، الذي له صلات قوية بالمقاومة اللبنانية.

منظمة جند الشام وهي تسمية استخدمتها منظمات مختلفة، ويربط البعض بينها وبين المجموعة الأولى التي تزعمها أبو مصعب الزرقاوي في أفغانستان في العام ١٩٩٩. وخلال حزيران ٢٠٠٧ قامت هذه المنظمة، بالتزامن مع معارك نهر البارد، بمهاجمة مواقع الجيش اللبناني القريبة من مخيم عين الحلوة في مسعى لفتح جبهة ثانية، بهدف تخفيف الضغط عن حركة فتح الإسلام.

فتح الإسلام المنظمة التي برز اسمها في ١٢ آذار عام ٢٠٠٦ بعد اتهامها بمسؤولية تفجير حافلتي ركاب في قرية عين علق، ثم تصدرت الاخبار خلال حرب مخيم نهر البارد (عيتاني، ٢٠٠٨).

في محاولة لتفسير هذا التحوّل نحو السلفية في المخيمات وخاصة مخيم عين الحلوة، يربط برنارد روجييه بين الحالة الجهادية العامة التي نشأت بتأثير من الأحداث في أفغانستان، وبين «اندفاع المسلمين إلى الجهاد» في معارك اخرى «بعدما فقدت القضية الفلسطينية زخمها إثر توقيع اتفاق أوسلو». إلا أن روجييه يستطرد مضيفاً المزيد من الاسباب منها أن «التغييرات الاقليمية التي أدت إلى نهاية الحرب اللبنانية سهلت صعود الحركات السلفية، بعد أن تحولت المخيمات إلى غيتوات منفصلة عن المؤسسات اللبنانية» (Rougier، ٢٠٠٤)

وفي معرض تحليله العوامل البنيوية التي حوّلت المخيمات إلى مختبر للحركات الأصولية المسلحة، يلفت الدكتور ساري حنفي إلى أنه: «بينما كان هناك حضور وافٍ للدولة اللبنانية في الفضاء العام من خلال سنّ القوانين وتشريعات التنظيم المدني وتطبيقها، استثنيت المخيمات الفلسطينية من هذا الحضور، فأصبحت فضاءً من دون قوانين وتنظيم. لقد طُبِّقت عملية التنظيم المدني في المخيمات بدون أي سياسات تخطيط. فقد تم البناء بشكل فردي وعشوائي حسب رغبة كل شخص، وكانت النتيجة انتشار المباني كعشوائيات في جميع الاتجاهات. نتج من ذلك تحول المخيمات الى مناطق بؤس تحيط بالمدن، ويعاني العديد من سكانها المستوى المتدني للعيش بسبب حرمانهم حق العمل». وهذا يعني أن الفوضى «ليست مبنية على غياب القانون لكن على استثناء مجموعة سكانية من الحيّز الذي يسود فيه القانون (...) هذا يعني أن الفلسطينيين مستثنون من مجال العمل والحقوق المدنية، لكن، في الوقت نفسه، يشملهم القانون من حيث الواجبات، فهم يدفعون الضرائب. هذا الاستخدام العشوائي للقانون وتعليق العمل به، هو ما

يبرر استعمال مفهوم «فضاء الاستثناء»، وكذلك «سياسات الفراغ» لفهم العلاقة بين المخيمات والدولة اللبنانية، وتغيّر أشكال هذه العلاقة حسب موازين القوى»(حنفي، ٢٠٠٧).

ان انتشار هذه الجماعات السلفية في عين الحلوة لا يعني خلو الساحة لها، او انها تشكل القوة الرئيسية فيه. ففي المخيم ايضا قوة مهمة لكل من حركتي فتح وحماس. وقد اثبتت كل من الحركتين قوتها في المخيم اثناء وفي اعقاب معركة نهر البارد خلال عام ٢٠٠٦. بيد ان من الارجح انه ما من قوة بين هذه القوى قادرة على بسط سلطتها لوحدها على المخيم، لذلك فانها تلجأ الى التنسيق فيما بينها. ولكن على الرغم من جهود التنسيق، فان الاوضاع الامنية في المخيم تتسم بدرجة عالية من الفلتان وعدم الاستقرار، وتجعله مصدرا لتوترات امنية حادة داخل المخيم وخارجه.

في هذا الإطار تبدو ضرورية الإضاءة على الظروف التي عاش آلاف الفلسطينيين في ظلّها وانعكاسها على أوضاعهم العامة وعلى علاقتهم بلبنان. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة ترافقت مع تصاعد الحديث عن التوطين، وهو أمر حرم الفلسطينيين من مكاسب كثيرة منها مثلاً تأمين حل لمشكلة المهجرين الفلسطينيين من المخيمات التي دمرّت خلال الحروب المحلية والاعتداءات الاسرائيلية. ويصل عدد هؤلاء إلى نحو ثمانية آلاف عائلة تتوزع على مختلف المخيمات. وكانت وزارة المهجرين قد عقدت مع «الاونروا» والفصائل الفلسطينية سلسلة اجتماعات توصلت في نهايتها إلى اعتماد بناء مخيم جديد، على قطعة أرض في منطقة اقليم الخروب (القريعة). وقد تبرعت الحكومة الكندية بمبلغ ٤٠ مليون دولاراً لهذ الغاية. إلا أن هذا القرار قوبل برفض لبناني متعدّد الاتجاهات للمشروع لأنه اعتبر مقدمة للتوطين.

الأوضاع المعيشية

ساهمت عوامل متعددة في تكريس الاوضاع البائسة في المخيمات كان من اهمها محدودية الموارد المالية المتوفرة للاعتناء باوضاع المخيمات الفلسطينية. والمعني بذلك هي الموارد التي تقدمها الدول المانحة في اطار وكالة الغوث (الاونروا)، والامدادات المالية التي توفرها منظمة التحرير الفلسطينية المعنية باوضاع الفلسطينيين في الشتات، والتبرعات التي تأتي من جهات غير رسمية، مثل الجمعيات والافراد الميسورين من الفلسطينيين والعرب والاجانب وتقدم بصورة مباشرة عبر منظمات غير حكومية فلسطينية او غير مباشرة عبر المؤسسات الرسمية اللبنانية او الفلسطينية.

أكبر المانحين للأونروا هي الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة والدول الاسكندنافية واليابان وكندا، يضاف اليها دول الخليج العربي. ويظهر جدول

التعهدات النقدية الذي يعرض لمساهمات الدول في تلبية النداءات العاجلة للوكالة، بين تشرين الأول ٢٠٠٤ و٣١ كانون الأول ٢٠٠٥، أن أميركا وبريطانيا ومكتب المعونة الإنسانية في المفوضية الأوروبية يقدمون ما يوازي ٥٧٪ من نسبة المساهمات، فيما يقدم الهلال الاحمر الاماراتي حوالي ٢٢٪ والسعودية حوالي ٩٪.

تتحمل الاونروا العبء الاكبر في تقديم الخدمات الى فلسطينيي المخيمات في فلسطين والاردن وسوريا ولبنان. ميزانية الاونروا العامة السنوية لا تتجاوز الثلاثمائة مليون دولار للانفاق على جميع المخيمات. ويتم إنفاق ما نسبته ٥٤٪ من ميزانية الأونروا على برنامج التعليم و١٨٪ على برنامج الصحة و١٠٪ على برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية و١٨٪ على الخدمات المشتركة والخدمات التشغيلية (un.org/unrwa). وهذه الانفاقات لم تكن لتكفي اساسا لتلبية حاجات سكان المخيمات الملحة والمتنامية في هذه الميادين. وكانت هناك مطالبات مستمرة بالتوسع في برامج الخدمات التي تنفذ في المخيمات خاصة مع تزايد عدد السكان وتراجع مواردهم.

تفاقم قصور المنظمة الدولية عن تلبية هذه الحاجات مع ما يسمى ب«التقليصات التي قامت بها الاونروا بسبب الازمة المالية». يجدر بالذكر ان هذه الازمة بدأت قبل اتفاق اوسلو وانها اضطرت الاونروا عام ١٩٩٢ الى الاعلان عن عزمها على تقليص خدماتها. على رغم هذا التدبير لم تتمكن الاونروا من سد العجز في ميزانيتها الذي وصل الى حوالي ٣٩ مليون دولارا عام ٢٠٠٨.

واثرت اتفاقات اوسلو تأثيرا كبيرا في تمويل الأونروا، ذلك ان الاتفاقات نصت على فترة انتقالية من الحكم الذاتي تمتدّ لخمس سنوات تسبق الاتفاق على الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة. وتزامن الاتفاق مع اتجاه الاطراف الدولية المعنية بنجاحه الى تكثيف مساعداتها، كما اشرنا اعلاه، الى الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، فجاء هذا التوجه على حساب المساعدات والخدمات التي كانت تقدم الى فلسطينيي الشتات وخاصة فلسطينيي لبنان. وعقب اتفاقات اوسلو اتجهت الاونروا الى اعادة النظر في اوضاعها على وقع مفاوضات الوضع النهائي المرتقبة، وباعتبار ان هذه المفاوضات سوف تشمل قضية اللاجئين وإيجاد حلول لها. تأسيسا على ذلك، بدأت المنظمة الدولية بتقليص خدماتها، وبالطبع فان هذا التراجع ادى الى تردي اوضاع سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان الذين كانوا يعتمدون على تقديمات المنظمة الدولية.

اثار التوقف التدرجي لخدمات الاونروا ردود فعل قوية بين الفلسطينيين في لبنان، ومورست عليها ضغوط شديدة مما ادى الى تراجعها في آذار ١٩٩٥عن قرار انهاء اعمالها، وجرى الاتفاق على استمرارها الى حين التوصل الى حل سياسي شامل لقضية اللاجئين. ان التراجع لم يفد المخيمات الفلسطينية في لبنان كثيرا خاصة انه لم يشمل اعادة النظر في سياسة تحويل الدعم المالي بصورة متزايدة الى الداخل الفلسطيني على حساب المخيمات في الخارج. اضافة الى

ذلك فان الضغط على الاونروا اشتد بعد حرب الخليج التي اضطرت الالوف من الفلسطينيين الى مغادرة المنطقة. وحل قسم من هؤلاء في مخيمات لبنان، هذا فضلا عن انقطاع نسبة عالية من التحويلات المالية التي كان فلسطينيو الخليج يرسلونها كمساعدات الى ذويهم في مخيمات لبنان (Khouri، ١٩٩٧).

ومما زاد تلك الاوضاع تفاقما، ان منظمة التحرير اخذت هي الاخرى، بعد تراجع مداخيلها بسبب التطورات العربية والفلسطينية وتزايد مسؤولياتها في الضفة والقطاع بعد اتفاق اوسلو، تخفض مساعداتها الى فلسطينيي لبنان. وقد بدأت هذه السياسة عندما قلّصت المنظمة الالتزامات المترتبة عليها تجاه الكوادر المتفرغة وعائلات الشهداء والأسرى. وكان من المشاهد المألوفة في منتصف التسعينات تجمّع المئات من الفلسطينيين أمام مكاتب المنظمات في لبنان طلباً للمخصصات التي لا تصل، والاعتصام أمام مراكز الأونروا للمطالبة بتحسين الخدمات.

وفي ظل هذه المتغيرات والواقع الفلسطيني المتردي، كانت المخيمات الفلسطينية في لبنان تسجل تدهوراً ملحوظاً على الاصعدة المعيشية وخاصة السكانية والتعليمية والصحية والتشغيلية التي سنتناول كلا منها على حدة.

(أ) السكن

ان القسم الاكبر من لاجئي لبنان يعيش في بيوت تفتقر في معظمها إلى الخدمات الضرورية على صعيد البنى التحتية. وتعاني المخيمات الفلسطينية الاكتظاظ السكاني الشديد حيث اعتبر المعدل العام للبيوت في المخيمات ما يقارب ٢،٢ غرفة للمنزل الواحد المبني على مساحة ٤١ مترا مربعا وبنسبة ٥،٦ اشخاص للبيت الواحد كمعدل وسطي. ومع غياب الرقابة المختصة فان معظم الابنية اقيمت على اساسات ضعيفة ما يجعلها مهددة بالانهيار. ولضيق مساحة الارض فان معظم الابنية متلاصقة ما يؤدي الى عدم وصول اشعة الشمس الى كثير من المنازل، الامر الذي يزيد من نسبة الرطوبة وانعدام التهوية.

ويضاعف انتشار البناء العشوائي وضعف بنية الصرف الصحي واهمال صيانة شبكات المياه والمجاري واهتراؤها من حدة المعضلة السكنية، ومن تفاقم المشاكل الصحية في المخيمات. فمياه الشرب تختلط بالمياه الآسنة ووجود مكبات النفايات عند مداخل المخيمات وآبار المياه ومدارس الاطفال يساهم في نشر الاوبئة والامراض المعدية. وتنتشر النفايات بين المنازل وتتحول ازقة المخيمات في ايام الشتاء الى بحيرات صغيرة ملأى بالمياه الآسنة التي يقتحم قسم كبير منها البيوت والمحلات. يضاف الى هذه المنغصات والاخطار مثل روائح القمامة والمجاري التي تهدد الصحة العامة. كما ان وجود شبكات الكهرباء في قلب

التجمعات السكنية وفوق شوارع المدارس المكتظة بالطلاب والاطفال يفاقم الاخطار التي تحيق بسكان المخيمات.

ويضيف تقرير لمنظمة العفو الى ما سبق قوله إن الفلسطينيين في لبنان محرومون من السكن المناسب اذ «...لا ترقى الكثير من المساكن في المخيمات والتجمعات إلى مستوى مقبول من السكن من حيث توفير الحيز والحماية الكافيين من البرد أو الرطوبة أو الحرارة أو الريح أو غيره من التهديدات للصحة والمخاطر الإنشائية، والتي أشارت المنظمة إلى أنها عنصر ضروري من عناصر السكن الكافي» (منظمة العفو الدولية).

(ب) التعليم

تشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلبة في مدارس «الأونروا» ارتفع من ٤٦٨٨ خلال العام ١٩٥١ إلى ٢٧٢٧٧ عام ١٩٦٠. وساعد اكتشاف النفط في دول الخليج على امتصاص الطاقة المتعلمة الفلسطينية بشكل كبير لان الطلاب الفلسطينيين وخريجي المدارس الفلسطينية او مدارس الاونروا يعرفون الانجليزية او على المام بها مما وفر لهم فرص عمل في منطقة الخليج. ودأب هؤلاء على ارسال المساعدات المالية الى ذويهم الامر الذي خفف من حدة الضغوط المادية والمعيشية التي كانت تلم بالمخيمات وسكانها لغاية اواخر الستينات.

وهكذا تمتع الفلسطينيون، على الرغم من المصاعب التي مروا بها، ببعض الفوائد بسبب اقبالهم على العلم. وفي بداية السبعينات زادت نسبة حملة الشهادات الجامعية في المخيمات بفضل المنح الدراسية التي حصلت عليها منظمة التحرير الفلسطينية من الدول الصديقة، وكذلك المساعدات الدراسية التي قدمتها فصائل فلسطينية الى بعض نشطائها. بالمقابل فان انتشار «التفرغات» بين بعض الملتحقين بهذه الفصائل كان له اثر سلبي احيانا لانه اضعف الحافز الى اكتساب العلم بينهم.

بلغت الأمية خلال السنوات الاخيرة في صفوف الفلسطينيين في لبنان نحو ١٤٪ وتعكس هذه النسبة تراجعاً في مستويات التعليم مقارنة بأحوال الفلسطينيين قبل اندلاع الحروب في لبنان (ALJAZEERANET، ١٠/٠١/٠٥). ويرصد تقرير شاهد المشار اليه اعلاه هذا التراجع اذ يشير الى معدلات التسرّب الآخذة بازدياد، «تاركة بصماتها الواضحة على السلوك الإجتماعي بل على مستقبل الفلسطينيين كله في لبنان. فليس كل الطلاب الذين يتركون مقاعد الدراسة يتوجهون لتعلم صنعة ما. كما أن المشاكل الأمنية والتوترات المتنقلة في المخيم تنعكس مباشرة على المسيرة التعليمية. ويتصف مخيم عين الحلوة بالحساسية المرتفعة، فأي توتر أمني أو استنفار في أي زاروب أو أي مكان في المخيم مهما كان حجمه يجعل الطلاب وذويهم والهيئة التدريسية

على السواء في حالة هيجان وقلق وتوتر، ما يضطر المدارس لأن تغلق أبوابها لحين انتهاء هذا التوتر أو ذاك، والذي قد يستمر لعدة أيام».

ويعدّ الفقر سببا رئيسيا في تدني نسبة المنتسبين إلى المدارس خصوصاً أن مدارس «الاونروا» فرضت رسوماً طوعية عند التسجيل نتيجة العجز المالي. هذه النسبة المنخفضة ترتبط ايضا بواقع انحسار سوق العمل في لبنان وفي الخليج. كذلك يرتبط تراجع التعليم بين فلسطينيي المخيمات بعوامل اخرى متعلقة بنوعية الخدمات التعليمية مثل اكتظاظ الطلاب في قاعات التدريس، والترفيع الآلي للطلاب من دون مراعاة أدائهم العلمي، وتدني مستوى المعلمين والمعلمات بعد ان تناقص عدد حملة الشهادات الجامعية بينهم لكي يحل محلهم عدد متزايد من حملة الشهادات الثانوية فحسب، والذين يفتقرون الى الخبرات التعليمية الكافية. وكذلك النقص في المختبرات والوسائل التقنية التعليمية، هذا فضلا عن تراجع المراقبة العائلية على انتظام الطلاب في المدارس وادائهم فيها (مرة، ٢٠٠٦).

(ج) الصحة

مع بدء عمل «الأونروا» وافتتاحها عيادات طبية في المخيمات، ثم دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان (اواخر الستينات)، وتأسيس «الهلال الأحمر الفلسطيني»، بلغت الخدمات الطبية أوجها. وتولت «الأونروا» الإشراف الصحي المستمر عن طريق تعاقدها مع أبرز المستشفيات الخاصة لتقديم الرعاية الصحية وبالمجان. كما أنشأ «الهلال الأحمر الفلسطيني» عدداً من المستشفيات وقدّم خدمات صحية في أكثر من ٤٦ عيادة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

مع خروج المنظمة من لبنان عام ١٩٨٢، تدهورت أوضاع مؤسسات «الهلال الأحمر الفلسطيني» وانحسرت خدماتها. بدورها تقلصت الخدمات الصحية لـ«الأونروا» مع تخفيض ميزانيتها. ويذكر تقرير الاونروا لشهر كانون الاول عام ٢٠٠٤ انها تتولى ادارة ٢٥ مرفقا صحيا. وتقدم هذه المرافق تأمين خدمات صحية في شتى المجالات مثل امراض القلب والامراض النسائية وامراض الاطفال، ولكنها في السنوات الاخيرة لم تعد تقدم الا نسبة ضئيلة من تكلفة بعض العمليات الجراحية والأمراض الخطيرة. وتتعاقد «الأونروا» مع المستشفيات لكي تحيل المرضى للاستشفاء فيها، ولكنها لا تتحمل الا جزءا من تكاليفها اليومية ولمدة قصيرة نسبياً. وتدفع الاونروا عادة اجرة الطبيب وكلفة المستشفى، بينما على المريض، في كثير من الحالات ان يدفع كلفة العملية واجرة السرير اذا ما اضطره المرض الى البقاء فترة طويلة في المستشفى. كذلك يتوجب على المريض ان يدفع ثمن الادوية كلها، هذا مع العلم ان بعضها قد لا يتوفر حتى ولو تمكن المريض من دفع ثمنه (مرة، ٢٠٠٦).

وتفتقر المخيمات الفلسطينية الى مراكز صحية كافية لتقديم الخدمات الطبية، ففي مخيم عين الحلوة، الذي يقطنه قرابة ٦٠ الف لاجئ، عيادتان فقط لا يزيد عدد الاطباء العاملين فيهم على العشرة. كذلك تعاني عيادات الاونروا نقصاً في التجهيزات والكوادر الطبية الاختصاصية.

ويفيد تقرير منظمة العفو الدولية (تشرين الأول، ٢٠٠٧) تحت عنوان «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: بين النفي والمعاناة»، أن «العلاج الطبي باهظ التكلفة في لبنان، لا تغطيه «الأونروا» إلا جزئيا، وفقطً بالنسبة للاجئين المسجلين. لا يحق رسمياً للاجئين الفلسطينيين الحصول على الرعاية الصحية من الحكومة اللبنانية، ولكنهم يستطيعون زيارة العيادات الصحية للأونروا إذا كانوا يحملون وثائق سفر انتهت مدتها، وإذا كانوا قد سجلوا أسماءهم لدى إحدى الخدمات الأخرى للأونروا ونالوا موافقتها».

(د) سوق العمالة

تتفق تقارير كثيرة على اعتبار نسبة البطالة عالية بين سكان المخيمات الفلسطينية. واذ تفتقر هذه التقارير الى الاحصاءات الدقيقة فان التقديرات تتراوح بين ٤٨ ٪ وفقا لتقارير الاونروا، و٦٥٪ الى ٧٠٪ بحسب تقارير المؤسسات الاهلية العاملة واللجان الشعبية في الوسط الفلسطيني. وتدل هذه الارقام على عمق مشكلة البطالة في المخيمات خاصة اذا ما قارناها بمشكلة البطالة في لبنان عموما التي لم تتجاوز عام ٢٠٠٤ ٨،٢٪ بحسب احصاءات «ادارة الاحصاء المركزي» في لبنان(الشرق الاوسط، ٢٦/٧/٢٠٠٥).

وتتفاوت نسبة البطالة بين المخيمات والمناطق الجغرافية في لبنان، فهي الاعلى في المخيمات القريبة من بيروت، بينما تنخفض نسبيا في مخيمات الجنوب. ويرتبط ارتفاع حجم البطالة وانخفاضها بين سكان المخيمات بنمط الاعمال التي يقومون بها. ففلسطينيو مخيمات الجنوب يمارسون الاعمال اليدوية مثل البستنة والبناء والحدادة والنجارة والعمل في الورش الصناعية. كذلك تساهم نسبة محدودة من هؤلاء في الاعمال الادارية والخاصة مثل امتلاك المطاعم وبيع الملبوسات، فضلا عن بعض العاملين في المهن الحرة كالمهندسين او الممرضين او اساتذة المعاهد ودور التعليم.

بموازاة نسبة العاطلين عن العمل بين سكان المخيمات، ترتفع نسبة العمالة بين الاطفال والاحداث الذين تتراوح اعمارهم بين ١٠ و١٧ سنة. وترتبط هذه الظاهرة بارتفاع نسبة التسرب من المدارس بين الاطفال، وبارتفاع نسبة الامية بين العاطلين عن العمل التي تصل الى حدود ٦٣٪ من مجموع الفلسطينيين الذين يعانون البطالة (وكالة الانباء الفلسطينية، ٨/٤/٢٠٠٦).

وفيما يعاني العاطلون عن العمل من سكان المخيمات وعوائلهم العوز والفقر، فان حال الذين يحصلون على عمل ليس احسن من حال هؤلاء كثيرا. فنسبة عالية منهم هم من العمال

المياومين الذين لا يستطيعون الاتكال على مورد رزق ثابت. فضلا عن هذا وذاك فان بعضهم يضطر، بسبب الظروف العامة التي تحيط بالعمالة الفلسطينية، الى قبول اجر ضئيل بحيث ان معدل الدخل الشهري في المخيمات للعائلة الواحدة المكونة من ستة افراد خلال عام ٢٠٠٦ لا يتجاوز ٣٥٠ الف ليرة لبنانية (٢٢٠$)، بينما كان الحد الادنى للاجور في لبنان ٣٠٠ الف ليرة لبنانية (٢٠٠$) (الاقتصاد والاعمال، عدد ٦ ايار ٢٠٠٨).

حدث شيء من التساهل بعد توقيع «اتفاق القاهرة» في تطبيق السياسة العامة التي انتهجتها الحكومات اللبنانية تجاه حق الفلسطينيين في العمل. اضافة الى ذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية وفرت فرص عمل لقسم من سكان المخيمات في المكاتب والمؤسسات التي انشأتها في لبنان، ومن خلال «تفرغ» البعض منهم للعمل في الميليشيات او في الاجهزة الامنية التي انتشرت داخل المخيمات وخارجها، كما اشرنا اعلاه.

بيد ان هذا الوضع ما لبث ان تبدل كليا مع تبدل الاوضاع العامة في لبنان، وتغير اوضاع الفلسطينيين فيه بصورة خاصة. فالانهيار الشامل الذي اصاب لبنان والذي ضرب اقتصاده بعنف خلال الثمانينات ادى الى تقلص سوق العمل والى حرمان الفلسطينيين من فرص العمل التي توفرت لهم بحكم الازدهار الذي عرفه لبنان خلال المراحل المنصرمة. ان خروج منظمة االتحرير من لبنان ادى الى تحول شبان المخيمات الفلسطينيين الى عاطلين عن العمل يفتقرون الى المهارات والخبرات الضرورية لدخول سوق العمل من جديد. وزاد في تصاعد مشكلة البطالة بين الفلسطينيين سلسلة قرارات اصدرتها السلطات اللبنانية بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٥ قادت الى ارجاع السياسة اللبنانية تجاه قضية عمل الفلسطينيين في لبنان الى سابق عهدها.

التطور المهم في مسألة حق العمل جاء في حزيران ٢٠٠٥ عندما أصدرت وزارة العمل قراراً تضمن التخفيف من قيود العمل المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، اذ استثناهم من شريحة الأجانب الممنوعين من مزاولة بعض المهن في لبنان. الا ان هذا القرار لم يبدل من صورة البطالة المتفاقمة التي تسم واقع العمال في المخيمات.

ومنذ صدور هذا القرار وحتى هذا التاريخ لم يطرأ ما يدل على توفر فرص افضل للعمالة لسكان المخيمات. اما فرص العمل في لبنان فقد لبثت ضئيلة ايضا إذا ما اخذت الضائقة الاقتصادية التي مرت بها البلاد بعين الاعتبار. فضلا عن هذا وذاك فان فرص العمل التي كانت توفرها الهجرة الى الخليج باتت هي ايضا محدودة. ولم يكن حظ فلسطينيي المخيمات في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية افضل من حظهم في مجال التشغيل والعمالة.

تضافرت الظروف المعيشية القاسية التي استفحل امرها بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، مع الظروف السياسية الصعبة التي مر بها الفلسطينيون في لبنان. فعلى

الصعيد اللبناني نفسه، آذن ذلك الانسحاب بانتهاء مرحلة تخللها الشعور بأن الفلسطينيين سوف يحققوا آمالهم الوطنية او البعض منها على الاقل. وجاء الانسحاب لكي يسدد ضربة الى هذه الاماني. وتجددت تلك الآمال مع الانتفاضة الفلسطينية في الداخل سنة ١٩٨٧ ومع انعقاد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ ومع التوصل الى اتفاق اوسلو سنة ١٩٩٣.

بيد ان اثر هذه التطورات الاخيرة في فلسطينيي المخيمات في لبنان كان مختلفا عن اثره في الفلسطينيين عموما. ذلك ان الفلسطينيين في لبنان شعروا ان مشاريع السلام بين العرب والاسرائيليين لن تضمن لهم حق العودة، وان الانظار التي كانت مركزة عليهم وعلى مطالبهم انزاحت كليا عنهم لكي تستقر في الاراضي الفلسطينية المحتلة او حتى في اماكن اخرى من الشتات الفلسطيني. وهكذا ساهم البؤس المعيشي والاهمال الانساني والاذلال الوطني ومشاعر الاحباط السياسي في تحويل المخيمات الفلسطينية في لبنان الى بؤر توتر، وكحاضن للجماعات المتطرفة الدينية والقومية والسياسية، فضلا عن نمط آخر من الجماعات الخارجة على القانون التي تسللت الى المخيمات لكي تستوطن فيها وتتخذها ملجأ لها او قاعدة لنشاطها في لبنان وفي المنطقة العربية وخارجها. هذا الواقع استمر حتى عام ٢٠٠٥ الذي شهد جملة تحولات مهمة اثرت على الاوضاع اللبنانية وتوقع لها البعض ان تؤثر، استطرادا على اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان.

نحو مرحلة جديدة

طرحت مشكلة السلاح الفلسطيني مجددا مع إصدار مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ في ٢ أيلول ٢٠٠٤، والذي دعى إلى انسحاب سوريا من لبنان، ونزع سلاح الميليشيات جميعها، لبنانية وغير لبنانية. لكن التغيرات السياسية الجذرية أتت بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وانسحاب الجيش السوري في ٢٦ نيسان من العام نفسه. وطالت في جانب منها العلاقة مع الفلسطينيين. وكان من بين هذه التغييرات محاولات لتعزيز الثقة المفقودة بين الطرفين، وهو امر يفترض انه سوف يحسن اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان. وكانت بداية هذه التغييرات زيارة ثانية قام بهما الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى لبنان في عام ٢٠٠٥ بعد زيارته الاولى خلال العام ٢٠٠٤.

وتبع الزيارة الثانية قيام وزير الدولة لشؤون اللاجئين عباس زكي بتقديم مذكرة خلال آب ٢٠٠٥ إلى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة تضمنت عدداً من المطالب منها: إعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، الاعتراف بجواز السفر الصادر عن السلطة الفلسطينية، تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، إصدار تشريعات تسمح للفلسطيني بالعمل في المهن المحروم من العمل فيها، إلغاء الاستثناء الذي يحول دون تسجيل اللاجئ الفلسطيني حقوقه العقارية في لبنان، إعادة حقوق التسجيل للذين شطبت قيودهم ووقف شطب أي قيد للفلسطيني المسجل في لبنان، تسوية أوضاع فاقدي الأوراق الثبوتية.

وقد تحققت إلى اليوم أربعة مطالب هي إعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، الاعتراف بوثيقة السفر الصادرة عن السلطة الفلسطينية، إصدار تشريعات تسمح للفلسطيني بالعمل في بعض المهن المحروم من العمل فيها، تسوية أوضاع فاقدي الأوراق الثبوتية. كما ألفت الحكومة في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٥ «لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني» وحددت مهماتها بإجراء محادثات مع ممثلي الجانب الفلسطيني وكذلك مع «الاونروا» والدول المانحة لمعالجة المسائل الحياتية والأمنية كافة للاجئين الفلسطينيين.

وترافقت هذه الخطوات مع تطورين لافتين في العلاقة بين السلطة الفلسطينية ولبنان تمثل الاول بمقررات جلسات الحوار الوطني اللبناني التي عقدت ابتداء من آذار ٢٠٠٦ وقد تطرقت الى اوضاع المخيمات الفلسطينية. وخرجت المقررات بإجماع لبناني على إنهاء قضية

السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، والحوار مع الفصائل الفلسطينية لإيجاد حلول لمعالجته داخلها. وتمثل الثاني بوثيقة «إعـلان فلسطين في لبنان» التي اذاعها عباس زكي، ممثل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمهورية اللبنانية، في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٨ وحدد فيها معالم السياسة الفلسطينية التي تتبناها منظمة التحرير تجاه لبنان، وتضمنت اعتذاراً من اللبنانيين. وجاء في الاعلان:

«الإنصاف يقتضي القول إن الوجود الفلسطيني في لبنان بحجمه البشري والسياسي والعسكري، قد أثقل كثيراً على هذا البلد الشقيق ورتّب عليه أعباءً فوق طاقته واحتماله، وبالتأكيد فوق نصيبه المعلوم من واجب المساهمة في نصرة القضية الفلسطينية، الأمر الذي أصاب دولته واقتصاده واجتماعه الإنساني وصيغة عيشه إصابات بالغة ما عادت خافية على أحد. وكذلك من الإنصاف القول إن التورُّط الفلسطيني في لبنان، على نحو ما شهدنا، وبخاصة في أثناء حروب ١٩٧٥ — ١٩٨٢، إنما كان في مجمله قسرياً بفعل ظروف داخلية وخارجية أشبه ما تكون بالظروف القاهرة. ولا نقول هذا تنصلاً، ولا من قبيل نسبة ما جرى إلى «المؤامرة»، بل رفقاً بالضحيتين، وفتحاً لباب المراجعة، ومساعدةً لأنفسنا جميعاً على تنقية الذاكرة. وأياً ما كان الأمر، فإننا من جانبنا نبادر إلى الاعتذار عن أي ضرر ألحقناه بلبنان العزيز، بوعي أو من غير وعي. وهذا الاعتذار غير مشروط باعتذار مقابل».

الا ان الاعلان تضمن، بالمقابل، جملة من الملاحظات والمقترحات والمطالب الفلسطينية حول السياسة اللبنانية تجاه المخيمات، فاشار الى انه «في المجال الانساني ظلت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان متردّية على الدوام، حتى في عقد السبعينيات حيث بلغ الفلسطيني أقصى درجات انتعاشه واستقوائه بالمقاومة. فقد تخلت الدولة اللبنانية منذ البداية عن مسؤوليتها عن رعاية اللاجئين، وأوكلت هذا الأمر برمته إلى وكالة «الأونروا» التي اقتصرت مهمتها على الحد الأدنى من «الغوث» من دون تشغيل وإنتاج، مع تناقص ميزانيتها وتقديماتها على نحو مستمر، على الرغم من التزايد الطبيعي لاحتياجات اللاجئين» (zaytouna.net/Arabic).

وكان من المتوقع ان تسير الامور سيرا ايجابا في ظل الروحية الجديدة التي ابدتها بعض القيادات الفلسطينية من دون أي تعقيدات لولا الحرب في مخيم نهر البارد، الذي اعتمدته جماعة «فتح الإسلام» مقرّاً لها بعدما فشلت عناصرها في الاستقرار في مخيم برج البراجنة بداية ثم البداوي. نتج عن هذه الحرب التي استمرت اربعة اشهر تدمير مخيم نهر البارد بكامله، وانتقال ٣٠ ألف لاجيء فلسطيني الى خارج المخيم هربا من العنف ومخاطر الاقتتال بين الجيش وجماعة «فتح الاسلام».

اللافت في هذا الإطار كان الموقف الفلسطيني من الأحداث في «البارد»، حيث تبرّأت القوى الفلسطينية بمختلف أطيافها مما قامت به «فتح الإسلام»، ورفضت تحميل الفلسطينيين

مسؤولية ما تقوم به تلك الجماعة. هذا الموقف ساهم في تبريد المناخ الساخن الذي خيم على العلاقات اللبنانية-الفلسطينية لسنوات كثيرة، وافسح في المجال امام مبادرات ومشاريع جديدة من اجل ايجاد حلول انسانية ومعقولة لقضية المخيمات الفلسطينية في لبنان.

يتبين من مما سبق أن لا مجال للفصل بين الظروف السيئة التي يعيش الفلسطينيون في كنفها، وبين تحوّل مخيماتهم إلى أمكنة تستقطب الخارجين على القانون من جهة، وتنمي الحركات الأصولية من جهة ثانية. وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد بما قاله عنصر في الثلاثين من عمره في «جند الشام» إلى احد الصحافيين، خلال الاشتباكات المحدودة التي وقعت بين جماعته والجيش اللبناني في حزيران ٢٠٠٧. يومها كان يقف وحيداً في الشارع الذي شهد الاشتباكات، دلّ إلى الجدار المحيط بالمخيم من جهة، والأسلاك المحيطة من جهة ثانية ثم قال: ماذا تتوقع أن ينتج عن حياة نعيشها في قن للدجاج؟ لو أمنوا لي عملاً أنفق به على نفسي لم أكن الآن هنا».

لا تذهب التحليلات العلمية إلى أبعد مما قاله ذلك الرجل، بل تؤكده. حيث يقول برنارد روجييه إنه «لا بد من أخذ محيط المخيمات بعين الاعتبار حتى يكون في الوسع فهم الظاهرة. ذلك أن الانغلاق الاجتماعي هو الذي دفع إلى الارتماء في حضن السلفية والجهادية»، ولا سيما في المرحلة التي غابت فيها المقاومة الفلسطينية ما خلّف فراغاً سياسياً لم يخل من شعور بالهزيمة.

دق حنفي ناقوس الخطر حول ما يجري في فضاءات المخيمات الفلسطينية. وانتقد «الافتراض السائد في التفكير الشعبي وبين الجماعات المثقفة هو أنه كلما كان المخيم أكثر بؤساً، كانت حظوظ الناس بالبقاء في الدول المضيفة أقل، وفي النهاية سيعودون الى ديارهم. لم يفهم خطاب البؤس أن العلاقة بين الهوية/الانتماء الوطني الفلسطيني ومكان السكن ليست ذات مدلول. فليس هناك علاقة بين مكان السكن والدفاع وتبنّي حق العودة». ذلك أنه خلافاً للمعتقدات الشعبية في أن المخيمات تعزز الهوية الوطنية الفلسطينية، «...أصبحت هذه الفضاءات مكاناً للحركات الوطنية الراديكالية المختلطة مع محافظة دينية. لقد أدى ذلك الى إنتاج هوية مكانية متمردة اكثر منها هوية وطنية موحدة. فمخيم عين الحلوة الذي لديه تاريخ طويل في المقاومة الفلسطينية، أصبح اليوم بعيداً عن الصراع العربي-الاسرائيلي وعن الوطنية الفلسطينية، ومركزاً لنشاط إسلامي سياسي سلفي، ذي انعكاسات مخيفة على اللاجئين وعلى اللبنانيين، وربّما على المنطقة بأسرها».

ان مراجعة تاريخ المخيمات الفلسطينية في لبنان التي تختصر كثيراً الواقع الحقيقي للمعاناة اليومية الفلسطينية، تدل على أن أوضاع اللاجئين في لبنان استمرت في التدهور منذ ٦١ عاماً إلى اليوم. ولا يتردد بعض الفلسطينيين في القول إن الماضي كان أفضل: «على الأقل كانت

القضية الفلسطينية موضع فخر، الكلّ يسعى لتبنيها، أما اليوم فهي مصدر تهمة. وكان الفلسطيني يحظى بتقدير، أما اليوم، وبفعل كلّ التراكمات السابقة، فهو غريب يجب التخلّص منه».

هذا ما يعبر عنه ساري حنفي حين يقول: «ليس للفلسطينيين مكان في لبنان الجديد. إنّهم مهمشون اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ويمثّلون طائفة صغيرة من دون أن يكون لهم مكان ضمن نظام طائفي (...). الجديد في وضع هذه الطائفة أنها محاصرة فضائياً. هل أصبح ذلك ضرورة في عصر الهيمنة وما بعد الحادي عشر من أيلول؟ فحسب مصطلح المهندس الإيطالي أليساندرو بتيت، يعيش العالم اليوم في أرخبيلات متصلة بعضها ببعض، ولكي يتنقّل فيها الأشخاص «المتحضّرون» بحرية، لا بد من إيجاد مناطق محاصرة ومقفلة لاحتواء المجموعات غير المرغوب فيها، مثل مخيمات اللاجئين، ومخيمات انتظار المهاجرين غير الشرعيين وسجون غوانتانامو وأبو غريب والبنتوستانات»(حنفي، ٢٠٠٧).

هل يبدو الواقع سيئاً إلى هذا الحد؟ في استعراض لأبرز الحلول المقترحة لقضية اللاجئين تبدو الإجابة البديهية نعم. فمن المسلّم به أن «العودة»، وعلى الرغم من كل القوانين والقرارات الدولية التي نصت على حق الفلسطينيين فيها، تبدو الأصعب أو اقرب إلى الاستحالة في ظل الرفض الاسرائيلي المطلق لها والمحاولات الناجحة للتملّص من تنفيذ القرارات الدولية، وقد أشرنا إلى ذلك في بداية هذه الورقة.

أما التوطين، الذي ينصّ الدستور اللبناني على رفضه، ولا تخلو اي وثيقة رسمية لبنانية من التأكيد على ذلك، كما لا تنفك الأحزاب والفصائل الفلسطينية تؤكد على رفضه في معرض تمسكها بحق العودة، فإنه يبقى مشروعاً قابلاً لإعادة طرحه في محاولة لتمريره مع المتغيرات الإقليمية، ومن قبل اطراف دولية وإقليمية. وقد تكون التركيبة اللبنانية هي ما منعت حصوله إلى اليوم. إلا أن ذلك قد لا يمنع حدوثه، لا سيما في حال إعلان الدولة الفلسطينية والسماح بعودة جزء من الفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى «دولتهم» سواء في إطار مشروع «لمّ الشمل» أو مشاريع أخرى موجودة في كواليس المفاوضات (صالح، ٢٠٠٨).

أما الخيار الأخير، المعمول به منذ اكثر من ستين عاماً فهو إبقاء الحال على ما هو عليه بانتظار تحقيق حلم العودة الى الديار الفلسطينية... لكن إلى متى؟

يقول الدكتور عزمي بشارة «لقد ثبت تاريخيا ان حرمان اللاجئين من الحقوق، بما فيه من جريمة بحقهم وحق أطفالهم، بحجة منع التوطين، لا يمنع التوطين بل يؤدي الى بحث عن حقوق مدنية ثم توطين فعلا في أوروبا ودول اسكندنافية وغيرها. فلماذا لا تكون الحقوق المدنية دون توطين في بلد عربي بدل أن يختار اللاجئ الفلسطيني بين مجمعات التعاسة والبؤس في العراق ولبنان وغزة وبين التوطين في أوروبا؟» (بشاره، «عرب ٤٨»، ٢٠٠٧).

ويؤيد حنفي ما يقترحه بشارة، ويرى حاجة ملحّة إلى تمكين سكان المخيمات، «ولا يتم ذلك الا بمنحهم الحقوق المدنية والاقتصادية معترفين بميزة هويتهم التي تتخطى حدود الدولة القومية وبتحسين جذري للتنظيم المدني للمخيمات. هذا لا يمكن أن يحدث من دون وصل المخيم بالنسيج المدني لمحيطه، وخلق نظام حكم شفاف مبني على الانتخابات المحلية. أنا لا أطرح مفهوم التغيير الكلي، بل إعادة تأهيل المخيمات وجعلها فضاءً حضرياً مدنياً، ليس فقط بإعطائها الوضع الشرعي السياسي والمدني، لكن أيضاً بجعلها جزءاً من الفضاء المحيط، تماماً كما هي الحال في مخيم اليرموك في سوريا. بحيث يأخذ مخطط مدني قائم على التأهيل بعين الاعتبار النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي للمخيمات. ويكون ذلك عن طريق المشاركة من الأسفل الى الأعلى لتحديد الاحتياجات المختلفة للاجئين الفلسطينيين: نساءً، أطفالاً، رجالاً، والشرائح الطبقية العاملة والمتوسطة، وبدء حملة لا تركز فقط على حق العودة، بل على حق الاختيار للاجئ، بين العودة الى فلسطين أو البقاء في البلد المضيف، أو الهجرة الدائمة الى بلاد أخرى».

ويضيف الباحث الفلسطيني د. حسين شعبان الى ما قاله الدكتوران بشارة وحنفي حول تصحيح الوضع غير الانساني الذي يطبع اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان بالتأكيد على ان توفير العدالة والحياة الكريمة لسكانها لن يجعلهم ينسون وطنهم الاصلي او يتخلون عن انتمائهم الفلسطيني اينما كانوا ومهما تحسنت اوضاعهم المعيشية والسياسية. وينتقد شعبان النظرات التي تساوي بين تصحيح هذه الاوضاع، من جهة، والتوطين، من جهة اخرى.(شعبان، النهار ٢٠٠٨)

وفي هذا الإطار يبرز اقتراح قدمه الدكتور عبد الله بو حبيب، تحت عنوان «حلّ سريع لفلسطينيي لبنان: تعويض عادل، مواطنية ثانية، الاحتفاظ بحق العودة». وفيه دعوة إلى «الاتفاق على رسم خطة عمل شاملة لتحالف دولي يشمل كلفة التعويض الذي يسمح لهؤلاء اللاجئين بالانتقال إلى مسار حياتي جديد (في دول توفر لهم الاحتفاظ بالجنسيتين)، ويوفر لهم ولأولادهم حياة طبيعية أسوة بغيرهم من سكان المنطقة. كل ذلك شرط أن يحتفظ هؤلاء بحق العودة من خلال الحصول على الجنسية الفلسطينية والاحتفاظ بها». (بوحبيب، النهار، ٢٠٠٨).

المراجع

العربية

١- أبو فخر، صقر. «الفلسطينيون في لبنان: أيام تطوي أياماً والحال لا تتغير»، السفير، ٢٠٠٦/٣/١٨.

٢- بشارة، عزمي.«الحلول الواقعية وترتيب الأوليات القادمة» ٢٠٠٧/٥/٢٤، www.arabs48.com

٣- «تنافس بين كيانين: واحد تعيس في حصاره والآخر سعيد»، الحياة ٢٠٠٧/٦/٢١.

٤- بوحبيب، عبدالله. النهار، ٢٠٠٨/٥/١١.

٥- حنفي، ساري، «المخيّمات الفلسطينيّة في لبنان: فضاء الاستثناء»، الأخبار، ٢٠٠٧/٨/٣١.

٦- «دراسة حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان»، (٠٦/٠٥/٠٦ (palvoice.com).

٧- شاهد، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان. عين الحلوة تموز/يوليو(www.pahrw.org)

٨- شعبان، حسين. النهار ١٨ حزيران ٢٠٠٨

٩- صالح، محسن ومجموعة باحثين. أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨.

١٠- صلاح، صلاح. اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: المشكلات والحقوق وآفاق المستقبل (بيروت: مركز الغد العربي للدراسات)

١١- الصلح، رغيد. «هل لـ«الطائفة» الفلسطينية من حقوق؟» في معلومات: الفلسطينيون في لبنان، شباط، ١٩٩٥.

١٢- عبد العال، مروان. عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. مقابلة.

١٣- عيتاني، فداء. الجهاديون في لبنان: من «قوات الفجر» إلى «فتح الإسلام»، دار الساقي، ٢٠٠٨.

١٤- كليب، فتحي. «الفلسطينيون خارج المخيمات: عين على المخيم وعين على الوطن»، دراسة أعدت لـ«معلومات» الصادرة عن المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٧/٥/١.

١٥- مرة، رافت فهد. دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: دراسة ميدانية (لندن، مركز العودة الفلسطيني).

١٦- مركز اجيال-مكتب الاحصاء والتوثيق. فلسطينيو لبنان في السياسة والقوانين اللبنانية: دراسة (بيروت، مركز اجيال).

١٧- المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. «مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين». ١٩/٠٦/٠٧ (malaf.info).

١٨- منظمة العفو الدولية. «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: بين النفي والمعاناة». تشرين الثاني/ اكتوبر، ٢٠٠٨ (www.amnesty.org).

١٩- الناطور، سهيل. «الفلسطينيون في لبنان وتعديل قانون الملكية العقارية»، دراسات فلسطينية، حزيران ٢٠٠٢.

٢٠- وكالة الانباء الفلسطينية ٢٠٠٦/٤/٩ (www.pahrw.org).

٢١- يعقوب، هشام محمد. «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: خلفيات، تداعيات، ووقائع»، منظمة ثابت، نيسان، ٢٠٠٨ (www.thabit-lb.org).

الاجنبية

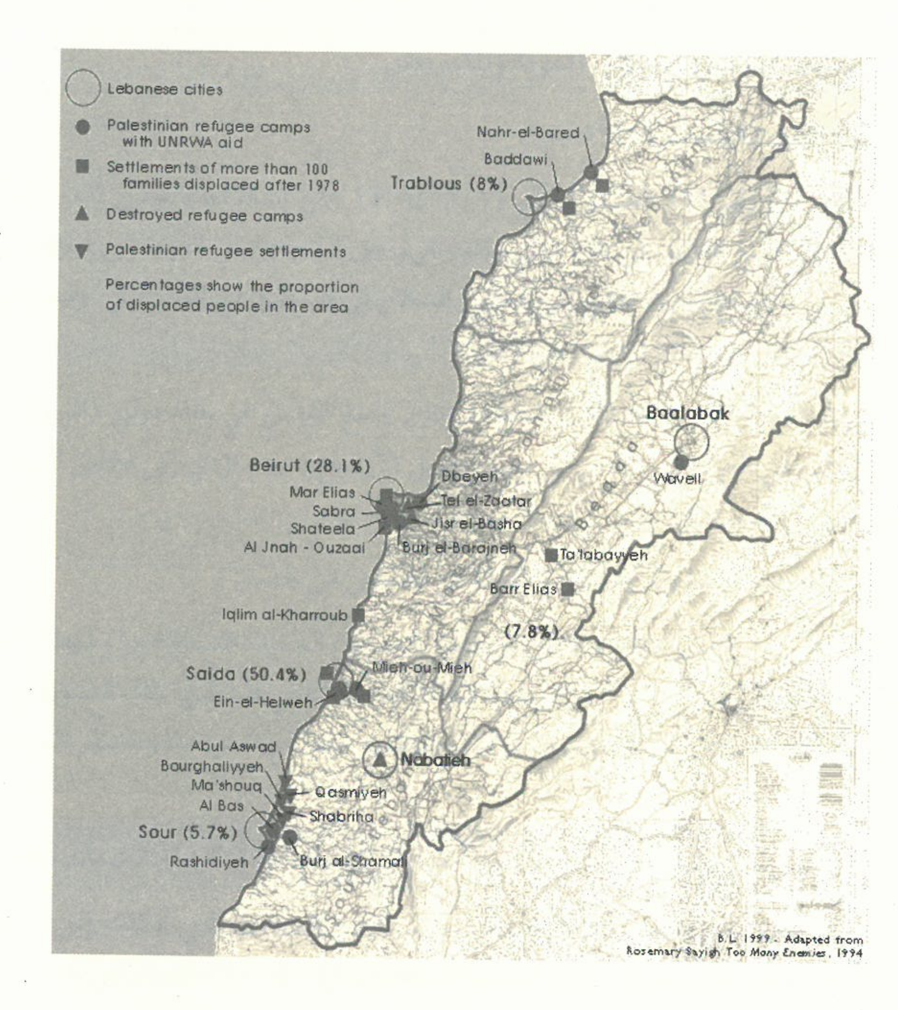
1- Crisis Group. (2009). Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps. Middle East Report No. 84. Beirut-Brussels.
<http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5928>

2- Khouri, Ghada. «As Burdens Grow, UNRWA Lebanon Budget Imperiled», Washington Report on Middle East Affairs, December 1997, page 27. Special Report

3- Rougier, Bernard, Réfugiés palestiniens du Liban: Nouvelles dynamiques religieuses, novembre 2004.

ملحق رقم ٢

المخيمات الفلسطينية على الأراضي اللبنانية



المصدر: http://almashriq.hiof.no/lebanon//300/300/307/pal-camps

ملحق رقم ٣

قرارات الجمعية العامة

قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤: العودة والتعويض

١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨

ينص قرار رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. وفيما يلي نص القرار:

«إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

١- تعرب عن عميق تقديرها الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢- تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية:

أ- القيام -بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم- بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د أ-٢) الصادر في ١٤ مايو/ أيار سنة ١٩٤٨.

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

خ- القيام -بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام

بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة -مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية- اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨- تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم -بما فيها المنطقة المبنية في موتسا- وأبعدها

شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات

المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

. ١٤- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ (الدورة ٤)
٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ (مواد متعلقة باللاجئين الفلسطينيين)

٥- تعترف (الجمعية العامة) بأنه من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم، ودعم السلام والاستقرار، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة، في أقرب وقت، بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة.

٧- تؤسس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

أ. تقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل، بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية.

ب. تتشاور مع الحكومات المعنية في الشرق الأدنى، في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع الأعمال غير متوفرة.

ملحق رقم ٤

قوانين وأحكام لبنانية

متعلقة بأوضاع الفلسطينيين في لبنان

التوطين في الدستور اللبناني

«ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها و التمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، و لا تجزئة و لا تقسيم و لا توطين». (الفقرة (ط) من مقدمة الدستور اللبناني)

قانون تملك الأجانب

كما صدقه مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠١

المادة الأولى: لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دول معترف بها أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين.

قرار وزير العمل رقم ١/١٦٢ كانون الثاني ١٩٩٥

١- يحصر حق ممارسة الأعمال و المهن الآتية باللبنانيين دون سواهم:

أ- الأجراء:

الأعمال الإدارية والمصرفية على اختلاف أنواعها، مراقب أشغال، أمين مستودع، بائع، الصيرفة، الصاغة، المختبر، الصيدلة، التمديدات الكهربائية، والأعمال الالكترونية، أعمال الدهان، تركيب الزجاج، الميكانيكا والصيانة، الحاجب، الناطور، الحارس، السائق والطاهي والسفرجي والحلاق، والتدريس، الأعمال الهندسية، أعمال الكيل والمساحة... و بصورة عامة الأعمال و المهن التي يتوفر لبنانيون لإشغالها.

ب- أصحاب الأعمال:

الأعمال التجارية على اختلاف أنواعها، أعمال الصرافة والمحاسبة والسمسرة، الأعمال الهندسية، التعهدات وتجارة البناء، الصياغة، صناعة الأحذية والملبوسات، المفروشات على أنواعها، صناعة الحلويات، الطباعة والنشر والتوزيع، الحلاقة والكوي والصباغة، تصليح السيارات بكل فروعها، و بصورة عامة كل عمل يشكل مزاحمة للبنانيين.

٢- يمكن استثناء بعض الأجانب من أحكام هذا القرار خاصة اللذين يتوفر فيهم أحد الشروط الواردة في المادة الثانية من المرسوم الرقم ١٧٥٦١ تاريخ ١٨/٩/١٩٦٨ المتعلق بتنظيم عمل الأجانب و منها بصورة خاصة اذا كان الأجنبي:

- مقيماً في لبنان منذ الولادة
- من أصل لبناني أو مولود من أم لبنانية
- متأهلا من لبنانية منذ أكثر من سنة

و قد جاء هذا القرار تطبيقاً لأحكام المادة التاسعة من المرسوم المتعلق بتنظيم عمل الأجانب و التي تتيح لوزير العمل تحديد الأعمال و المهن التي ترى الوزارة ضرورة حصرها باللبنانيين فقط.

ملحق رقم ٥

مجموعة الأزمات الدولية

International Crisis Group (ICG)

أرض خصبة لزعزعة الإستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٤ - ١٩ شباط ٢٠٠٩

الملخص التنفيذي والتوصيات

يعاني اللاجئون الفلسطينيون نسياناً وتجاهلاً مستمرين في معظم أنحاء الشرق الأوسط. ما عدا لبنان. فخلافاً للدول المضيفة الأخرى، يبقى ملف اللاجئين في صلب السياسة والسجالات اللبنانية ومصدراً لأعمال عنف متكررة. كان الوجود الفلسطيني دافعاً في اندلاع الحرب الأهلية بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، والإجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ والجهود السورية الرامية إلى إخضاع منظمة التحرير الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين، لم يُصر إلى معالجة جدية لهذه المشكلة فأبقي اللاجئون مهمشين ومحرومين من أبسط حقوقهم السياسية والإقتصادية، محاصرين في المخيمات في غياب أي آفاق لمستقبل أفضل، مسلحين، وعلى التماس مع مختلف الصراعات اللبنانية-اللبنانية والفلسطينية-الفلسطينية والعربية-العربية. وعليه، تضافرت كل هذه العوامل لتجعل من المخيمات قنبلة موقوتة. وبانتظار حل النزاع العربي-الإسرائيلي، أصبحت الحاجة ملحة لمقاربة شاملة للوجود الفلسطيني من أجل توضيح وضعهم القانوني فيُستثنى توطينهم في لبنان بشكل رسمي، ويُصار إلى تحسين جدي لظروف عيشهم، وتفعيل التنسيق بين اللبنانيين والفلسطينيين وبين الفلسطينيين أنفسهم من أجل إدارة أفضل للمخيمات.

اتسم تاريخ الفلسطينيين في لبنان باضطراب دائم، إلى حد المأساوية في بعض الأحيان. وتتحمل جميع الأطراف مسؤولية هذا الوضع. فالوجود الفلسطيني الذي كان مسالماً في بادئ الأمر سرعان ما تحول إلى وجود عسكري مع تبني منظمة التحرير الفلسطينية مبدأ الكفاح المسلح ضد إسرائيل في أواخر الستينات من القرن الماضي ثم انتقال قيادتها من الأردن إلى لبنان في عام ١٩٧٠. وشارك الفلسطينيون بشكل مباشر في الحرب الأهلية التي مزقت لبنان لقرابة عقدين.

أما الاجتياح الإسرائيلي بهدف القضاء على منظمة التحرير، فتسبب بتدمير هائل وبمجزرة صبرا وشاتيلا البشعة التي ارتكبتها ميليشيا لبنانية تحت مرأى الجيش الإسرائيلي. كما شنت سوريا حملات عسكرية ضد ياسر عرفات ومناصريه من أجل فرض هيمنتها على لبنان وسيطرتها على الحركة الوطنية الفلسطينية. بدورها تميزت الدولة اللبنانية بأداء مخز ضد اللاجئين.

واليوم، ترتبط مسألة اللاجئين بالتقسيمات الطائفية في لبنان ارتباطاً وثيقاً حيث تنتمي أغلبية الفلسطينيين العظمى إلى المذهب السنّي. ومع تضاءل احتمال أي عودة حقيقية للاجئين – معظمهم لم يطأ وطنهم السابق – إلى إسرائيل، عادت لتبرز المخاوف من إمكانية بقائهم الدائم أو توطينهم في لبنان لما سيكون لذلك من تأثير على التوازن الطائفي. لعبت القيادات المسيحية في لبنان على هذه الخشية فأصبح الوجود الفلسطيني وسيلة لتعبئة قواعدها الشعبية. واتخذت الحكومات المتعاقبة تدابيراً بهدف التصدي للتوطين من خلال الإبقاء على الوضع المزري والهش للاجئين. وعليه، حُرم سكان المخيمات من أبسط الخدمات العامة، وفُرضت على الفلسطينيين قيود في مجال العمل، كما حُرموا مؤخراً من حق التملك.

تنطوي الجهود الرامية إلى إبعاد خطر اللاجئين ومنعهم من الإندماج الإجتماعي أو الإقتصادي على مضامين خطيرة. ولأن هذا الوجود اعتبر مؤقتاً ومبرراً باستمرار الصراع مع إسرائيل، أُعطي الفلسطينيون درجة كبيرة من الاستقلال السياسي إذ بقي مفهوم الكفاح المسلح مقدساً ويستعمل كتبرير لوجود عدد من الجماعات المسلّحة. إلا أن حق مقاومة الفلسطينية في لبنان فقد مبرراته تدريجياً في أعقاب الحرب الأهلية: يستطيع الفلسطينيون حمل السلاح ولكن ضمن المخيمات فقط إضافة إلى بعض القواعد العسكرية. وعليه، أصبحت المخيمات مناطق تفلت أمني لا تدخلها السلطات اللبنانية، ولم تعد الأسلحة موجهة ضد إسرائيل – المبرر الأصلي لوجودها – بل تحوّلت إلى الداخل. وكانت النتيجة الخطيرة: مخيمات تؤوي سكاناً مهمشين وفقراء، قدر كبير من الأسلحة، وقيادة لم تعد قادرة على مقاتلة إسرائيل، تائهة ودون رؤى واضحة.

إلا أن الوضع ازداد تعقيداً إذ أصبحت المخيمات الفلسطينية أداة جديدة في التجاذبات والنزاعات الإقليمية، فشكل تغيير الوضع القائم في المخيمات بالنسبة للغرب وحلفائه اللبنانيين في السلطة أحد الوسائل لتعزيز سيادة لبنان وتفعيل قضية نزع سلاح 'كل' الجماعات بما فيها حزب الله. كما يتجلى النزاع الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس في المخيمات. أما سوريا، فتمسك بورقة الفصائل المسلحة خارج المخيمات تستخدمها في محادثات مرتقبة مع إسرائيل أو للضغط على خصومها في السياسة الداخلية اللبنانية. وأخيراً، يوحي انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة داخل المخيمات بأن هذه الأخيرة تتحول إلى أرض خصبة للتجنيد بالنسبة للحركات الجهادية العالمية.

وعلى الرغم من خطورة التحدي، لم ترتق إدارة جميع المعنيين للأزمة إلى المستوى المطلوب. وبسبب تشرذم الحركة الوطنية الفلسطينية وفقدانها مصداقيتها، لم يفتقر اللاجئون إلى قيادة شرعية ومعترف بها قادرة فعلياً على مساعدتهم أو تقديم رؤية للمستقبل بقدر ما هي الحال اليوم. وحتى وقت قريب، ركزت الدولة اللبنانية كل جهودها على الجانب الأمني وعلى احتواء الاضطراب الناتج عن الوجود الفلسطيني وسياساتها الخاطئة. كما أن المجتمع الدولي لم يقدم العون في هذا الخصوص، إذ أدى تركيزه شبه الكامل على مسألة نزع السلاح إلى انقسام الأطراف المعنية دون المساعدة بأي شكل على حلها. وفي الوقت نفسه، خفّض دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي الهيئة المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية للاجئين إضافة إلى مساعدات إجتماعية وإغاثية أخرى.

لم يُؤت قصر النظر هذا بنتائج إيجابية لا على لبنان ولا على عملية السلام العربية-الإسرائيلية. فكما يعرف المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون جيداً، يشكل اللاجئون في لبنان إحدى أكثر المشكلات قلقاً: فلا اللبنانيون يريدون إندماجهم في بلدهم، ولا إسرائيل ستسمح بعودتهم، وهم مسلحون ومهمشون اجتماعياً ومجرّدون من حقوقهم الاقتصادية، ما يسهل تعبئتهم من قبل المعادين لأي تسوية سلمية.

في عام ٢٠٠٥ إثر انسحاب الجيش السوري من لبنان، بدأ بعض المسؤولين اللبنانيين مناقشة طال انتظارها لهذه القضايا. إلا أن الأزمة اللبنانية الداخلية سرعان ما أدت إلى تجميد هذه النقاشات. واليوم، وبعد توقيع اتفاق الدوحة بين الأقطاب اللبنانية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخاب رئيس جديد، أصبح الجو مهيأً من جديد لحوار جاد يهدف لإدارة أفضل للمشكلة الفلسطينية. إن التكرار المقلق للعنف المرتبط بالمخيمات، وبدرجة أهم، تلك الأسابيع من المواجهات الدامية بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بين الجيش اللبناني وفتح الإسلام (وهي جماعة جهادية اتخذت من مخيم نهر البارد مقراً لها)، يجب أن يكون سبباً كافياً للتحرك العاجل.

التوصيات

إلى البرلمان والحكومة اللبنانية:

١. اعتماد قانون يحدد بشكل واضح مفهوم التوطين بحيث:

- يقتصر التوطين على اكتساب الجنسية اللبنانية و/أو حق الانتخاب؛
- يُمنح اللاجئون الفلسطينيون جميع الحقوق باستثناء التوطين، بما في ذلك حقي العمل والتملك.

إلى الرئيسين اللبناني والسوري:

٢. الشروع في مفاوضات تهدف إلى تفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية خارج المخيمات.

إلى الحكومة اللبنانية:

٣. إعادة تفعيل لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني من خلال:

- زيادة مواردها المالية والبشرية؛
- تكليفها إعداد تقارير ضمن مهلة محددة حول تحسين أوضاع اللاجئين المعيشية وتنظيم الأسلحة داخل المخيمات، والتعامل مع الأسلحة خارج المخيمات.

٤. ضمان حسن سلوك القوى الأمنية في تعاملها مع المخيمات من خلال تحديد واضح وعلني للقواعد السلوكية الواجب اتباعها ومعاقبة جدية لأي إخلال بهذه القواعد، إضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على دخول مخيم نهر البارد من قبل الأطفال والمسنين وأقارب سكان المخيم.

٥. إشراك الفصائل الفلسطينية ولاجئي نهر البارد في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل المخيم من خلال عقد اجتماعات دورية مع سكان المخيم السابقين واستشارة المنظمات التي كانت تدير المخيم قبل تدميره.

إلى الفصائل الفلسطينية:

٦. تأسيس قيادة سياسية موحدة، وفقاً للاتفاق السابق، تتولى التنسيق بين الفصائل في المخيمات.

٧. إصلاح منظمة الكفاح المسلّح المسؤولة حالياً عن حفظ الأمن والنظام داخل المخيمات من خلال:

توسيع تمثيلها لتشمل جميع الفصائل واتباعها مبدأ التوافق في اتخاذ القرارات بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس مثلاً؛

٨. الاتفاق على اعتماد الكفاح المسلح المنظمة الفلسطينية الوحيدة المسؤولة عن أمن المخيمات وتفكيك أي تركيبة أمنية أخرى؛

٩. التنسيق مع قوى الأمن اللبنانية خاصة في الحالات التي تعجز المنظمة الفلسطينية عن معالجتها.

١٠. تحسين الوضع الأمني داخل المخيمات عبر حظر المظاهر المسلحة مثلاً ومنع ومعاقبة كل أعمال العنف.

١١. تفعيل اللجان الشعبية (وهي منظمات شبه رسمية تقوم بوظائف بلدية) في المخيمات عبر الدمج الفوري للجان في حال تعددها، وزيادة مسهامات الفصائل المالية، وتفعيل قدرات أعضائها بتأمين تدريبات فنية وتقنية، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية.

١٢. تشكيل لجنة مشتركة من الخبراء الفنيين تكون النظير الفلسطيني للجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني، وتنسق معها.

إلى الأونروا:

١٣. عقد إجتماعات دورية مع سكان المخيمات لإطلاعهم على المشاريع القائمة والجديدة وعلى التغييرات الناتجة عن عملية الإصلاح داخل الأونروا.

١٤. تأسيس هيئة رقابة مالية مستقلة تشرف على صرف أموال الوكالة وتوضّح هذا الاستخدام أمام اللاجئين والمانحين والمجتمع الدولي.

١٥. إصلاح النظام التعليمي داخل مدارس الوكالة عبر تحسين البرامج والتدريب الخاصة بالأساتذة والتعاون مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن التعليمي.

إلى المانحين الدوليين والعرب:

١٦. زيادة مساهماتهم إلى الأونروا بشكل كبير.

١٧. التشاور الوثيق مع الأونروا والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية من أجل ضمان توجيه الأموال إلى الاحتياجات ذات الأولوية.

إلى الحكومات العربية:

مساعدة لبنان في التعامل مع لاجئيه من خلال منح الأموال التي تعهدت بها لإعادة إعمار نهر البارد، ودفع الفصائل الفلسطينية للموافقة على الإصلاحات الواردة أعلاه.

بيروت/بروكسل، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩

للتقرير الكامل:

http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east___north_africa/arab_israeli_conflict/arabic_versions/nurturing_instability___lebanon_s_palestinian_refugee_camps_arabic.pdf

ملحق رقم ٦
المؤسسات المعنية بشؤون الفلسطينيين في لبنان

(أ) مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين

أنشأت الحكومة اللبنانية يوم ٣١ مارس/ آذار ١٩٥٩ هيئة خاصة تشرف على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بغية تنظيم وجودهم على أراضيها. وعرفت هذه الهيئة باسم «المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين» وجعلتها تابعة لوزارة الداخلية، ومثلت «مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين» أحد قسميها، ونظمت أحكامها بالمرسوم رقم ٩٢٧ الصادر في نفس التاريخ.

أبرز المهام

تتلخص مهام مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في النقاط التالية:

- النظر في طلبات تصحيح الأخطاء الإحصائية الواردة في البيانات والبطاقات.
- الموافقة على طلبات لم شمل الأسر المشتتة وفقا لنصوص ومقررات الجامعة العربية.
- الموافقة على تسليم الأموال المجمدة إلى أصحابها.
- الموافقة على إعفاء القادمين وفقا لمبدأ جمع الشمل من الرسوم الجمركية.
- الاتصال والتنسيق مع وكالة الإغاثة الدولية في لبنان بغية تأمين إعانة اللاجئين وإيوائهم وتثقيفهم والعناية بشؤونهم الصحية والاجتماعية.
- الموافقة على إعطاء رخص نقل محل الإقامة من مخيم إلى آخر.
- تحديد أماكن المخيمات وتولي معاملات استئجار الأراضي اللازمة واستملاكها.
- النظر في طلبات زواج اللاجئين.

أقسام مديرية شؤون اللاجئين

تتكون مديرية شؤون اللاجئين من دائرتين رئيسيتين، كل دائرة يرأسها ضابط من قوى الأمن الداخلي برتبة ملازم أول على الأقل يتم انتدابه حسب الأحكام القانونية النافذة، وهما:

دائرة تسجيل الوقوعات:

وتتكلف بسجلات الأحوال الشخصية ووضع جداول شهرية بأسماء المواليد والوفيات ووقوعات الأحوال الشخصية، وإعطاء بطاقات الهوية، وتلقي التصاريح ووثائق الوقوعات وتدقيقها وتسجيلها وإعطاء نسخ طبق الأصل عنها.

دائرة المندوبين والمراقبين الأمنيين:

وتتولى مهام مراقبة الأحوال الاجتماعية والصحية للاجئين ومراقبة تحركات اللاجئين السياسيين من الأحزاب والتنظيمات والجمعيات، ورصد الأمور والأعمال المخلة بالأمن ومراقبة المشبوهين من اللاجئين، والإشراف على عمل مندوبي المحافظات ومراقبي المخيمات، وإبلاغ السلطات الإدارية في المحافظة على جميع الشؤون المتعلقة بالأمن، واستلام بريد المخيمات والبت بالأمور العادية ورفع الباقي إلى المدير العام.

(ب) لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني

شكل لبنان في تشرين الثاني ٢٠٠٥ لجنة الحوار اللبناني — الفلسطيني بموجب القرار ٢٠٠٥/٨٩ الصادر عن مجلس الوزراء، و هي هيئة وزارية استشارية، مهمتها تطبيق سياسات الحكومة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان. و هي معنية بشكل مباشر بمتابعة كل قضايا اللاجئين الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والدبلوماسية والأمنية. فهي تنسق عمل الوزارات التي ترتبط اهتماماتها بشكل أو بآخر بموضوع اللاجئين الفلسطينيين، كما تعمل كوسيط بين السلطات اللبنانية و الفلسطينية لحل مشاكلهم و شكاواهم.

تضم اللجنة ممثلين عن وزارات العدل و الخارجية و الدفاع الوطني و الشؤون الاجتماعية و العمل و الصحة و الداخلية إضافة إلى الطاقة و المياه. و يترأس اللجنة السفير خليل مكاوي.

(ج) الأونروا

في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٤٨، تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ (خامسا) في ٨ ديسمبر/كانون أول عام ١٩٤٩ لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الوكالة عملياتها الميدانية في أول مايو/أيار عام ١٩٥٠. وفي غياب حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، تقوم الجمعية العامة بالتجديد المتكرر لولاية الأونروا.

تعتبر الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين وكالتا الأمم المتحدة المعنيتان باللاجئين. وفي واقع الأمر، يخضع اللاجئون الفلسطينيون داخل منطقة العمليات الميدانية للأونروا لولاية الأونروا، بينما يخضع أولئك الذين يقعون خارج هذه المنطقة لولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. وهناك سجل قديم من التعاون بين الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في المساعدة في حل المشكلات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون خارج منطقة العمليات الميدانية للأونروا.

(د) مكتب منظمة التحرير الفلسطينية

حينما أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨ أيار ١٩٦٤ بادرت، على الفور، إلى تأسيس مكاتب لها في عدد من العواصم العربية. و في بيروت تولى شفيق الحوت إدارة مكتب المنظمة منذ تشرين الأول ١٩٦٤. و منح المكتب الصفة الدبلوماسية لاحقا.

تميز مكتب المنظمة في بيروت بالنشاط المكثف و لاسيما في حقل الإعلام، خصوصا أن شفيق الحوت كان صحفيا لامعا في «مجلة الحوادث». لكن مع مجيء القيادات الفلسطينية إلى لبنان بعد سنة ١٩٧٠ تراجع الدور السياسي و الإعلامي للمكتب، و صارت النشاطات السياسية و الإعلامية مركزة في مكاتب المنظمات الفلسطينية مباشرةً.

أغلق مكتب المنظمة في بيروت سنة ١٩٨٢ بعد أن أصيب بأضرار في الاجتياح الإسرائيلي في السنة نفسها، و لم تنفع المحاولات اللاحقة لإعادة افتتاحه. و في سنة ٢٠٠٦ أعيد افتتاح ممثلية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، و تولى المسؤولية السفير عباس زكي. و قد وعملت الممثلية بصفة سفارة.

ملحق رقم ٧

بيبليوغرافيا

العربية

١- أوراق الندوة المنعقدة في دمشق ٣٠ أيلول ٢٠٠٧. (٢٠٠٧). الطبعة الأولى. دمشق.

٢- زحلاوي، الأب الياس. (٢٠٠٦). أمن أجل فلسطين وحدها؟! الطبعة الأولى. دمشق.

٣- الزبن، سمير. (٢٠٠٥). تحولات التجربة الفلسطينية . الطبعة الأولى. دمشق.

٤- شبانة، صالح صلاح. (٢٠٠٨). الخلاف الفلسطيني.

http//:www.watan.com/component/content/article/38-2008->.a

<04-03-17-41-43/80-2008-04-05-21-45-13.html

٥- صالح، محسن محمد. القضية الفلسطينية خلفياتها و تطوراتها حتى سنة ٢٠٠١.

>http//:palestine-info.info/arabic/books/d>.a <mohsen/un1.html

٦- صلاح، صلاح. (٢٠٠٨). أوراق فلسطينية. الطبعة الأولى. دمشق.

٧- الصوراني، غازي. (٢٠٠٦). آفاق المسألة الفلسطينية: السياسة الاجتماعية و الاقتصادية. الطبعة الأولى. دمشق.

٨- فندي، مأمون. (٢٠٠٩). من يريد حل القضية الفلسطينية؟ صحيفة الشرق الأوسط – العدد ١١١٥٧.

٩- كردي، علي و آخرون. (٢٠٠٦). ازدواجية النظام السياسي – حلقة نقاشية – مرجعية واحدة ... أم مرجعيات؟ مركز الغد العربي للدراسات.

١٠-(٢٠٠٦). الدولة الفلسطينية المنشودة: الواقع والاحتمالات – حلقة نقاشية. مركز الغد العربي للدراسات.

١١- محيي الدين، صابر. (٢٠٠٤). الانتفاضة الفلسطينية: المأزق و الحل. الطبعة الأولى. دمشق.

١٢- مركز أجيال – مكتب الإحصاء و التوثيق بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش ايبرت و بدعم من الاتحاد الأوروبي. (٢٠٠٣) فلسطينيو لبنان في السياسة و القوانين اللبنانية - دراسة – مركز أجيال .بيروت.

١٣- الموعد، أحمد. (٢٠٠٣). اللاجئون الفلسطينيون: جوهر الصراع و عقدة التسوية. مركز الغد العربي للدراسات.

١٤- هويدي، علي احمد. (٢٠٠٦). المهجرون الفلسطينيون في لبنان: بين مرارة اللجوء و مآسي الهجرة – دراسة ميدانية. مركز العودة الفلسطيني، لندن.

الأجنبية

1- Ajial Center. Statistics and Documentation Office. (2001). Non-Governmental Organizations in the Palestinian Refugee Camps in Lebanon.
<www.arts.mcgill.ca/MEPP/PRRN/papers/ajial_center/ngo_lebanon.html>

2- Basma, Shiraz H., Habib, Rima and Yeretzian, Joumana S. (2006). Harboring Illnesses: On the Association Between Disease and Living Conditions in a Palestinian Refugee Camp in Lebanon. International Journal of Environmental Health Research, Vol. 16, No.2, pp. 99-111.

3-Benvenisti,Eyal; Gans,Chaim; Hanafi,Sari. Israel and the Palestinian Refugees. Springer.
<http://www.infibeam.com/Books/info/eyal-benvenisti/israel-palestinian-refugees/9783540681601.html>

4- CNN. (2007). Palestinian Refugee Camps in Lebanon: Facts and Figures.
<http://edition.cnn.com/2007/WORLD/meast/05/21/lebanon.camps/>

5- Dorai, Mohammed Kamel. (2006). Les Refugies Palestiniens du Liban.: Une Geographie de L'Exil. CNRS Editions, Paris. p.256

6- FAFO. (2000). Living conditions of Palestinian refugees in camps and gatherings in Lebanon. 1st ed. Lipril Study, Initial findings, February 2000. Oslo.

7- Haddad, Simon. (2000). The Palestinian Predicament in Lebanon. Middle East Quarterly.
<http://www.meforum.org/68/the-palestinian-predicament-in-lebanon>

8- Halabi, Zeina. (2004). Exclusion and Identity in Lebanon's Palestinian Refugee Camps: A Story of Sustained Conflict.1st ed. Environmental and Urbanization, Vol. 16, No.2 (Oct.2004). pp.39-48.

9- Hanafi, Sari and Age A. Tiltness. (2008). The Employability of Palestinian Professionals in Lebanon: Constraints and Transgression. Knowledge, Work and Society. Karthala, Paris.

10- Hanafi, Sari. (2008). Palestinian Refugee Camps: Disciplinary Space and Territory of Exception. CARIM-AS2008/44. Robert Shuman Center for Advanced Studies – European University Institute, Italy.
<http://cadmus.iue.it/dspace/bitstream/1814/8631/3/CARIM_AS&N_2008_44.pdf>

11- Hanafi, Sari. (2006). Palestinian Return Migration: Lessons from the International Refugee Regime. Michael Dumper (Ed.) Palestinian Refugee Repartition. Global Perspective. Routledge, pp. 273-287.

12-Hanafi,Sari.(2002).OpeningtheDebateontheRightofReturn.MiddleEastReportNo.222.
<http://www.merip.org/mer/mer222/222_hanafi.html>

13- Khalidi, Aziza. (2008). Implementing CEDAW for Palestinian Refugee Women in Lebanon – Breaking through Layers of Discrimination – First Supplementary Report. CEDAW Committee, Geneva.
<http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngos/NAJDEH.pdf>

14- Khalili, Laleh. (2005). Places of Memory and Mourning: Palestinian Commemoration in the Refugee Camps of Lebanon. Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, Vol. 25 No. 1, pp. 30-45.

15- Khawaja, Marwan Khalil. (2003). Familial Relations and Labor Market Outcomes: The Palestinian Refugees in Lebanon. Social Science Research No.32, pp. 579-602.

16- Nasrallah, Fida. (1997). Lebanese Perceptions of the Palestinians in Lebanon: Case Studies. Journal of Refugee Studies, Vol. 10 No.3. pp. 349-359

17- Peteet, Julie. (2005). Landscape of Hope and Despair: Place and Identity in Palestinian Refugee Camps. University of Pennsylvania Press, Philadelphia.

18- Prothero, Mitch. (2006). A Wellspring of Anger: The Meanest Palestinian Camp in Lebanon is a Recruiting Ground for Jihadists.
<http://www.usnews.com/usnews/news/articles/060626/26beirut_2.html>

19- Rougier, Bernard. (2007). Everyday Jihad: The Rise of Militant Islam among Palestinians in Lebanon. Barnes and Nobles, New York.

20- Sayigh, Rosemary. (1995). Palestinians in Lebanon: Harsh Present, Uncertain Future. Journal of Palestinian Studies. Vol. 25 No.1. pp.37-54.

21- Sayigh, Rosemary. No Work, No Space, No Future: Palestinian Refugees in Lebanon.
<http://www.prrn.mcgill.ca/prnn/papers/sayigh2.html>

22- Sayigh, Rosemary. (2001). Palestinian Refugees in Lebanon: Implantation, Transfer, or Return? Middle East Policy, Vol.8 No.1. pp.94-105

23- Sayigh, Rosemary. (1993). Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon. Zed Books, London.

24- Shafie, Sherifa. (2006). Palestinian Refugees in Lebanon.
<www.cia.gov/library>

25- Sfeir-Khayat, Jihane. (2001). Du Provisoire au Permanent: Les Debuts de L'installation des Refugies au Liban 1948-1951. The MIT Electronic Journal of Middle East Studies No.5. pp.30-42.

26- Sleiman, Jaber. (1999). The Current Political, Organizational, and Security Situation in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon. Journal of Palestine Studies, Vol. 29, No.1, pp. 66-80.

27- The Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs at the American University of Beirut (2008). Policy and Governance in Palestinian Refugee Camps: Host Countries Must Respect International Law and Govern Palestinian Refugee Camps as Distinct but not Isolated. American University of Beirut, Beirut.

<http://staff.aub.edu.lb/~webifi/memos/pal_camps/memo1/pdf/abu_zayd.pdf>

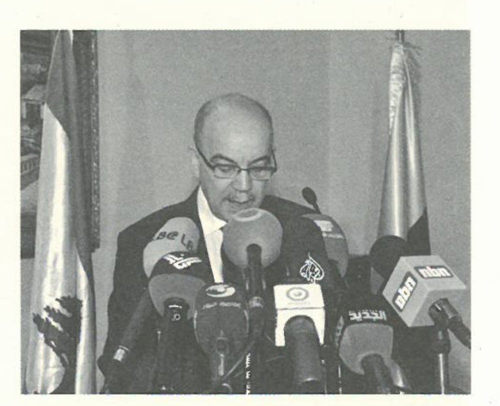
28- Ugland, Ore Fr. (ed.). (2003). Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions Among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon, Fafo Report409. <www.fafo.no>

29- UNRWA. (2006). Lebanon Refugee Camp Profiles. <http://www.un.org/ unrwa/ refugees/Lebanon.html>

30- Zeidan, Ali M. (1999). Environmental Conditions in Palestinian Camps in Lebanon – Case Study. FOFOGNET Digest. <http://prrn.mcgill.ca/research/papers/zeidan.htm



معالي الوزير عدنان السيد حسين ممثلا فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وسعادة السفير وليم حبيب ممثلا دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الحريري في جلسة افتتاح مؤتمر المخيمات الفلسطينية في لبنان



الدكتور رغيد الصلح مرحبا بالحضور



معالي الدكتور فوزي صلوخ يفتتح المؤتمر



الوزير السيد حسين متوسطا شبلي وبشور



من اليمين: الصائغ (ممثلا السفير مكاوي)،صلاح، أبو خليل وشرف الدين



من اليمين المصري، جريج والعلي



من اليمين: خوري، خير، يحيى، دايفيس والصائغ



بوحبيب، عبيد، حنفي وابو فخر في الجلسة الاخيرة



جانب من الحضور في قاعة محاضرات مركز عصام فارس

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية مؤسسة مستقلة وحيادية تهدف إلى المساهمة في تعزيز الوحدة والأمان والازدهار والعدل والديمقراطية في لبنان. ويطمح المركز إلى المساهمة في تطوير الحياة العامة في لبنان ليكون منبراً للحرية والنهضة الثقافية ولتنمية الفكر السياسي في المنطقة العربية. ويلتزم المركز الأمانة الفكرية في نشاطاته وأعماله الرامية إلى تقديم فهم متوازن وواقعي إلى صناع القرار والرأي العام حول القضايا التي تؤثر على حاضر لبنان ومستقبله.

وتشمل نشاطات المركز مروحة واسعة من المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحياة العامة في لبنان. ويشارك في هذه النشاطات حشد من الأكاديميين والسياسيين والدبلوماسيين والصحافيين والمعنيين بالشأن العام لبنانيين وأجانب. وتقسم نشاطات المركز إلى:

- **مؤتمرات متخصصة:** نظم المركز منذ تأسيسه العام ٢٠٠٧ خمسة مؤتمرات: «صانعو رؤساء لبنان» في حزيران – تموز ٢٠٠٧؛ «العلاقات اللبنانية الأميركية: ثوابت ومتغيرات» في تشرين الثاني ٢٠٠٧؛ «الديمقراطية اللبنانية تنافس أم توافق» في أيلول ٢٠٠٨؛ «التجربة السويسرية في الدفاع والأمن» في نيسان ٢٠٠٩؛ و«المخيمات الفلسطينية في لبنان: واقع بائس يبحث عن حلول» في تشرين الثاني ٢٠٠٩. كذلك يعد المركز لعقد مؤتمر عن «احياء الدور المسيحي في المشرق العربي» في ايلول المقبل. وأصدر المركز تقارير نهائية عن أعمال المؤتمرات الخمسة الأولى في كتيبات تضمنت المداخلات الكاملة للمشتركين واستنتاجاتهم ومقترحاتهم في كل من المواضيع المطروحة، وقد نشرت هذه الكتيبات على موقع المركز الالكتروني. وخَلُصت الكتيبات إلى تقديم توصيات وأفكار إلى صانعي القرار في لبنان هدفت إلى تعزيز الخيارات الوطنية في مسألتي انتخاب رئيس الجمهورية وتطوير العلاقات

بين الولايات المتحدة ولبنان، وإلى رسم خارطة طريق للخطوات الإصلاحية المطلوبة للنظام السياسي اللبناني ومعالجة الخلاف حول توصيفه، إضافةً إلى تقديم إجراءات عملية متصلة بالإستراتيجية الدفاعية المطلوبة للبنان على ضوء الاستفادة مما هو مناسب من التجربة السويسرية. كذلك قدم المركز في تقرير مؤتمر «المخيمات الفلسطينية في لبنان» مقترحات عملية الى الجهات المعنية اللبنانية والفلسطينية والعربية والدولية لحل معضلة المخيمات واللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

– **ندوات وطاولات مستديرة** تناقش قضايا الساعة ضمن برنامج «منبر الحوار» الذي تتم فيه لقاءات مركزة تهدف إلى تنشيط الحوار بين مفكرين وقادة وناشطين يمثلون وجهات نظر مختلفة ويتداولون القضايا الأساسية والمصيرية. وعالجت هذه الندوات والطاولات المستديرة مواضيع محلية وإقليمية تؤثر على لبنان ومستقبله ودوره، والنظام السياسي اللبناني والإصلاح الداخلي والعلاقات اللبنانية السورية والأوضاع في الشرق الأوسط، إضافة إلى ملفاتٍ اقتصادية. وأصدر المركز كتابين عن نشاطات «منبر الحوار»: الاول لعام ٢٠٠٨ بعنوان «لبنان ازمات الداخل وتدخلات الخارج»، والثاني عن «منبر الحوار» لعام ٢٠٠٩ تحت عنوان «عام الازمات والتغيير».

إضافة إلى ذلك، فإن المركز بدأ منذ تأسيسه بالعمل على برنامج لتدريب الطالبات والطلاب المتخرجين حديثًا، فيوفر لهم فرصة لينموا قدراتهم البحثية والإدارية والتنظيمية.

منشورات

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

١- ناصيف، نقولا. «الرئاسة اللبنانية في مهب الدول» (٢٠٠٧).
٢- «بحثاً عن رئيس صنع في لبنان» (٢٠٠٧).
٣- بو منصف، روزانا. «لبنان في سياسة واشنطن الشرق - أوسطية» (٢٠٠٧).
٤- «العلاقات اللبنانية-الأميركية: ثوابت ومتغيرات» (٢٠٠٨).
٥- الصلح، رغيد وجويل بطرس، «الديمقراطية التوافقية» (٢٠٠٨).
٦- «الديمقراطية اللبنانية: بين النظامين الاكثري والتوافقي» (٢٠٠٩).
٧- «لبنان: أزمات الداخل وتدخلات الخارج» - ندوات منبر الحوار لعام ٢٠٠٨. دار المطبوعات للنشر (٢٠٠٩).
٨- «التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن: هل من دروس للبنان»، (٢٠٠٩). في المكتبات باللغتين العربية والانكليزية.
٩- زراقط، مهى، «المخيمات الفلسطينية في لبنان» (٢٠٠٩).
١٠- سعد، أنطوان، «تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي – مشكلة عربية أم معضلة مسيحية؟».
١١- منبر الحوار ٢٠٠٩: «عام الأزمات والتغيير». (٢٠١٠) في المكتبات.

مؤسسات عصام فارس

المواقع الالكترونية

Issam Fares Official Website
www.issam-fares.org

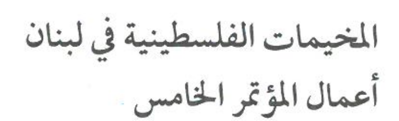
Fares Foundation
Jounieh
www.fares.org.lb

Fares Center for Eastern Mediterranean Studies
Tufts University, Boston, USA
http://farescenter.tufts.edu

Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
American University of Beirut, Lebanon
http://www.aub.edu.lb/~webifi

Green Wedge
Jounieh
www.green-wedge.com

Issam Fares Center for Lebanon
Sin el Fil
www.if-cl.org



المخيمات الفلسطينية في لبنان
أعمال المؤتمر الخامس

ان ملف الوجود الفلسطيني في لبنان ملف شائك ومعقد نظراً لتشابكه وتشعباته، ولأثره وتأثيره على مجمل القضية اللبنانية ولتداعياته داخل الوطن وخارجه. ان «مؤتمر المخيمات الفلسطينية في لبنان» الذي نظمه «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» اصاب الهدف في توقيته وتوصياته وفي النخبة العلمية والاكاديمية التي شاركت في جدول اعماله.

دولة الرئيس عصام فارس

هذا الكتاب هو تقرير شامل عن أعمال مؤتمر «المخيمات الفلسطينية في لبنان: واقعٌ بائس يبحث عن حلول» الذي نظمه المركز في تشرين الثاني ٢٠٠٩. ويحتوي الكتاب على المداخلات الكاملة للمشتركين التي قدموها في خلال خمس جلسات، والإستنتاجات والملاحظات التي توصلوا إليها، إضافة إلى مقترحات يقدمها المركز لمعالجة الأوضاع البائسة في المخيمات الفلسطينية.

ISBN 978-9953-0-1808-9



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
Issam Fares Center for Lebanon
Sin El Fil, Lebanon
Email: ifcl@if-cl.org
Website: www.if-cl.org